

حزب الشعوب الديمقراطي: حل القضية الكردية بالديمقراطية
وليس بالذهنية التفردية

الموسم الثاني
للانصات المركزي

المركز

AL-MARSAD

marsaddaily.com

السنة 28

الاحد

2022/06/26

No. : 7670

الافتتاحية..

إنجاز المهام الديمقراطية

قدر الاتحاد الوطني وهويته



رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية. ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتأثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... ههلو ياسين حسين ... ليلي رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

الاشراف اللغوي
عبدالله علي سعيد

في هذا العدد



○ العراق واقلية كردستان

- الافتتاحية..الاتحاد الوطني الكردستاني وإنجاز المهام الديمقراطية
- ضرورة تطوير قوات البيشمركة وتحسين وضعهم المعيشي
- الرئيس بافل طالباني: الاتحاد الوطني ملك لجماهيره المخلصة
- قوباد طالباني: ندعم اي جهود تخدم الشباب
- الاتحاد الوطني: إتخذنا خطوات فعلية للحفاظ على البيئة
- من يقف وراء الهجمات الأخيرة ضد إقليم كردستان العراق؟
- تقرير موسع..مفاوضات تشكيل الحكومة تدخل مرحلة الحسم

○ رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- محمد عبد الجبار الشبوط : درس في الاختلاف وقانون الامن الغذائي
- د. مثنى العبيدي: انسحاب الصدر..أداة ضغط " أم "مناورة سياسية"؟
- الشراكة الأمنية بين الاتحاد الأوروبي والعراق
- الشراكة بين مصر والعراق والأردن.. المصالح فوق التنافس الإقليمي

○ المرصد التركي و الملف الكردي

- حزب الشعوب الديمقراطي: حل القضية الكردية بالديمقراطية
- حسني محلي: رفاق درب إردوغان.. ساعة الانتقام
- د.محمد نور الدين: ابن سلمان في أحضان إردوغان.. المال يتكلم

○ المرصد السوري و الملف الكردي

- مظلوم عبيدي: نأخذ التهديدات التركية على محمل الجد ونستعد للمواجهة
- صالح مسلم زعيماً متجدداً : رسالة تحدّ إلى أنقرة
- كارنيغي : عملية تركية جديدة في سورية؟

○ المرصد الصيني

- قمة بريكس تؤكد أهمية تعزيز الشراكة
- كلمة الرئيس الصيني شي جين بينغ في قمة البريكس

○ رؤى وقضايا عالمية

- فيديل سبيتتي : القضايا المعقدة تلاحق قادة العالم فلماذا خفت "الرأي العام"؟
- خافير سولانا: الأمن الأوروبي بعد قمة الناتو في مدريد
- ديفيد شينكر : رأب الصدع بين واشنطن ودول الخليج



الاتحاد الوطني الكردستاني وإنجاز المهام الديمقراطية

العودة للأحياء الفقيرة (بيوتات الطين)، النضال البيئي، مناهضة العنف ضد المرأة، توسيع رقعة مشاركة النساء والشباب

الاشتراكية الديمقراطية، واضفاء الطابع الكردي على هذا الخيار الفكري، اطلق عليه مسمى (العودة الى بيوتات الطين- أي الى الأحياء الفقيرة)، في مسمى مجازي عميق الفهم والمفهوم والمغزى، وهو من جهة تأكيد على الهوية الاجتماعية وتصنيف الاتحاد الوطني ومكانته في المجتمع الكردستاني، ومن جهة أخرى تعليق انتقادي من قبل الرئيس مام جلال لمسار عمل الاتحاد الوطني بعد الانتفاضة.

ذلك لان طلب العودة بحد ذاته انتقاد لخروجنا المؤقت عن المسار الصحيح يستوجب العودة.

ادبيات الرئيس مام جلال زاخرة بهذه العبارات الراقية التي يمكن استخدامها كخطاب انتقادي لتحجيم ومعالجة الغطرسة والغرور بعيدا عن تجريح رفاقي.

طلب العودة لتراث الأحياء الفقيرة لا يعني الرغبة في خيار (اشتراكية الفقراء)، التي تمثل مصطلحا شائعا في الادبيات الاشتراكية كتعبير عن فشل التجربة وتلكئها بل هو تشخيص الخلل في مسار العمل والنضال الذي يؤدي احيانا بسبب التحالفات والصداقات السياسية الى اضعاف هوية الاتحاد الوطني في المجتمع الكردي والسياسة الكردستانية.

ادبيات الاتحاد الوطني وهويته لايمكن أن تتجاهل

*المقال الافتتاحي لإعلام الاتحاد الوطني الكردستاني

الاتحاد الوطني الكردستاني حزب اشتراكي ديمقراطي، تنظيم ذو تراث ديمقراطي، لإنجاز المهام الديمقراطية وتحقيق المساواة، هذا التيار في سياسة الكردايي كان نتاج نضال فكري عميق طويل الامد، وأصبح جزءا أصيلا وحيويا في الحركة السياسية الكردستانية.

الرئيس مام جلال هو العراب والأب الروحي المؤسس لهذا التيار والتوجه، حيث لقح فكرة الكردايي التقدمية المستندة الى برنامج التحرر الوطني، مع المهام الاجتماعية والديمقراطية، بحيث لايمكن الفصل بين مشهد تناغم نضال الكردايي التقدمي عن المجتمع الكردستاني المزدهر المتنامي.

هذا التيار الحي الناصع والمتلألئ، يمكن أن يظهر بين الفينة والاخرى بعناوين مختلفة، ولكن في اعقاب المؤتمر العام الاول للاتحاد الوطني الكردستاني المتزامن مع تحرر كردستان في اعقاب الانتفاضة في (١٩٩١-١٩٩٢)، رسخ عنوان هذا التلاقح بين نضال الكردايي وتطور المجتمع الكردي، نفسه في خيار الاشتراكية الديمقراطية الذي لايزال حتى الان هو نهج وفكر وسياسة الاتحاد الوطني الكردستاني.

الرئيس مام جلال ومن اجل ترغيب وتشويق مفهوم

أما في واقع العمل السياسي الفعلي، فإن الدعوة لغرس مليون شجرة في كردستان، والرغبة في تحقيق بيئة نظيفة ونقية للبلاد، وجعل شرط المطالبة بحماية البيئة من التهديدات المحدقة ببيئة البلد والهموم المشتركة بهذا الصدد عالميا، جعل ذلك أحد الشروط للتصويت للحكومة العراقية المقبلة مثلما يؤكد قوباد طالباني نائب رئيس حكومة الاقليم على ذلك.

كما ان الرغبة بتوسيع مشاركة الشباب في العمل السياسي (وانتقاد حياة ومعيشة شريحة الطلبة ايضا) والدعوة الفعلية الى توسيع مشاركة النساء في المجالات العامة (مع ادانة العنف ضد النساء وانتقاد الاستهانة بحضورهن في المجتمع) هذا كله جزء من مشهد اعادة

تعريف الاتحاد الوطني الكردستاني بدءا من كردستان امتدادا الى العراق كله، والتي يجب ان يصمم عليها اتحادنا ويشمر ساعده لذلك كرديا وديمقراطيا بالشكل الذي يسهم في تعويض عثراتنا وتباطئنا في الماضي أيضا.

الحزب السياسي الناجح، وهو ما يجب ان تكون عليه وجهة الاتحاد الوطني، يجب أن يكون دوما حزبا يحتفظ بهويته الخاصة وحزبا للهموم المشتركة مثل (الوحدة الكردستانية في كردستان) وحزبا لـ(هدف التوافق والشرابة في عموم العراق).

ويبدو ان هذا هو قدر الاتحاد الوطني الكردستاني... فهو للنضال الاشتراكي الديمقراطي مثلما هو للنضال من اجل المهام القومية، ففي الأول يجب أن يدفع بالنضال البرلماني، النقابي، الديمقراطي متعدد الاطراف في المجتمع الى الامام، حتى وان كان الطريق شاقا وطويلا، ضيقا وحالكا، وفي الثاني له متحالفون كثر، ولكن المهم ان يكون في الطليعة والقيادة.

وتهمش الاختلافات والتباينات الأساسية والزاهية للاتحاد على خلفية المشتركات الوطنية مع الاحزاب الاخرى فيما يخص الخيارات القومية والرغبة في وحدة صفوف الشعب والاهداف المشتركة، بل ان هذه الهوية هي بمثابة اكسير الحياة بالنسبة للاتحاد الوطني، والرغبة المتناهية للتضحية من اجل النضال التحرري الكردي والمسألة القومية، انما يعني بالأساس ترتيب الاولويات، وليس عدم الاصغاء للاصوات المعارضة والخيارات والمطالب الاجتماعية.

مؤتمر الاتحاد الرابع، ورغم اية ملاحظات عليه، يكفيه انه نجح في خضم زوبعة السياسة والمصالح، في الحفاظ على عنوان الاشتراكية الديمقراطية للاتحاد الوطني.

ومنذ نحو عام، وجنبا الى جنب مع اتحاد القرار واتحاد التوجه، اصبح هناك فرصة لاعادة صياغة وتقويم الهوية الاجتماعية لهذا الحزب الاشتراكي الديمقراطي المطالب من قبل جموع الشعب وشرائح الطلبة والشباب بتعزيز هويته،

طالما ان هناك قوى سياسية أخرى برزت ثم انمحت دون ان تتمكن من فعل شيء.

كما قال الرئيس بافل جلال طالباني خلال حوارہ الذي امتد لـ(٢٣ ساعة) مع الطلبة «في السابق كنت قد تساءلت عن سبب تظاهركم؟ وبعد ان استمعت لمكامن الخلل والمطالب الحققة لكم صرت اسأل عن سبب عدم قيامكم باحتجاج قوي لغاية الان؟».

ونعلم ان ملتقى الاتحاد الوطني الذي مثل محطة لتجمع ديمقراطي حزبي وشعبي وأضحى حدثا رئيسيا للحياة السياسية في كردستان، في خضم الذكرى الـ ٤٧ لتأسيس الاتحاد الوطني، قام بأداء هذه المهمة الضرورية بشكل فعال لإحياء هوية الاتحاد.

أدبيات الاتحاد الوطني وهويته لا يمكن أن تتجاهل وتهمش الاختلافات والتباينات الأساسية



ضرورة تطوير قوات البيشمركة وتحسين وضعهم المعيشي

الاصلاحات في وزارة البيشمركة، عملية حتمية ويجب ان تستمر

هنا بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني وقوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كردستان، يوم الجمعة، اللواء الركن بختيار محمد صديق الامين العام لوزارة البيشمركة، وأكد دعمهما لانجاح عملية الاصلاحات في وزارة البيشمركة وخطط وبرامج الامين العام الجديد لانجاح تلك العملية.

وخلال اللقاء، أكد رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني، ضرورة تطوير قوات بيشمركة كردستان بشكل أفضل وتحسين اوضاعهم المعيشية، مطالبا بتفعيل الجهود من أجل الاهداف العامة في اجتثاث الارهاب وحماية الأمن والاستقرار في اقليم كردستان والمنطقة.

وخلال اللقاء أيضا، جدد نائب رئيس حكومة اقليم كردستان، التأكيد على، انه رغم الصعاب والمعوقات امام الاصلاحات العسكرية، لكنها عملية حتمية ويجب ان تستمر، آملا للامين العام لوزارة البيشمركة النجاح في انجاح العملية وتطوير البيشمركة.

وفي ختام اللقاء جددا دعمهما لانجاح مهام وبرنامج الامين العام لوزارة البيشمركة.



الرئيس بافل جلال طالباني:

الاتحاد الوطني ملك لجماهيره المخلصة وهم ضمان ديمومة مسيرته

استقبل بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني، السبت، في دباشان بمدينة السليمانية، مصطفى غفور آغا الهموندي، الشخصية البارزة في منطقة جمجمال وعدد من أبناء عشيرة الهموندي، وذلك بحضور شالو علي عسكري عضو الهيئة العاملة في المكتب السياسي، وشالو كوسرت رسول وبولا سيروان طالباني، عضوا المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني، ومسؤول مركز تنظيمات جمجمال للاتحاد الوطني.

وخلال اللقاء، أشاد الرئيس بافل جلال طالباني بالدور المهم لمصطفى غفور آغا وعشيرة الهموند، في تعميق روح الوئام والاخوة في المنطقة، معلناً: ان الاتحاد الوطني الكردستاني ليس ملكاً لنا، بل ملك لجماهيره المخلصة وهم ضمان استمرارية مسيرته، وان ابوابنا مفتوحة لجميع الشخصيات والجهات التي ترغب بتقديم الخدمة عن طريق هذا الحزب المناضل.

كما وصف رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني، دور ومكانة العشائر والشخصيات الاجتماعية بالمهم، قائلاً: كان لكم الدور المهم في الحفاظ على القيم العليا للتراث الكردي وتمتين الوئام والتعايش، ان الاتحاد الوطني الكردستاني ينظر بعين الاحترام لجهودكم ويثمنها.

في المقابل، أعرب مصطفى غفور آغا الهموندي عن شكره وتقديره للرئيس بافل جلال طالباني، الذي كان على الدوام سنداً وداعماً لهم وجهوده تنصب في خدمة الصالح العام.



قوباد طالباني: ندعم اي جهود تخدم الشباب»

مؤسسة فيم توفر 1500 فرصة عمل للشباب

شهدت مدينة السليمانية يوم السبت، افتتاح اكبر معرض لتوفير فرص عمل للشباب والخريجين بمشاركة ٦٠ شركة بمجالات مختلفة.

وافتحت مؤسسة فيم فاونديشن السبت، معرضها الذي يحمل عنوان «معرض فرص عمل فيم» بمشاركة ٦٠ شركة لتوفير ١٤٠٠ فرصة عمل للشباب.

المعرض الذي يستمر لمدة يومين بمدينة السليمانية، يهدف الى مساعدة الشباب لايجاد فرص عمل ومساعدة خريجي الجامعات والمعاهد لايجاد عمل مناسب، من خلال التذاور والتقديم الى اصحاب الشركات وبدورهم اختيار الشخص المناسب للعمل المناسب.

يشار الى ان مؤسسة فيم فاونديشن تأسست عام ٢٠١٩ بمدينة السليمانية، وتهتم بمختلف مجالات المجتمع، صوب تذليل العقبات وايجاد الحلول للمشاكل.

وقال قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كردستان، الذي حضر افتتاح المعرض، للصحفيين، ان المعرض يوفر اكثر من ١٥٠٠ فرصة عمل للشباب والخريجين، لافتا الى ان ٦ آلاف شاب قدموا مستمسكاتهم للشركات، لاختيار الشخص المناسب في المكان المناسب.

واضاف: ان حكومة اقليم كردستان تدعم تقوية القطاع الخاص، مشيرا الى ان الخريجين لديهم مشكلة عدم توفر تجربة العمل، والمعرض يوفر لهم العمل في الشركات واشغال الاسواق بكافة المجالات.

نائب رئيس مجلس الوزراء في اقليم كردستان كتب على صفحته الشخصية في الفيس بوك: حضرت اليوم في معرض فرص عمل فيم في مدينة السليمانية والذي يشارك فيه ٦٠ شركة محلية وأجنبية والذي يستمر ليومين ويوفر أكثر من ١٠٠٠ فرصة عمل جديدة للشباب.

ويحضر عرض عمل مسرحي

الى ذلك، حضر قوباد طالباني عرض مسرحية «الأغاني»، وذلك في معهد الفنون الجميلة بمدينة السليمانية. طالباني أشاد بالعمل المسرحي، واصفا اياه بالجميل، ويتحدث عن الوفاء والاحترام والصدق، داعيا المواطنين الى حضور المسرحية ودعم كادر العمل. يشار الى ان مسرحية « الاغاني » من كتابة وإخراج ياداشت يوسف، وسيتواصل عرض المسرحية خلال الايام المقبلة وفي تمام الساعة ٧:٣٠ دقيقة مساء.

مركز ميτρο يرحب بمقترح لقوباد طالباني

من جانب آخر، رحب مركز ميτρο للدفاع عن حقوق الصحفيين الخميس، بمقترح قوباد طالباني نائب رئيس مجلس الوزراء في اقليم كردستان، الخاص بتفعيل قانون حق الحصول على المعلومة في اقليم كردستان. وقال المركز في بيان، بشأن مقترح قوباد طالباني نائب رئيس مجلس الوزراء في اقليم كردستان، والخاص بتفعيل العمل بقانون حق الحصول على المعلومة في الاقليم، انها ترحب بمقترح قوباد طالباني نائب رئيس مجلس الوزراء لتفعيل العمل بقانون حق الحصول على المعلومة، من خلال إصدار التعليمات اللازمة لتسهيل تنفيذ القانون من قبل مجلس الوزراء، وبالتالي تزويد الصحفيين والمواطنين بالمعلومات الدقيقة وبأسلوب منظم. وكان نائب رئيس مجلس الوزراء في اقليم كردستان قوباد طالباني قدم الاربعة خلال اجتماع حكومة اقليم كردستان، اقتراحا بتفعيل العمل بقانون حق الحصول على المعلومة في إقليم كردستان ذي الرقم (١١) لسنة ٢٠١٣.

ارادة قوية لن تتأثر باطلاق بعض الصواريخ

الى ذلك أكد قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كردستان، ان التحقيقات مستمرة في ملابسات حادثة القصف الذي تعرضت له حقول الغاز في منطقة جمجمال. وقال قوباد طالباني في تصريح متلفز: نحن ننتظر نتائج التحقيقات الجارية في ملابسات حادثة القصف الذي استهدف حقول كورمور للغاز في قضاء جمجمال. واضاف: ان القصف لم يخلف اية خسائر مادية او بشرية، لكن قد تكون له تأثيرات معنوية وابناء شعب كردستان والشركات العاملة في حقول كورمور لديها ارادة قوية ولن تتأثر باطلاق بعض الصواريخ من هنا وهناك. هذا وتعرض حقل كورمور للغاز في ناحية قادر كرم بقضاء جمجمال الى ثلاث هجمات صاروخية في غضون أيام.



الاتحاد الوطني خلال مؤتمر في ماليزيا:

إتخذنا خطوات فعلية للحفاظ على البيئة

عقدت منظمة التحالف التقدمي الماليزي أول مؤتمر لها في العاصمة في العاصمة كوالالامبور منذ تفشي جائحة كورونا، بحضور وفد من الاتحاد الوطني الكردستاني. ومنظمة التحالف التقدمي منظمة دولية ومن منظمات الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية تأسست في عام ٢٠١٣ والاتحاد الوطني عضو مؤسس فيها وواحد من الأحزاب الثلاثة الرئيسية المشاركة في التحالف، كما أن سعدي احمد بيبره عضو المكتب السياسي عضو في هيئة رئاستها، والاتحاد الوطني عضو في اللجان الثلاثة الرئيسية للمنظمة. وتآلف وفد الاتحاد الوطني المشارك في المؤتمر من عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني وعضو بورد النساء الدكتور جوان إحسان، والعضو القيادي في الاتحاد الوطني وعضو البورد الاقتصادي الدكتور عزت صابر، وزانا بيستون عضو لجنة المتابعة والأمور اليومية.

وقال الدكتور عزت صابر خلال كلمة، إن "استمرار الحرب الروسية الأوكرانية ترك أثرا كبيرا على الاقتصاد العالمي، إذ تسبب بارتفاع أسعار النفط والغذاء"، محذرا من "التغير المناخي، حيث تزايدت ظاهرة الفيضانات في الكثير من البلدان نتيجة ذوبان الجليد في القطبين الشمالي والجنوبي وفي المقابل يشهد الجفاف والعواصف تزايدا في بعض الدول".

وأكد أن "التغيرات المناخية تزيد الأغنياء غنى، والفقراء فقرا، ويوسع الهوة بين طبقات المجتمع" منتقدا الأحزاب المحافظة بأنها "تظهر نفسها كصديقة للبيئة في حين تدعم الشركات الكبرى التي تلوث البيئة باستمرار، لقاء دعم حملاتها الانتخابية ماديا، فيما تطرد تلك الشركات عمالها بشكل مستمر ويصبحون عاطلين عن العمل".

وأكد صابر أن "على الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية الاستعداد بشكل اكبر مما هو عليه الآن للتحديات الكبرى التي يشهدها العالم"، معتبرا أن "المؤتمر عقد في وقت مناسب وله أهميته نظرا للأسباب المذكورة".

وأشار صابر الى أن "القسم الأعظم من إيرادات العراق يأتي من النفط، والبلد ينتج منه يوميا ٤ ملايين برميل"، مبينا أن "التوقعات تشير إلى وصول إيرادات العراق في عام ٢٠٢٢ إلى ١٥٠ مليار دولار أي ضعف الإيرادات المتحققة في عام ٢٠٢١"، مستدركا أن "المحاصيل الزراعية في العراق في تناقص نتيجة التغير المناخي وقلة تساقط الأمطار وظاهرة تصحر الاراضي الزراعية وإنحسار مناسيب نهري دجلة والفرات، فيما إزدادت تكلفة المواد الغذائية وارتفعت أسعار الغذاء في الأسواق العراقية بسبب قلة الانتاج الزراعي نتيجة العواصف الترابية".

ولفت صابر إلى أنه نسعى عبر الخطط والبرامج إلى الاهتمام بانتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية، إذ أن العديد من السيارات الكهربائية دخلت اقليم كردستان، مبينا اننا "شرعنا باستخدام الغاز الطبيعي الصديق للبيئة بدلا عن الغازوايل في محطات انتاج الكهرباء". وأوضح القيادي في الاتحاد الوطني الكردستاني أن "الأهالي بدأوا باللجوء الى استخدام مواد عازلة اثناء تشييد منازلهم للحماية من البرد والحر، الامر الذي يساعد على استخدام طاقة اقل للتدفئة والتبريد"، مبينا ان "العديد من القوانين عدلت في البرلمان لمصلحة الفلاحين ومن أجل الحفاظ على البيئة".

وختم بالقول "على الحكومات والأحزاب والبرلمانات والتجار والمستهلكين واصحاب المعامل والمنظمات الدولية وعلى رأسها (alliance progressive) المشاركة الفاعلة في حماية المناخ والبيئة المستقرة والاقتصاد الأخضر".

*المسرى

من يقف وراء الهجمات الأخيرة ضد إقليم كردستان العراق؟



الحره

خلال أقل من ٤٨ ساعة، استهدف هجومان حقلا للغاز تديره شركة إماراتية في إقليم كردستان العراق، لا يُستبعد أن تقف خلفهما ميليشيات موالية لطهران لعدة أسباب، بعضها سياسية والأخرى اقتصادية بحتة، وفق مراقبين.

واستهدف هجوم صاروخي، الجمعة، شركة دانة غاز الإماراتية المشرفة على تشغيل حقل كورمور الغازي في قضاء جمجمال التابع لمحافظة السليمانية، وفقا ما أفاد مصدر أمني رفيع لقناة «الحره».

وقبل ذلك بيومين أعلن جهاز مكافحة الإرهاب بمحافظة السليمانية في بيان أن صاروخ كاتيوشا استهدف الحقل ذاته من دون أن يتسبب بوقوع أضرار مادية أو إصابات.

ويمتلك كونسورتيوم اللؤلؤة وشركة الطاقة الإماراتية دانة غاز ووحدتها التابعة نفط الهلال، حقوق استغلال حقلي كورمور وجمجمال، وهما من أكبر حقول الغاز في العراق.

وفي مطلع الشهر الماضي استهدف هجوم صاروخي ماثل مصفاة كار بأربيل مما أسفر عن اندلاع حريق بأحد خزائنه وتمت السيطرة عليه.

وأعلنت سلطات مكافحة الإرهاب في إقليم كردستان أن ستة صواريخ سقطت قرب المصفاة، مضيفة أنها أطلقت من محافظة نينوى.

وقالت قوات الأمن إنها عثرت على منصة إطلاق معبأة بأربعة صواريخ في سهل نينوى عقب الهجوم وإنها تمكنت من إبطال مفعولها.

وكانت ثلاثة صواريخ قد سقطت قرب نفس المصفاة في السادس من أبريل دون أن تتسبب في سقوط ضحايا أو أضرار.

ولم تعلن أي جماعة مسؤوليتها عن جميع هذه الهجمات، لكن جماعات مسلحة يقول بعض المسؤولين العراقيين إنها مدعومة من إيران أعلنت مسؤوليتها في السابق عن هجمات مماثلة استهدفت الإقليم الذي يتمتع بالحكم الذاتي.

يربط القيادي في الاتحاد الوطني الكردستاني رشاد كلالي الهجمات الأخيرة ضد حقول النفط والغاز في الإقليم بالصراع الدائر حاليا بين القوى السياسية حول تشكيل حكومة جديدة في البلاد.

ويقول كلالي لموقع «الحره» إن «الصراع الداخلي بين القوى السياسية، هو المحرك الرئيس لهذه الهجمات»، مضيفا أن «القوى الممثلة للحشد الشعبي تحاول فرض شروطها على إقليم كردستان والضغط من أجل تشكيل الحكومة».

ويتابع كلالي أن «هذا اتجاه جديد وورقة من أجل الضغط على الكرد حتى يتفقوا مع الإطار التنسيقي».

واتهم كلالي أطرافا موالية لطهران تمتلك أذرا مسلحة بالوقوف خلف تلك الهجمات «خاصة وأن جميع الهجمات التي استهدفت الإقليم انطلقت من مناطق خاضعة لسيطرتها».

وتزامن الهجوم الأخير في إقليم كردستان مع استحوذ تحالف الاطار التنسيقي الذي يتألف من أحزاب شيعية

موالية لإيران على غالبية مقاعد نواب الكتلة الصدرية الذين استقالوا جماعيا من البرلمان العراقي، ما جعله القوة الأولى في المجلس واتاح له تشكيل الحكومة المقبلة.

وأراد التيار الصدري الذي رأس تحالف «إنقاذ وطن» مع كتلة «تقدم» السنية بزعامة رئيس البرلمان محمد الحلبوسي والحزب الديمقراطي الكردستاني، تشكيل حكومة غالبية مؤكدا أن لهم غالبية في البرلمان (١٥٥ نائبا). أما الإطار التنسيقى فكان يقول إنه يمتلك كتلة تضم نحو ١٠٠ نائب، ودفع باتجاه تشكيل حكومة توافقية تضم الأطراف الشيعية كافة كما جرى عليه التقليد السياسي في العراق منذ سنوات.

ورغم تراجع الكتلة السياسية الممثلة لفصائل الحشد الشعبي في الانتخابات الأخيرة، تبقى هذه التشكيلات التي يقدر عدد مقاتليها بـ ١٦٠ ألف عنصر فاعلا مهما على الصعيد الأمني والسياسي في البلاد.

ويعتقد كلالى كذلك أن الاتفاق الأخير القاضي بتصدير الغاز من إقليم كردستان باتجاه أوروبا قد يكون أيضا محركا أساسيا لمثل هكذا هجمات، متحدثا عن ضغوط إيرانية واضحة تمارس في هذا الاتجاه تنفذها فصائل موالية لإيران في العراق.

في مارس الماضي نشرت وكالة رويترز تقريرا قالت فيه إن مصادر عراقية وتركية وأمريكية أفادت بأن خطة وليدة لإقليم كردستان العراق لتزويد تركيا وأوروبا بالغاز بمساعدة إسرائيل تعد جزءا مما أغضب إيران ودفعها لقصف أربيل بـ ١٢ صاروخا باليستيا في وقت سابق.

وأصابت معظم الصواريخ فيلا رجل الأعمال الكردي باز كريم البرزنجي الذي يعمل في قطاع الطاقة في إقليم كردستان العراق.

وأكد مسؤولون عراقيون وأتراك تحدثوا إلى رويترز بشرط عدم الكشف عن هويتهم أنهم يعتقدون أن الهجوم، الذي تبناه الحرس الثوري، كان بمثابة رسالة متعددة الجوانب لحلفاء الولايات المتحدة في المنطقة، غير أن الدافع الرئيسي كان خطة لضخ الغاز الكردي إلى تركيا وأوروبا بمشاركة إسرائيل.

وقال مسؤول أمني عراقي لروترز إنه «كان هناك اجتماعان في الآونة الأخيرة بين مسؤولي الطاقة والمتخصصين الإسرائيليين والأمريكيين في الفيلد لمناقشة شحن غاز كردستان إلى تركيا عبر خط أنابيب جديد».

وقال المسؤول الأمني العراقي ومسؤول أمريكي سابق مطلع على الخط إن رجل الأعمال الكردي الذي أصيب منزله بالصواريخ الإيرانية، كان يعمل على تطوير خط أنابيب لتصدير الغاز.

وتؤكد رويترز أن المسؤولين العراقيين والأتراك لم يعط تفاصيل محددة عن خطة ضخ الغاز من كردستان العراق إلى تركيا ولم يحددوا إلى أي مرحلة وصلت أو ما دور إسرائيل في المشروع.

وأضاف المسؤول الأمني العراقي والمسؤول الأمريكي السابق أن مجموعة كار النفطية المملوكة للبرزنجي تعمل على تسريع خط أنابيب الغاز.

في هذا السياق يرى الكاتب والباحث في الشأن السياسي كفاح سنجاري أنه «بات واضح جدا منذ البداية أن من يستهدف المنشآت النفطية في الإقليم لهم علاقة بصراع الطاقة في المنطقة».

وقال سنجاري لموقع «الحرّة» إن «الإيرانيين يعدون من المنتجين الرئيسيين للغاز وبسبب الحصار المفروض عليهم هم غير قادرين على تصديره»، مضيفا أن «اكتشاف كميات هائلة من الغاز مؤخرا في كردستان والبدء بتطوير الحقول، شجع الفصائل الموالية ل طهران على الضغط على الإقليم من خلال استهداف شركة كار، وكذلك شركة دانة».

ويبين سنجاري، الذي عمل سابق مستشارا في رئاسة إقليم كردستان، أن «كل المؤشرات التي أعلنتها السلطات الأمنية في الإقليم تقول إن الهجمات انطلقت من مناطق خاضعة لسيطرة هذه الميليشيات التي ينضوي بعضها في الحشد الشعبي».



مفاوضات تشكيل الحكومة تدخل مرحلة الحسم

✽تقرير: فريق الرصد والمتابعة

بعد أداء أغلبية النواب البدلاء عن المستقلين اليمين الدستورية في جلسة الخميس، يستعد الإطار التنسيقي الذي بات يمتلك الكتلة النيابية الأكبر في البرلمان وحلفاؤه لمرحلة مفاوضات أخيرة وحاسمة مع الكتل الأخرى وخصوصاً السيادة والديمقراطي من أجل المضي بالاستحقاقات الدستورية والانتخابية، في وقت أكد فيه مراقبون أن «التنسيقي» ووفق خارطة المقاعد البرلمانية الحالية يستطيع تمرير مرشح رئيس الجمهورية بـ «أريحية تامة».

وقد عقد مجلس النواب جلسة استثنائية الخميس، برئاسة محمد الحلبوسي رئيس المجلس ونائبه د.شاخوان عبدالله وحضور ٢٠٢ نائب لتأدية اليمين الدستورية للنواب البدلاء الجدد والتصويت على تعديل نظامه الداخلي إثر تقديم طلبين لرئيس المجلس مشفوعين بتوقيعات ٥٠ نائباً لعقد الجلسة.

وصوت المجلس على اكمال تعديلات مواد النظام الداخلي لمجلس النواب وإقرارها بضمنها إلغاء عبارة هيئة الرئاسة وجعلها الرئيس ونائبيه وحذف عبارة عضو هيئة الرئاسة وتبديلها بعبارة الرئيس او احد نائبيه، إضافة الى تعديل اختصاصات عدد من اللجان النيابية المتعلقة بطبيعة عملها.

بعدها، أدى ٦٤ نائباً من أصل ٧٣ من البدلاء اليمين الدستورية لشغل عضوية المجلس بعد قراءة أسمائهم من قبل رئيس المجلس.

وتلا النائب احمد الاسدي بيانا أشار فيه الى اتفاق الكتل السياسية في اجتماع عقد على معالجة الاثار التي تركتها المرحلة السابقة والأزمات التي كان من اخطرها الارهاب الداعشي والحاجة الملحة لتحقيق الامن والاستقرار، مبينا ان الكتل السياسية اتفقت على المضي بتشكيل حكومة وطنية وفق مبدأ التوازن والتوافق والشراكة تحقق تطلعات

الشعب وتحترم المبادئ الدستورية والعمل على حل الخلافات بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان وتشريع قانون النفط والغاز وإعادة المناطق المحررة والاشد فقرا وتوفير فرص العمل للشباب وفرض هيبة الدولة على الجميع. وأكد البيان على أهمية المرحلة الحالية والتعهد بأن تكون الحلول بمستوى التحديات، معربا عن تحمل القوى المشاركة في تشكيل الحكومة مسؤولية مواجهة التحديات المناطة بها، إضافة الى التذكير باحترامهم لقرار الكتل الصدرية. بعدها تقرر رفع الجلسة.

بالأرقام.. الإطار التنسيقي بات «القوة الأولى» في البرلمان

وكشفت الأرقام الصادرة عن مفوضية الانتخابات في العراق الخميس، أن تحالف الإطار التنسيقي الذي يتألف من أحزاب موالية لايران استحوذ على غالبية مقاعد نواب الكتلة الصدرية، الذين استقالوا جماعيا من البرلمان العراقي، ما يجعله القوة الأولى في المجلس ويتيح له تشكيل الحكومة المقبلة. وحصل الإطار التنسيقي على ٤٠ من مقاعد التيار الصدري، بحسب إحصاء أعدته فرانس برس بناء على الأرقام التي صدرت عن مفوضية الانتخابات. وزاد عدد نواب الإطار التنسيقي إلى نحو ١٣٠ ما يجعله القوة الأكبر داخل مجلس النواب، ويتيح له تعيين رئيس للوزراء وتشكيل الحكومة بالتحالف مع كتل برلمانية أخرى.

بداية خطوة أخرى نحو تشكيل الحكومة

من جانبه قال النائب عن كتلة الحزب الديمقراطي الكردستاني، طعمة اللهبي، في حديث لـ«الصباح»: إن «تصويت النواب البدلاء أعطى أملاً جديداً ببداية خطوة أخرى نحو تشكيل الحكومة، وجميع الكتل السياسية تتطلع إلى حكومة جديدة تصب في مصلحة كل العراقيين». وأضاف، أن «تحالف الديمقراطي ثابت مع السيادة، بينما التحالف مع الكتل السياسية الأخرى مبني على التوافق والتوازن والشراكة، وإذا حصل اتفاق وفق هذه المبادئ فبالتأكيد سنمضي بتشكيل الحكومة مع الإطار التنسيقي». وبين أن «جميع الكتل السياسية لها مطالب وهذه ستثبتها المفاوضات حول التحالفات، والنتيجة التي تخرج بها يجب أن تعتمد على التوافق والتوازن والشراكة، وإذا سارت المفاوضات بهذه الطريقة ستشكل الحكومة».

كتلة الاتحاد الوطني: نحو تشكيل حكومة توافق وطني

الى ذلك، أفاد مقرر كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني في مجلس النواب العراقي، كاروان يارويس، بأن هناك «إمكانية كبيرة» ليتوصل الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني إلى اتفاق حول مرشح رئاسة الجمهورية، معتبراً أن تحريك الشارع من قبل مقتدى الصدر، يرتبط بالحكومة التي ستشكل وشخص رئيس الوزراء. وبين كاروان يارويس، لشبكة روداو الإعلامية، أن «قوة الصدر الوحيدة الآن هي الشارع وجماهيره، وتحريك هذه الجماهير مرتبط بالحكومة التي ستشكل في المستقبل، والشخص الذي يتولى رئاسة الوزراء».

وأضاف أن «تحريك الشارع من قبل مقتدى الصدر واحد من الاحتمالات المقلقة، لكن الصدر منحسب من العملية السياسية الآن، ولا يمكن تعطيلها وعدم تشكيل الحكومة بناء على ذلك».

وحول مساعي تشكيل الحكومة، قال مقرر كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني، إن «الإطار التنسيقي والأطراف الأخرى في البرلمان، تخوض حالياً مفاوضات للاتفاق على كيفية تشكيل الحكومة»، منوهاً إلى أن «كل الاحتمالات تشير إلى التوجه نحو تشكيل حكومة توافق وطني».

ووفقاً لكاروان يارويس، فقد «أبلغ الإطار التنسيقي كلاً من الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، بضرورة أن يتفقا على مرشح واحد لمنصب رئيس الجمهورية، وفي حال لم يتفقا، عليهما أن يأتيا برمحيهما إلى البرلمان لحسم انتخاب رئيس الجمهورية عبر التصويت، مثلما حدث في عام ٢٠١٨»، مشيراً إلى «إمكانية كبيرة» لاتفاق الحزبين على مرشح واحد.

وبشأن سحب ترشيح برهم صالح لمنصب رئيس الجمهورية، قال كاروان يارويس، إن «المرشح الرسمي للاتحاد الوطني الكردستاني إلى الآن هو برهم صالح، وليس من الواضح إلى أين تتجه المباحثات بين الديمقراطي والاتحاد»، لافتاً إلى إمكانية فتح باب الترشيح مجدداً، في حال عدم اتفاق الحزبين على مرشح واحد.

الديمقراطي: حواراتنا مع الاتحاد الوطني وصلت لمراحل متقدمة

بدوره أكد الحزب الديمقراطي الكردستاني، الخميس، الوصول لمراحل متقدمة لحسم تسمية المرشح لرئاسة الجمهورية داخل البيت الكردي، فيما شدد على ضرورة الالتزام بالاتفاقات التي سيتم تشكيل الحكومة الجديدة على أساسها.

وقال النائب عن الحزب الديمقراطي الكردستاني شريف سليمان للعراقية الإخبارية، إن «مبادئ التوازن والتوافق والشراكة نقاط أساسية يطالب بها الديمقراطي منذ بدء العملية السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣ ويشدد على ضرورة الالتزام بها من قبل الشركاء لضمان الاستقرار السياسي». وأضاف، أن «الديمقراطي يشدد على وجوب تطبيق الدستور بعملية تشكيل الحكومة وأن يكون المبدأ الأساسي للاتفاقات السياسية على أن تكتب الاتفاقات ببند واضحة وصريحة، والحقيقة أن سبب الانسداد السياسي هو التنصل عن الاتفاقات التي تشكلت على أساسها الحكومات السابقة».

وأكد أن «عملية تشكيل الحكومة يجب أن تراعي الاستحقاق الانتخابي أيضاً ونعتقد أن التفاهات السياسية كفيلة بحسم منصب رئيسي الجمهورية والوزراء ومشاركة الديمقراطي وتحالف السيادة في جلسة اليوم هدفها إيجاد حلول للانسداد السياسي».

وحول منصب رئيس الجمهورية أكد سليمان أن «الحوارات واللقاءات مع الاتحاد الوطني وصلت لمراحل متقدمة ونعتقد أن الأمر سيحسم في الأيام المقبلة وأن يتم توحيد الرؤية داخل البيت الكردي بعد حسم النقاط الخلافية بين الديمقراطي والاتحاد». كما أكد أن الحزب الديمقراطي الكردستاني سيشارك في الحكومة المقبلة وسيعمل مع بقية القوى على إنهاء الخلافات العالقة حالياً للمضي بهذا الاستحقاق، فيما نفى طرح الكتل السياسية أسماء لتولي رئاسة الوزراء حتى الآن.

الحكيم يجدد التأكيد: لن نشارك في الحكومة المقبلة

من جانبه جدد زعيم تحالف قوى الدولة الوطنية، عمار الحكيم، التأكيد على عدم المشاركة في الحكومة المقبلة. وقال الحكيم، وفق بيان لمكتبه «نجدد موقفنا بعدم المشاركة في الحكومة القادمة، وإستمرارنا بالدور الوطني في تقريب وجهات النظر بين الفرقاء السياسيين». وأشار الى الاستمرار بالضغط «باتجاه تشكيل حكومة خدمة وطنية قادرة على تقديم الخدمات وتجسير العلاقة بين الجمهور من جهة والنظام السياسي والعملية السياسية من جهة أخرى».

تحالف قوى الدولة يطلق مبادرة للمرحلة المقبلة

في الأثناء، أطلق تحالف قوى الدولة الوطنية، الجمعة، مبادرة سياسية للمرحلة القادمة. وجاء نص المبادرة «الواقع العراقي اليوم معقد جداً وخطير ومفتوح النهايات، وهو غير ممسوك ولا متماسك والفواعل فيه كثر، ومتعارضة لحد التناقض، وأي فشل جديد هذه المرة سيقود لسيناريوهات غير تقليدية» مبيناً ان «التحدي الحقيقي ليس بتشكيل معادلة حكم أيّاً كانت، بل بنوعها القادر على إبقائها، والبقاء هنا متصل بطبيعة العوامل المنتجة لمعادلة الحكم، وبقدرة معادلة الحكم على التعاطي مع التحديات المتنوعة بطبيعتها وفواعلها». وحذر التحالف من ان «اعتبار الأزمة قد انتهت والعمل بعقلية الغلبة، فهو خطأ والأزمة قائمة، ومن الخطأ أيضاً بناء القادم على أساس من مخاضات الحاضر من اختلاف وصراع والتعاطي والقادم على أساس من مرحلة دستورية دائمة فمعادلة حكم إقصائية ستعمق الشعور بالخسارة والحيث». ونوه إلى أن «إنتاج معادلة الحكم القادم على أساس فئوي أو شخصي أو مصالح ضيق أو مغامر وعدم الأخذ بنظر الاعتبار المخاضات والتداعيات وردات الفعل للقوى المؤثرة، هو خطأ والحكم معادلة مصالح، والسياسة تحقيق المصلحة بأقل الخسائر وان عدم تبني ودعم (جماعي) لمعادلة الحكم القادمة وعدم الحرص على أن تكون نوعية وجادة ومدهشة، هو خطأ أيضاً فمعادلة حكم قادرة على إعادة ثقة القوى السياسية واطمئنان الشارع وتحقيق المنجز النوعي ولو بالحد الأدنى». وأكد ان «الصلابة أو المرونة بإدارة المرحلة، خطأ، فالصلابة لوحدها تؤدي إلى التضاد فالانكسار، والمرونة لوحدها تقود الى الضعف فالضياع والمطلوب صلابة ومرونة بحكمة وتقدير ومسؤولية وعزم بأن واحد، في التعاطي مع الملفات الشائكة والخطرة». وبين التحالف أن «التعويل على المجتمع الدولي لوحده، خطأ، لأنه لا يوفر حلاً، فالعالم مشغول بنفسه وتجاهل قناعاته أيضاً غير سليم ونحتاج الى خطط ومشاريع ورؤى محلية للنجاح والاستمرار في تنفيذها وليس التذبذب والمراوحة، وقادرة على كسب ثقة العالم». واعتبر أن «المراهنة على المعرفة الأكاديمية العلمية فقط وتجاهل القدرة القيادية وإدارة الأزمات، خطأ لان لمواجهة وإدارة الأزمات نحتاج قيادة ذات رؤية وخبرة وإرادة وقدرة واقعية لإنجاح مشروع الدولة وإنقاذ النظام».

وبين ان ركائز معادلة الحكم هي «لا غالب ولا مغلوب، الكل رابح، والتنازلات المؤلمة مع الحفاظ على المبادئ، وتحييد المرحلة القادمة، وانتقالية المرحلة المقبلة، وترحيل الملفات الخلافية الكبرى والإدارة الجماعية». وأشار الى ان «معادلة الحكم، بإعتبار المرحلة القادمة انتقالية، تنتهي بانتخابات جديدة، يُتفق على مدتها وتشكيل

معادلة حكم وسطية متزنة، ومحل قبول إقليمي دولي، ومحل إطمئنان للقوى السياسية المشاركة وغير المشاركة بالحكومة، ضماناً لوحدة الصف الوطني والمهام الأساس للحكم القادم؛ إدارة المرحلة الانتقالية التي تنتهي بانتخابات جديدة، لإعادة ثقة الشارع بالنظام السياسي، والحرص على منجزات نوعية لملفات فساد أو أمن أو خدمات أو سيادة وإعلان مبادئ مطمئن (وجاذب) للداخل والخارج من قبل القوى المشكّلة للحكومة، لملفات مهمة وشائكة، وكدعم للحكومة».

ولفت تحالف قوى الدولة الى مواصفات قيادة الحكم وهي «المؤهل العلمي والسياسي المقترن بالخبرة والكفاءة والنزاهة والتجربة العملية وقيادة تمثل حالة إطمئنان للقوى السياسية المشاركة وغير المشاركة بالحكومة والحياد الوطني على أساس من عدم الإنحياز والالتزان السياسي والمقبولية الإقليمية والدولية، لضمان إيجاد محيط ومناخ داعم والأداء الحكومي غير المنحاز لأي طرف سياسي، وبتعهدات خطية والالتزام بمرجعية سياسية للحكومة تحدد السياسة العامة والقضايا الاستراتيجية».

النصر: مبادرة تحالف قوى الدولة أعادت تأسيس شرعية العملية السياسية

واعتبر ائتلاف النصر أن مبادرة تحالف قوى الدولة الوطنية تعيد تأسيس «شرعية العملية السياسية التي تضررت بفعل مخاضات الانتخابات والانسحابات البرلمانية والانسداد السياسي»، مشيراً إلى أن المطلوب هو «إنتاج معادلة حكم قادرة على البقاء والنجاح وخدمة الشعب».

ورأى الائتلاف في بيان لمكتبه الإعلامي، أن تأسيس مرحلة الحكم وفق تلك المخاضات «لا يقود إلى استقرار وتقدم للنظام السياسي، وسيبقى معادلة الحكم هشة وقلقة ومرشحة للإنهزام بأي لحظة».

مفاوضات ثلاثية لتشكيل الحكومة التوافقية

من جهته أكد المحلل السياسي هيثم الخزعلي، وجود تغيير بالمواقف السياسية، مبيناً أن، المكونات الثلاثة السياسية تعمل على خلق اجواء رطبة من اجل تشكيل حكومة التوافق.

وقال الخزعلي في حديث لـ Rojnews، إن "هناك حورات ومفاوضات بين الكرد والسنة والشيعة، فضلاً عن وجود تغيير بالمواقف"، مؤكداً أن "العمل جار على بعض الأمور العالقة".

وأضاف أنه "مع الايام القليلة المقبل سيتم اذابة الجليد السياسي مع الكتل والاطراف السياسية والتوجه نحو التوافق وتشكيل الحكومة".

وحدد الحزب الديمقراطي الكردستاني، في وقت سابق، ٣ شروط للاشتراك بالحكومة الاتحادية الجديدة.

وقالت رئيس كتلة الحزب الديمقراطي الكردستاني بالبرلمان فيان صبري في تغريدة: إنه "الحزب الديمقراطي الكردستاني سيشارك بالحكومة في الحكومة الاتحادية المقبلة اذا التزمت الاطراف السياسية بالمبادئ الثلاثة "التوافق"، و "الشراكة"، و "التوازن".

آلية انتخاب النائب الاول لرئيس مجلس النواب

ويرى خبير قانوني يوم الجمعة، ان انتخاب النائب الاول لرئيس مجلس النواب يكون بالاغلبية المطلقة، وبالانتخاب السري.

وقال الدكتور علي التميمي في حديث لـ PUKmedia: ان مصطلح هيئة رئاسة مجلس النواب مصطلح ملغي بموجب

قرار المحكمة لاتحادية العليا ٨٧ لسنة ٢٠١٠ والقرار ٦٠٥ لسنة ٢٠٢٢.. وتم استبداله بمصطلح رئيس مجلس النواب ونائبيه وذلك ينسجم مع المواد ٥٤ و ٥٥ من الدستور العراقي والمادة ١ من قانون مجلس النواب ١٣ لسنة ٢٠١٨، موضحاً، ان التعديل الذي طرأ بهذا الخصوص على النظام الداخلي للبرلمان هو يتفق مع قرار المحكمة الاتحادية أعلاه... والذي قرر الغاء كلمة هيئة رئاسة مجلس النواب وتحويلها إلى رئيس مجلس النواب ونائبيه أينما وردت في النظام الداخلي للبرلمان.

واضاف: اما بخصوص انتخاب النائب الأول لرئيس مجلس النواب فيكون بالاغلبية المطلقة لعدد الأعضاء من البرلمان اي نصف العدد الكلي زائد واحد بعد تحقق النصاب القانوني، حيث يدعو رئيس مجلس النواب الى فتح باب الترشيح لهذا المنصب ويكون بالانتخاب السري المباشر عبر وضع اوراق النواب المصوتين في صندوق خاص يعد لهذا الغرض ثم يتم عد الأصوات على لوحة أمام الجميع ويعلن رئيس مجلس النواب نتيجة الاقتراع والذي يحصل على النسبة المطلوبة أعلاه هو الذي يكون نائباً اول لرئيس مجلس النواب كل ذلك وفق المواد ٥٤ و ٥٥ من الدستور العراقي والمادة ٧ من النظام الداخلي لمجلس النواب.

حزب الجماهير الوطنية ينسحب من السيادة ويعود إلى العزم

أعلن الأمين عام لحزب الجماهير الوطنية، أحمد عبدالله الجبوري، عودة حزبه إلى تحالف العزم بعد انسحابه من تحالف السيادة، منوهاً إلى أن قرار مقتدى الصدر كان له أثر كبير في تغيير خارطة التحالفات. وأرجع أحمد عبدالله الجبوري «أبو مازن»، في بيان، القرار، إلى التزام حزبه بمحاولة تحقيق أهداف يصبوا إليها، منها إنقاذ مناطقهم «من آثار الإرهاب وحروب التحرير، وإعادة إعمارها من جديد، وإيصال الخدمات لها، لتكون مهيئة بشكل كامل أمام أهلها ولتعود كل العوائل النازحة بشكل لائق، وخاصةً أهالي جرف الصخر والعوجة وبعض مناطق صلاح الدين»، بالإضافة إلى اقرار «قانون العفو العام، وإنصاف الأبرياء، والكشف عن مصير المغييبين والمختطفين». وطالب الجبوري في بيانه الشركاء بـ«التحرك الجاد والمستمر لإنهاء عسكرة المُنْدن والسلاح المنفلت وإرجاع روح القانون إليها»، مؤكداً ضرورة أن «تكون الحكومة القادمة قوية تبدأ بعقد حوار وطني سياسي واقتصادي، والإستماع الى آراء المُختصين حول الإصلاح الاقتصادي وتثبيت العقود والاصلاح في مؤسسات الدولة».

«الحكومة الجديدة توافقية شاملة تختلف عن السابقات»

وأكد عضو ائتلاف النصر، حسن البهادلي، ان الحكومة العراقية المقبلة ستكون توافقية شاملة تختلف عن الحكومات السابقة، مشيراً الى انها لن تشكل على أساس التوافق المكونات، وستعطي مساحة واسعة وكبيرة لرئيس الوزراء المقبل. البهادلي قال لشبكة رووداو الإعلامية، الخميس (٢٤ حزيران ٢٠٢٢)، ان «اداء اليمين الدستورية من قبل النواب البدلاء عن نواب الكتلة الصدرية، سيغيّر خارطة الائتلافات الجديدة في البرلمان وسيسرّع من تشكيل الحكومة المقبلة، وستُشكل الحكومة الجديدة عقب انتهاء العطلة التشريعية لمجلس النواب». وذكر ان تحالف النصر هو احد التشكيلات الأساسية في الإطار التنسيقي الذي يجسد اطاراً تنسيقياً للآراء اكثر من كونه اطاراً تحالفياً، تنضوي تحته عدة كتل سياسية.

واوضح عضو ائتلاف النصر ان شكل الحكومة الجديدة تم الاتفاق عليه مسبقاً قبل انسحاب الكتلة الصدرية، وهي ستكون «حكومة وطنية توافقية خدمية فاعلة للمرحلة المقبلة»، ولم يطرأ اي تغيير على هذا المبدأ. واكد البهادلي ان «الحكومة الجديدة ستكون حكومة توافقية شاملة، تختلف عن الحكومات العراقية السابقة التي

تشكلت على اساس توافق مكوناتي، في حين لن توزع الحصص في الحكومة الجديدة على اساس مكوناتي بل على اساس حجم الكتل السياسية، وستعطى مساحة واسعة وكبيرة لرئيس الوزراء المقبل ضمن معايير معينة تختلف عن المعايير التي اعتمدتها الحكومات السابقة في اختيار رئيس الوزراء.

رأى البهادلي الى انه «ستكون هناك حكومة وطنية شاملة تقف على المحك، وعليها ان تنجح في التعامل مع الملفات المختلفة خلال المنهج الذي ستضعه لنفسها».

وقال ان «الكتلة الصدرية هي احد أركان العملية السياسية الاساسية، كان بؤنا ان تشارك في العملية وتعطي قوة دفع جديدة وازايفية الى الحكومة»، مشيراً الى ان «انسحابها سيعطي دفعا مضاعفاً للإطار التنسيقي والكتل السياسية الاخرى لتشكيل حكومة قوية واثبات الوجود».

الهنداوي: الانتخابات الأخيرة أدخلت القوى السياسية في دوامة

وأكد حسين الهنداوي، المستشار السابق لرئيس الوزراء العراقي لشؤون الانتخابات، أن «نتائج الانتخابات المبكرة، التي جرت في العاشر من تشرين الأول ٢٠٢١، أدخلت «القوى السياسية الحالية بدوامة من الصعب الخروج منها».

وقال الهنداوي لشبكة روداو الاعلامية: «من وجهة نظر شخصية، فإن النتائج التي تمخضت عنها الانتخابات المبكرة التي جرت العام الماضي لم يكن متوقفاً منها أن تحدث نقلة كبيرة نحو التغيير، لكن نتائجها، من الناحية العملية، بالتأكيد أحدثت خلخلة وأدخلت جميع الكتل والتحالفات السياسية في دوامة لن تنتهي حتى الانتخابات القادمة»، مشيراً الى ان «الحل اليوم ليس بإجراء انتخابات مبكرة، وأقرب وقت يمكن أن تجري فيه الانتخابات القادمة، أو المبكرة هو عاين على أقل تقدير، وقيس الخزعلي يقول لن نعتد في المستقبل على البطاقة البايومترية وأجهزتها بل يريد العودة إلى الفرز اليدوي حتى يكون باب تزوير النتائج مفتوحاً على مصراعيه، كما أن مفوضية الانتخابات غير متحمسة لقانون انتخابات جديد».

وأضاف الهنداوي أن «الانتخابات السابقة أقلقنا و(خربت) العملية السياسية التي كانت سائدة في العراق وجاءت على العكس من توقعات الأحزاب السياسية»، منبهاً الى أن «هذه بعض تداعيات انسحاب التيار الصدري من مجلس النواب والعملية السياسية، كما أنه لا يمكن الاعتماد على ما يسمى بالمستقلين كونهم مخترقين من قبل الأحزاب السياسية الأخرى وهم بالتالي ليس مستقلين تماماً أو بالمعنى الحقيقي».

وأشار حسين الهنداوي، المستشار السابق لرئيس الوزراء العراقي، مصطفى الكاظمي لشؤون الانتخابات، الى أن «ما يجري اليوم في العراق هو مرحلة انتقالية مهمة، وهذا يحدث في تاريخ الشعوب، حيث لا يتم التغيير بطريقة مثالية، بل لا بد من المرور بمرحلة مربكة تقود الى التغيير». وقال: «هناك احتقان ورفض شعبي لما يجري في العراق لكن للأسف ليس هناك قيادات أو برامج واضحة لتنفيذ خطط وطنية تؤدي الى التغيير».

واختتم حسين الهنداوي حديثه قائلاً: «ان واقع الحال، وبغياب البدائل والمشروع الوطني البديل، سيبقي الأوضاع على ما هي عليه، فيما يتعلق برئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة، خاصة وان الإطار التنسيقي لم يتفق على مرشح

لرئاسة الحكومة، كما أن الكرد غير متفقين على اختيار رئيس للجمهورية، وأتوقع ان الحكومة القادمة، إذا ما تشكلت ستكون متناقضة وضعيفة ولن تصمد طويلاً».

الخيارات المتاحة أمام المحكمة الاتحادية لانتهاء الخروقات الدستورية

وأوضح خبير قانوني، الخيارات المتاحة امام المحكمة الاتحادية لانتهاء الخروقات في المدد الدستورية. وقال الخبير القانوني الدكتور علي التميمي في حديث خاص لـ PUKmedia، ان عددا من الاحزاب السياسية قدموا دعاوى أمام المحكمة الاتحادية بسبب خرق المدد الدستورية مطالبين بانتخاب رئيس الجمهورية من قبل مجلس النواب وان تلزم المحكمة البرلمان بذلك وحسم الأمر.

وبيّن التميمي، ان امام مجلس النواب خياران وهما، اما ان يعقد الجلسة وهذا صعب لانه يحتاج الى ثلثين من مجموع العدد الكلي لمجلس النواب أو ان يحل المجلس نفسه نفسة وفق المادة ٦٤ من الدستور وذلك بسبب الاخفاق في حسم الاستحقاقات الدستورية والفشل الذي أدى إلى استمرار الحكومة في تصريف الأمور اليومية لمدة زادت عن ٦ أشهر.

واشار الخبير القانوني الى انه في حال ازدادت هذه الدعاوى وخصوصا من المنظمات المدنية فسيكون الأمر ملزم للكتل السياسية لحسم الأمور وإنهاء الانسداد السياسي، مشيراً الى أن الشعب يمثل مصدر السلطات وفق المواد ٥ و٦ من الدستور، موضحاً انه اذا طلب من المحكمة الاتحادية حل البرلمان فانها ستحيل الأمر إلى المادة ٦٤ من الدستور الذي نظم ذلك واجاز لمجلس النواب ان يحل نفسه بنفسه.

ترقب تشكيل الحكومة بعد انسحاب الصدر وزيادة مقاعد الاطار التنسيقي

وجهات نظر المراقبين والمحليين السياسيين متباينة حول تشكيل الحكومة الجديدة بعد انسحاب الكتلة الصدرية من مجلس النواب واستبدال نوابها بنواب من كتل اخرى، حيث تستمر المفاوضات لتشكيل حكومة ترضي جميع الاطراف. وحول هذا الامر قال المحلل السياسي احمد الخضر لـ PUKmedia: ان تشكيل الحكومة لن يكون بالامر السهل بعد انسحاب الكتلة الصدرية والامور اصحت اكثر صعوبة.

واضاف: ان الاطار التنسيقي كان ينتظر التحالف مع الكتلة الصدرية لتشكيل الحكومة الجديدة، ومهما فعل الاطار التنسيقي فهو يحتاج الى باقي الاحزاب الاخرى.

ويقول المراقب السياسي رياض الوحيلي لـ PUKmedia: ان الامور اصحت اسهل بعد انسحاب التيار الصدري وترك الامر الى الاطار التنسيقي الذي سيقوم بتشكيل الحكومة. واضاف: ان مقاعد الاطار التنسيقي ازدادت بعد انسحاب التيار الصدري والاضاع تتجه نحن الانفراج بعد زيادة نحو ٤٥ مقعداً للاطار التنسيقي وبهذا اصبح مع حلفاء الكتلة الاكبر. المحلل السياسي احمد الخضر يرى: ان المشهد ازداد تعقيداً والمفاوضات اصحت اكثر صعوبة، لان باقي الاحزاب ستضع شروطاً كبيرة ومطالب صعبة امام الاطار التنسيقي.

واضاف: ان الاطار التنسيقي يحتاج الى ٢٢٠ مقعداً لانتخاب رئيس الجمهورية وبعد ذلك المضي بتكليف رئيس الوزراء، وهنالك شروط كردية وسنية ستطرح على الاطار التنسيقي وعليه تنفيذها للوصول الى تشكيل الحكومة.

انسحاب الصدر قد يقود العراق لمستقبل «قاتم»

ووفقا لتحليل نشرته وكالة «بلومبرغ» الأمريكية السبت، يواجه العراق صيفا ساخنا ينذر بتداعيات اقتصادية وأمنية على المنطقة والعالم بعد انسحاب زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر من العملية السياسية في البلاد. يرى التحليل أن «النتيجة المرجحة لقرار الصدر هي العودة إلى الاحتجاجات التي عصفت بالبلاد في أواخر عام ٢٠١٩ وأوائل عام ٢٠٢٠، لكنها هذه المرة ستكون أكثر إرباكا».

يعزو التحليل السبب في ذلك إلى أن «الصدر وأنصاره مصابون بالإحباط بعد فشلهم في تشكيل الحكومة رغم فوزهم بأغلبية الأصوات في الانتخابات العامة»، مشيراً إلى أنهم يشعرون أن العملية السياسية «خذلهم مما سيجعلهم ينزلون للشارع لإظهار قوتهم».

ويلفت كاتب التحليل إلى أنه على الرغم من «قيام الصدر بتسريح جيش المهدي رسمياً في عام ٢٠٠٨، إلا أن العديد من أنصاره ما زالوا مسلحين ومنظمين وخطرين».

وبالتوازي مع ذلك فإن «خصومه المدعومون من إيران، لديهم ميليشيات خاصة بها أيضاً ويمكن أن يتطور الصراع إلى نزاع مسلح، في ظل حكومة مركزية ضعيفة ستحاول تجنب التدخل في أي صراع داخلي»، بحسب التحليل. ويقول التحليل إن هذا يعني أن العراقيين باتوا يواجهون مستقبلاً «قاتماً» واحتمالات باندلاع مواجهات دامية في الشوارع.

بالمقابل، يشير التحليل، إلى أن هذه المواجهات تنذر بالأسوأ بالنسبة للاقتصاد العالمي «الذي لا يريد أن يرى حصول أي هزة في ثاني أكبر منتج للنفط في منظمة أوبك بالتزامن مع ارتفاع أسعار النفط». ويختتم بالإشارة إلى أن المستفيد الأكبر من هذا كله هو إيران، حيث سيؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى تحقيقها عوائد مالية ضخمة.

«كما أن صعود أنصارها واحتمال تشكيلهم لحكومة ائتلافية يعني أنها يمكن أن تستخدم العراق كورقة لإثارة المتاعب للولايات المتحدة وحلفائها في الشرق الأوسط في حال فشل التوصل لاتفاق نووي»، يبين التحليل. واستحوذ تحالف الإطار التنسيقي الذي يتألف من أحزاب شيعية موالية لإيران على غالبية مقاعد نواب الكتلة الصدرية الذين استقالوا جماعياً من البرلمان العراقي هذا الشهر، ما يجعله القوة الأولى في المجلس ويتيح له تشكيل الحكومة المقبلة.

وكانت الكتلة الصدرية المكونة من ٧٣ نائباً استقالت في ١٢ من الشهر الجاري بعد جمود استمر شهوراً بشأن تشكيل حكومة «أغلبية» كما ردد الصدر، قابلتها دعوات من قبل قوى الإطار التنسيقي المدعوم من إيران لتشكيل حكومة «توافقية» تضم الجميع.

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق



محمد عبد الجبار الشبوط

درس في الاختلاف

الموضوع من الشؤون العامة التي تهتم كل الناس ومن الطبيعي ان يكون لكل مواطن رأي بهذا الامر، فقد يعارضه وقد يؤيده، ولكل اسبابه التي يتمتع كامل الحرية بالاعتناع بها مقابل عدم الاعتناع باسباب الطرف المقابل. هذه هي الحياة، والاختلاف من سننها في مرحلتنا التاريخية الراهنة.

ليس من العيب ان نختلف، ولكن من المعيب ان لا نعرف كيف ندير الاختلاف، ليس من الضروري ان تكون تياريا او اطاريا او غير ذلك لكي تؤيد او تعارض قانون الامن الغذائي الذي اقره مجلس النواب مؤخرا. وليس من الضروري ان يغضب كل فريق على الطرف الاخر ويشيطنه بسبب هذا الاختلاف.

واسهل تفسير لذلك ان الذين وضعوا القانون وشرعوه وايدوه لا يملكون فكرة واضحة عن مفهوم إلامن الغذائي، بدون شيطنتهم والغوص عميقا في نواياهم على اساس سوء الظن. ذلك لان الامن الغذائي يعني ببساطة وكما شرحه لنا المتخصصون بالاقتصاد «القدرة المستدامة على توفير الغذاء، سواء محلياً أم أي سبيل آخر.» وبديهي ان الزراعة والتربية الحيوانية والصناعات المرتبطة بهما تشكل اهم ادوات «القدرة المستدامة لتوفير الغذاء».

ولما كنا بصدد وفرة مالية كبيرة فان ابسط ما نتوقعه من الجهة القابضة على المال، اي الحكومة، هو ان تتخذ قرارات واجراءات وخطوات لتعزيز «القدرة المستدامة لتوفير الغذاء».

وببساطة ووضوح واختصار فان قانون الامن الغذائي لا علاقة له بهذا الامر، لانه حسب ما تعلنه الجداول المرفقة في القانون عبارة عن توزيع عشوائي للمال الفائض على اطراف وجهات لا اكثر، مما تسبب بهدر كمية كبيرة من المال كان بالامكان استثمارها بطريقة افضل.

(بالمناسبة: لم يشمل الجدول تخصيصات لشبكة الاعلام العراقي لاغراض الانتاج الدرامي وهو امر من شأنه ان يوفر دخلا ماليا عاجلا لشريحة واسعة من المواطنين مثلاً).

لهذا عارضت القانون. ولا اطلب من غيري ان يعارضه، فلا يطلب مني احد أن أؤيده.

وبالمناسبة ايضا، انا اعتبر ان الاطار التنسيقي اطلق على نفسه رصاصة الرحمة بموقفه المتخاذل من القانون ولم يعد هناك مبرر لوجوده!

*صفحة الكاتب

وبهذا نطق القرآن الكريم: «ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ولا يزالون مختلفين وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ». وانما قلت «مرحلتنا التاريخية الراهنة»، تبعا لتقسيمات السيد محمد باقر الصدر لمراحل التاريخ البشري وفقا للقران وهي ثلاث مراحل حتى الان وهي: مرحلة الحضانة، ثم مرحلة الفطرة، ثم مرحلة الاختلاف الحالية.

ولذلك فحينما نختلف لا يصح ان يأخذنا العجب او الغضب او نستغرب او العداوة بسبب الاختلاف. فنحن كبشر في مرحلة الاختلاف الان، لا اكثر ولا اقل. وسيأتي يوم يزول فيه هذا الاختلاف في مرحلة قادمة من تاريخ البشرية، وكفى الله الناس شر خلاف!

قانون الامن الغذائي من القوانين الحساسة، لانه عالج قضية تواجه العراق وهي الفائض المالي بسبب الفرق الهائل في اسعار النفط بين السعر الذي توقعته الموازنة العامة للدولة وبين الاسعار العالمية، ولا يعالج مشكلة الجوع التي لا يعاني منها العراق بالمعايير الدولية.

فقد حذرت منظمة الفاو وبرنامج الأغذية

العالمي من أزمة غذائية وشيكة واسعة النطاق في العالم، حيث يهدد الجوع الاستقرار في ٢٠ دولة ولكن ليس من بينها العراق. وهذه ملاحظة مهمة لم تغب عن بالي.

وهذا يعني اننا لسنا في وضع طارئ يدفعنا الى اتخاذ اجراءات طارئة غير مدروسة سواء فيما يتعلق بالغذاء او المال الفائض؛ وانما نملك وقتا كافيا للتفكير بهدوء وعلى روية في كيفية التصرف ازاء الامرين بطريقة سليمة مدروسة وغير مستعجلة.

لكن الذي حصل، في رأيي، ان الحكومة ومجلس النواب لم يتعاملا مع الامرين بطريقة حكيمة.

وبغض النظر عن دوافعهما ونواياهما في التصرف الذي تمثل في قانون الامن الغذائي فانه لم يكن يمت الى مفهوم الامن الغذائي بصلة لا من قريب ولا من بعيد،



د. مثنى العبيدي:

انعكاسات مُربكة.. «أداة ضغط» أم «مناورة سياسية»؟

✳مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

ثمة أزمة مُعقدة تشهدها الساحة العراقية مع وجود «انسداد سياسي» أعاق تشكيل الحكومة المقبلة، على الرغم من مُضي ما يقرب من ثمانية أشهر على إجراء الانتخابات البرلمانية في أكتوبر ٢٠٢١، وما رافقها من عزوف في المشاركة حتى أنها تُعد الأقل من حيث الإقبال مقارنةً بالدورات الانتخابية الأربع السابقة. وتبع هذه الانتخابات اعتراضات على نتائجها، وادعاءات من قبل عدة قوى سياسية خاسرة أو لم تُحقق ما كانت تطمح إليه من مقاعد بأنها «انتخابات مزورة»، وأنه تم التلاعب في نتائجها من جهات محلية وإقليمية، كما يدّعون.

وقد أظهرت نتائج هذه الانتخابات فوز الكتلة الصدرية بأكثر عدد من المقاعد في البرلمان (٧٣ مقعداً)، وتحالف زعيمها مقتدى الصدر مع القوى السياسية السنية بزعامة محمد الحلبوسي، رئيس البرلمان الحالي، ومع الحزب الديمقراطي الكردستاني المُتصدر في عدد مقاعده للقوى السياسية الكردية، ليظهر ما يُسمى بـ «التحالف الثلاثي» الذي ذهب نحو تشكيل «حكومة أغلبية وطنية»، لكنه لم يفلح في ذلك. لذا جاء إعلان التيار الصدري، يوم ١٥ يونيو ٢٠٢٢، انسحابه من العملية السياسية عقب موافقة رئيس البرلمان العراقي، الحلبوسي، على استقالة نوابه الـ ٧٣.

ومن هنا تُثار عدة تساؤلات من قبيل كيف تمت عملية انسحاب التيار الصدري وممثليه من البرلمان والعملية السياسية؟ وما الأسباب الكامنة وراء هذا الانسحاب؟ وما انعكاسات وتداعيات هذه الخطوة؟

انسحابات مُتكررة:

من خلال متابعة المسيرة السياسية للتيار الصدري، يمكن القول إن عملية الانسحاب هي عبارة عن أداة أو سياسة يتبعها بين الحين والآخر وفي أغلب مراحل تطورات العملية السياسية في العراق. وحتى لا نذهب بعيداً في تاريخ انسحابات التيار الصدري، من المهم أن نركز على انسحاباته التي رافقت تطورات الانتخابات البرلمانية في أكتوبر ٢٠٢١، حيث إن التيار، وعلى لسان زعيمه مقتدى الصدر، سبق وأن أعلن في يوليو ٢٠٢١ مقاطعته للانتخابات وعدم المشاركة فيها. كما تم الإعلان عن عدم دعم أي حزب في الانتخابات البرلمانية المُبكرة، وتم غلق الهيئة السياسية للتيار الصدري؛ ولكن لم يتم التنفيذ الفعلي للانسحاب، لأن الإجراءات الرسمية للانتخابات كانت قد حُسمت، وبالتالي عدل التيار الصدري عن الانسحاب، وعاد للمشاركة الفاعلة في الانتخابات الماضية.

أما الانسحاب الثاني فقد جاء في مارس ٢٠٢٢ عندما أعلن مقتدى الصدر انسحابه مع كتلته من مفاوضات اختيار رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، وقرر - حسب تعبيره - فسح المجال أمام خصومه من القوى السياسية المُشكلة «للإطار التنسيقي» من أجل التفاوض لتشكيل الحكومة. وقال الصدر: «كي لا يبقى العراق بلا حكومة وتتردى الأوضاع الأمنية والاقتصادية والخدمية وغيرها، ها أنا أعطي (الثُلث المُعطل) فرصة للتفاوض مع جميع الكتل بلا استثناء لتشكيل حكومة أغلبية وطنية من دون الكتلة الصدرية، ومن أول يوم في شهر رمضان إلى التاسع من شهر شوال». ثم جاء الانسحاب الأخير عندما أعلن المكتب الإعلامي للتيار الصدري، في بيان له يوم ٩ يونيو ٢٠٢٢، أن نواب الكتلة الصدرية في البرلمان قد وصلوا إلى مقر زعيم التيار في النجف، وتم توقيع استقالاتهم من مجلس النواب، ووضعها تحت تصرف مقتدى الصدر، الذي قرر تقديم هذه الاستقالات بشكل رسمي. وأعلن رئيس المجلس، محمد الحلبوسي، يوم ١٢ يونيو الجاري، قبول هذه الاستقالات، وذكر في تغريدة له: «نزولاً عند رغبة السيد مقتدى الصدر، قبلنا على مضمّن طلبات إخواننا وإخواتنا نواب الكتلة الصدرية بالاستقالة من مجلس النواب العراقي». ليعلن بعدها مكتب الصدر إغلاق جميع المؤسسات التابعة للتيار باستثناء ٦ مؤسسات تبقى عاملة في الوقت الراهن.

وعلى الرغم من ذلك كله، فإن ثمة رأياً قانونياً يذهب إلى إمكانية العدول عن هذه الاستقالات خلال مدة ٣٠ يوماً من تاريخ تقديم طلب الاستقالة. كما أن هناك من ذهب إلى عدم قانونية الاستقالات، على اعتبار أنه وفقاً للقوانين المعنية يجب ألا تقل مدة العضوية في البرلمان عن سنة واحدة حتى يتم قبول استقالة العضو في حال تقدم بها. وبالتالي فإن تقديم استقالات أعضاء الكتلة الصدرية تكون قانونية فقط بعد تاريخ ٢٨ فبراير ٢٠٢٣؛ أي بعد مرور عام كامل على مباشرة أعضاء مجلس النواب عملهم التشريعي.

دوافع عديدة:

لم تكن انسحابات الصدر المُتكررة من دون أسباب، سواء كانت «أداة ضغط» على منافسيه وخصومه من القوى السياسية الشيعية، أو «مناورة سياسية» تهدف إلى تحقيق مكاسب له في ماراتون التفاوض لتشكيل الحكومة المقبلة. ويمكن إيجاز هذه الأسباب والدوافع فيما يلي:

١- «مبررات صدرية» لإنقاذ العراق:

تتمثل في الأسباب التي أعلنها مقتدى الصدر، والتي لخصها في أنها «تخليص الوطن من المصير المجهول»، فضلاً عن رفضه أن يشترك في حكومة مع من يعتبرهم «ساسة فاسدين»، حيث قال: «صار عليّ ألا أشارك معهم ليعود العراق

لقمة للتوافق والفساد والتبعية». كما أن التيار الصدري يسعى إلى تشكيل «حكومة أغلبية وطنية»، وهو الأمر الذي لم يستطع تحقيقه في ظل إصرار قوى «الإطار التنسيقي» على تشكيل «حكومة توافقية»، لذا وجه الصدر انتقاداته لهم، مؤكداً أن «إصلاح البلد لن يكون إلا بحكومة أغلبية وطنية».

٢- صعوبة تشكيل «حكومة الأغلبية»:

في الواقع وجد التيار الصدري نفسه في موقف سياسي لم يستطع من خلاله تشكيل الحكومة التي يسعى إليها؛ وهي «حكومة الأغلبية» مع حلفائه من «تحالف السيادة» بزعامة محمد الحلبوسي، والحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود بارزاني. إذ لم يتمكن هذا التحالف من تحقيق النصاب الدستوري المتمثل في ضرورة حضور ثلثي عدد أعضاء مجلس النواب أي ما يقرب من ٢٢٠ عضواً من مجموع ٣٢٩، وذلك على الرغم من مضي ما يقرب من ٨ أشهر على إجراء الانتخابات، وعقد عدة جلسات لمجلس النواب فشلت في تحقيق النصاب المطلوب لاختيار رئيس الجمهورية.

٣- حلقة «الانسداد السياسي»:

أيقن التيار الصدري أن العملية السياسية تمر بحالة من الجمود والانسداد، وهذا سببه إصرار كل من طرفي المشهد؛ «التحالف الثلاثي» من جهة، و«الإطار التنسيقي» من جهة أخرى، على مطالبه. فالأول يريد «حكومة أغلبية»، والثاني يريد «حكومة توافقية». وهذا الأمر لم يكن يجد حلاً من دون حدث كبير أو تحرك يخلخل عناصر هذا الانسداد. ولعل انسحاب الكتلة الصدرية وإدراك الأطراف الأخرى لمدى خطورته على العملية السياسية والوضع العام المتأزم، هو التحرك المناسب الذي قد يعالج حالة الانسداد السياسي الراهنة، من وجهة نظر الصدر.

٤- «مناورة سياسية» للصدر:

قد تبدو خطوة مقتدى الصدر بالانسحاب مناورة سياسية اعتاد على استخدامها خلال ممارسته للعملية السياسية في مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣. والانسحاب الراهن لا يبتعد عن مشاهد الانسحابات السابقة، حيث يسعى التيار الصدري حالياً إلى إعادة منافسيه وخصومه إلى طاولة مفاوضات تشكيل الحكومة وبما يحقق مصالحه.

انعكاسات مُتوقعة:

لا شك أن خطوة انسحاب التيار الصدري ونوابه من البرلمان، وفي حالة ثبوتها وإصرار الصدر عليها، فإنها بالتأكيد ستترتب عليها انعكاسات وتداعيات جمة على العملية السياسية في العراق خلال المرحلة الراهنة، وعلى تشكيل الحكومة المُقبلة بشكل خاص، وذلك من عدة نواحي، هي كالتالي:

١- العودة إلى «الحكومة التوافقية»:

في حال خروج التيار الصدري من المشهد السياسي وإتمام عملية انسحابه من تشكيل الحكومة، ستتصدر المشهد قوى «الإطار التنسيقي» التي أصرت على تشكيل «حكومة توافقية».

٢- تصدر «القوى التقليدية»:

تراجعت القوى التقليدية في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، وهي تتمثل في حزب الدعوة ومنظمة بدر وغيرها من القوى السياسية التي ظهرت في تحالفات مثل ائتلاف دولة القانون، وتحالف الفتح، وصادقون، والعقد الوطني، وغيرها.

وبانسحاب التيار الصدري، ستؤول مقاعد نوابه المُستقيلين إلى أعلى الخاسرين في دوائرهم؛ ما يعني أن أغلب النواب الجدد سيكونون من «الإطار التنسيقي» الذي قد يصل عدد نوابه إلى ١٤٠، وفقاً للتقديرات الأولية.

٣- تحريك الشارع الشيعي:

عقب إعلان مقتدى الصدر انسحابه من العملية السياسية واستقالة نوابه، أطلق أنصاره «وسماً» على مواقع التواصل الاجتماعي يفيد بجاهزيتهم للنزول إلى الشارع والتظاهر. وهناك تقارير رصدت تجهيز الخيم للاعتصامات والاحتجاجات المفتوحة في بغداد وعدد آخر من المحافظات، استعداداً لمستجدات الساحة السياسية أو ما يمكن أن يصدر عن قوى «الإطار التنسيقي» ضد الصدر وأتباعه.

٤- تزايد حدة الصراع السياسي:

أحد أسباب انسحاب التيار الصدري هو احتدام الصراع بينه وبين منافسيه من القوى السياسية التقليدية، لاسيما الخلاف بين مقتدى الصدر ونوري المالكي. إذ أصر الصدر على عدم مشاركة المالكي في أي حكومة يشكلها قبل إعلان انسحابه، الأمر الذي قد يندرز بتفاقم حدة الصراعات في حال تشكيل الحكومة الجديدة التي قد يكون للمالكي الدور الأكبر فيها، إن لم يكن هو المرشح الأساس لرئاستها.

٥- ترسيخ «المحاصصة الطائفية»:

كانت المؤشرات في العراق تتجه صوب تراجع المحاصصة الطائفية، ونحو تشكيل «حكومة أغلبية وطنية» بمشاركة عدد من القوى السياسية الفائزة، وتحول القوى الأقل إلى صفوف المعارضة، ما يعني إمكانية التأسيس لعملية سياسية صحيحة نوعاً ما. ولكن بانسحاب التيار الصدري وانتهاء مشروع «حكومة الأغلبية»، ستؤول الأمور من جديد إلى مربعها الأول القائم على المحاصصة والتوافقية.

خاتمة

يمكن القول إن الوقت ما زال مُبكراً للإقرار بانسحاب التيار الصدري فعلياً من العملية السياسية في العراق؛ كون تجارب انسحاباته السابقة كلها أفضت إلى العدول عن ذلك، والعودة إلى المشاركة السياسية. وقد لا يختلف الانسحاب هذه المرة عن القرارات السابقة، بيد أن ما قد يختلف هنا هو أن انسحابات الصدر السابقة كانت من الحكومة وكان أعضاؤه يستمرون في البرلمان، ولكن هذه المرة الانسحاب من العملية السياسية برمتها، والذي إن تحقق سيكون له انعكاسات مستقبلية عديدة على الأوضاع الداخلية في العراق؛ من حيث احتمالات تحريك الشارع واستخدام أداة الاحتجاجات، والتأزيم والصراع السياسي، وحتى احتمالية استخدام الأدوات العنيفة في الصراع بين التيار الصدري والقوى المنافسة له في ظل امتلاك كل منهما فصول مسلحة قد يحدث الصدام بينها.

وعلى الصعيد الخارجي، فإن الحكومة العراقية المُقبلة لو شكلتها قوى «الإطار التنسيقي»، فإنها ستكون أقرب إلى إيران، وربما ستتراجع علاقات العراق مع محيطه العربي بعد أن تحسنت منذ حكومة حيدر العبادي وعززتها حكومة مصطفى الكاظمي، فضلاً عن ابتعاد «الإطار التنسيقي» عن تعزيز العلاقات العراقية - الأمريكية؛ وهو أمر قد يربك علاقات بغداد الدولية، ويؤثر سلباً على وضع البلاد الداخلي، لاسيما الأمني، لأن الولايات المتحدة والتحالف الدولي هم المسؤولون عن جهود مكافحة الإرهاب في العراق.



الشراكة الأمنية بين الاتحاد الأوروبي والعراق

حوارات سياسية مع اللجنة الفرعية للأمن والدفاع التابعة للبرلمان الأوروبي

MERI*

الأمنية التي تواجه كل من العراق وإقليم كردستان. وفي كلمتها الافتتاحية، التي بثت على الهواء مباشرة، شددت السيدة لوازو على أن الاتحاد الأوروبي يولي اهتماما خاصا للشرق الأوسط باعتباره جواره المباشر ويعمل بشكل وثيق مع شركائه الإقليميين بشأن قضايا الأمن والدفاع. وأعربت عن تقديرها لدور قوات البيشمركة في القتال ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) الذي اعتبرته تهديدا ليس فقط للعراق ولكن لأوروبا أيضا. وأشارت إلى أنه "يمكننا هزيمة خلافة داعش بواسطة قوة الشراكات والثقة القائمة بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المحليين". وأعربت السيدة لوازو عن اعتقادها بأن هذه الشراكة

"الشرق الأوسط والعراق وكوردستان شركاء رئيسيون لأوروبا... ما يحدث هنا له عواقب في أوروبا والعكس صحيح". هذه مقولة ناتالي لوازو، رئيسة اللجنة الفرعية للأمن والدفاع التابعة للبرلمان الأوروبي في حوار سياساتي عقدت في مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث (ميري) في ٢٥ مايو ٢٠٢٢.

ترأست السيدة لوازو هذا الأسبوع وفدا من سبعة أعضاء في البرلمان الأوروبي، إلى جانب مجموعة من كبار المستشارين البرلمانيين (المدرجة أدناه)، الذين زاروا كل من بغداد وأربيل. وكان هدفهم مقابلة صانعي السياسات والقرارات العراقيين والحصول على فهم أعمق للتحديات

حيوي". إن وجود الوحدة والحوار والاحترام المتبادل بين إقليم كردستان العراق والاتحاد الأوروبي هي المفتاح لجعل سياسات الاتحاد الأوروبي وإجراءاته في المنطقة أكثر تأثيراً.

الحوار في إطار قواعد تشاتام هاوس

وأعقب العرض الذي قدمته السيدة لوازو حوار جذاب للغاية أجري بموجب قواعد تشاتام هاوس. خلال هذا الجزء، تم تسليط الضوء على عدد من القضايا ومناقشتها من قبل مختلف المشاركين، ويتم تلخيصها هنا دون إسناد أو انتماء.

لم يهزم تنظيم داعش هزيمة كاملة. هناك فجوة أمنية بين قوات البشمركة وقوات الأمن العراقية في المناطق المتنازع عليها. وقد استغل تنظيم داعش هذه الفجوة الأمنية ولا يزال يشكل تهديداً لإقليم كردستان العراق والعراق.

ومن ناحية أخرى، ساعدت عودة ظهور تنظيم داعش العديد من

الجماعات المسلحة غير الحكومية على زيادة هيمنتها في الأراضي المتنازع عليها. وبالتالي زيادة التوترات بين هذه الجماعات.

لن يكون استخدام الوسائل العسكرية وحده كافياً لهزيمة تنظيم داعش أو القضاء على الإرهاب. ويتطلب الوضع الراهن خطة استراتيجية وشاملة لمنع ومكافحة الأفكار المتطرفة داخل مختلف الطوائف العراقية. ويجب معالجة السبب الجذري للإرهاب والتطرف العنيف من خلال التصدي للفساد، وتوزيع عادل للثروات، ووجود حكومة شاملة ومجتمع مدني قوي، وقوات أمن فعالة، ونظام قضائي مستقل.

على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تحمل المسؤولية عن كيفية التعامل مع العائلات التابعة

القوية يجب أن تستمر في المستقبل لأن الحرب ضد الإرهاب لم تنته بعد ويجب ألا ينهض تنظيم داعش مرة أخرى. ومع ذلك، فإن الاعتماد فقط على الوسائل العسكرية لن يكون كافياً لتحقيق هذه الأهداف. وأشارت إلى أن الاتحاد الأوروبي قدم برامج للتعافي وإعادة الإعمار لمساعدة النازحين داخلياً على العودة إلى مناطقهم الأصلية. ومن السياسات الأخرى للاتحاد الأوروبي هي العمل مع منظمات المجتمع المدني لمكافحة الإرهاب والتطرف في المنطقة.

وبالنسبة للتحديات الحديثة والصراعات المستمرة في العراق، أوضحت السيدة لوازو: "يتعين على الاتحاد الأوروبي إيجاد حلول ومشاركات أفضل في المنطقة، ويجب أن يكون الإتحاد

متوازناً وأن يستمع إلى أفضل الممارسات المحلية لتحقيق نتائج أفضل".

وأضافت: "يلعب العراق دوراً مهماً في تشجيع العلاقات السلمية مع الدول

المجاورة له، وعلينا [الاتحاد الأوروبي] أن نلعب دورنا أيضاً. يجب أن يكون لدينا حوار قوي للحصول على فهم صحيح". وسلطت الضوء على أن اللجنة الفرعية للأمن والدفاع التابعة للبرلمان الأوروبي ترغب في ضمان أن تكون سياسات الاتحاد الأوروبي وإجراءاته مؤثرة على أرض الواقع.

وعادة ما تقترح اللجنة الفرعية ميزانية برامج الأمن والدفاع في الاتحاد الأوروبي وتعمل عن كثب مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي الأخرى والمجتمع المدني لإيجاد حلول أفضل وأكثر فعالية ودائمة.

وفيما يتعلق بإصلاحات البشمركة ودمج جميع الوحدات المسلحة في قوة نظامية وموحدة، علقت السيدة لوازو قائلة إن "الوحدة بين مختلف الجهات الفاعلة أمر

لوازو : هذه الشراكة القوية يجب أن تستمر في المستقبل

خطة إصلاح لتوحيد جميع قوات البشمركة تحت إشراف وزارة البشمركة.

بيد أن العملية تواجه تحديات وحواجز. تم تشجيع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على تقديم الدعم الاستشاري والعسكري لقوات البشمركة ليس فقط في حربها ضد داعش والإرهاب ولكن أيضا في عملية الإصلاح. رأي بعض المتحدثين بأن التغيرات الديموغرافية قد حدثت في المناطق التي تم تحريرها من داعش. ولم تتمكن العديد من العائلات المسيحية واليزيدية في العودة إلى مناطقها الأصلية لأنها لا تشعر بالأمان في ظل وجود صراعات بين الطوائف ولا تثق في قدرة الحكومة العراقية على توفير الأمن. على الحكومة العراقية العمل على استعادة ثقة الناس في المناطق المحررة من خلال توفير الخدمات الأساسية والأمن للمجتمعات المحلية. وإذا تعذر ذلك، فهناك دائما فرصة لنشوب صراعات.

يتعين على الاتحاد الأوروبي إيجاد حلول ومشاركات أفضل في المنطقة

يحتاج الوضع الحالي في المناطق المحررة إلى دراسة وفهم أفضل للتحديات. يجب تعويض ضحايا حرب داعش من قبل الحكومة العراقية من خلال برنامج شامل. تراجع الدعم الدولي للنازحين الحاليين الذين يعيشون في إقليم كردستان العراق على مر السنين ومن المرجح أن ينتهي في المستقبل القريب. وفي الوقت نفسه، لم تبلغ الحكومة العراقية عن أي خطة أو تظهر أي إرادة لحل قضايا النازحين داخليا. وكانت هذه العوامل أحد الدوافع الرئيسية للهجرة إلى أوروبا. وقيل إنه من مصلحة الجميع أن نرى الاتحاد الأوروبي يضغط على العراقيين من أجل إيجاد حلول مع مواصلة دعمهم للنازحين داخليا. يمكن لإقليم كردستان العراق، كإقليم فيدرالي، أن يكون نموذجا للشرق الأوسط الأوسع، ولكن لديه مشاكله

لتنظيم داعش والمقاتلين المسجونين القادمين من أوروبا. ويطبق المئات منهم حاليا في مخيم الهول وغيره من المخيمات في روثا (شمال شرق سوريا).

أجبر العديد من النازحين العراقيين في المخيمات، ولا سيما الإيزيديين، على العودة إلى مناطقهم ومدنهم الأصلية التي لم يعاد بناؤها بعد. يمكن للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مساعدة الناجين من داعش والنازحين في العراق من خلال تقديم المساعدة لإعادة الإعمار والتعافي.

يبدو أنه لا توجد إرادة سياسية من الحكومة العراقية لمساعدة النازحين داخليا على العودة إلى مناطقهم الأصلية واستعادة أسلوب حياتهم الطبيعي. وتمت التوصية بأن يناقش وفد اللجنة الفرعية للأمن والدفاع التابعة للبرلمان الأوروبي هذه المسألة مع كل من المؤسسات العراقية والأوروبية، ودعم منظمات المجتمع المدني العراقية المتخصصة في هذا المجال.

اعتبر بعض المتحدثين التنفيذ الكامل للدستور العراقي وتحسين العلاقات بين أربيل وبغداد من أولويات جهود بناء الدولة العراقية. وما فتئت التوترات مستمرة منذ بعض الوقت وينبغي التصدي لها.

جادل بعض الحاضرين بأن قوات البشمركة لعبت دورا حيويا في القتال ضد داعش في العراق، ومع ذلك فشلت بغداد منذ البداية في توفير الرواتب أو الذخيرة أو بناء القدرات للبشمركة. وفي الوقت نفسه، لا تمثل قوات الأمن العراقية جميع الطوائف المختلفة في العراق. يشكل الكرد أقل من 1% من قوى الأمن الداخلي. ويجب معالجة هذه المسائل في المستقبل.

بدأت حكومة إقليم كردستان منذ عام 2017 في تنفيذ

- جوان يونس، عضو البرلمان، إقليم كردستان العراق
- دلاور علاء الدين، مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث
- فؤاد إسماعيل، مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث
- هژار عمر إسماعيل، وزارة البيشمركة، حكومة إقليم كردستان
- هيمن ميراني، وزارة الداخلية، حكومة إقليم كردستان
- كامران بالاني، مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث
- كاروان گزنيي، عضو البرلمان، إقليم كردستان العراق
- لارس باتريك بيرغ، عضو البرلمان الأوروبي، ألمانيا
- ليلان إبراهيم عبد الله، وزارة البيشمركة، حكومة إقليم كردستان
- ماري باريت، رئيسة مكتب الاتحاد الأوروبي في أربيل

- مارتينا هيس، مستشارة
- سياسية، اللجنة الفرعية
- للأمن والدفاع، البرلمان الأوروبي
- نبز صالح صديق، وزارة
- البيشمركة، حكومة إقليم كردستان
- ناتالي لوازو، عضو البرلمان الأوروبي فرنسا

- خضر دولي، ناشط في المجتمع المدني، العراق
- خافيير نارت، عضو البرلمان الأوروبي، إسبانيا
- سانا صلاح محمد، وزارة البيشمركة، حكومة إقليم كردستان
- سيمون كارلستيتز، البعثة الاستشارية للاتحاد الأوروبي في العراق
- عثمان ليلاني، أكاديمي في جامعة صلاح الدين، أربيل
- فلاديمير ويلغنبرغ، صحفي
- رومان بابل، مستشار سياسي، اللجنة الفرعية للأمن والدفاع، البرلمان الأوروبي
- تانيا غلي خيلاني، المؤسس المشارك لمؤسسة SEED
- تيار نوري، ناشطة في المجتمع المدني

الخاصة عندما يتعلق الأمر بالديمقراطية والحكومة المستجيبة وإضفاء الطابع المؤسسي. هناك تحديات أمنية من الدول المجاورة لها وصراعات داخلية داخل إقليم كردستان العراق.

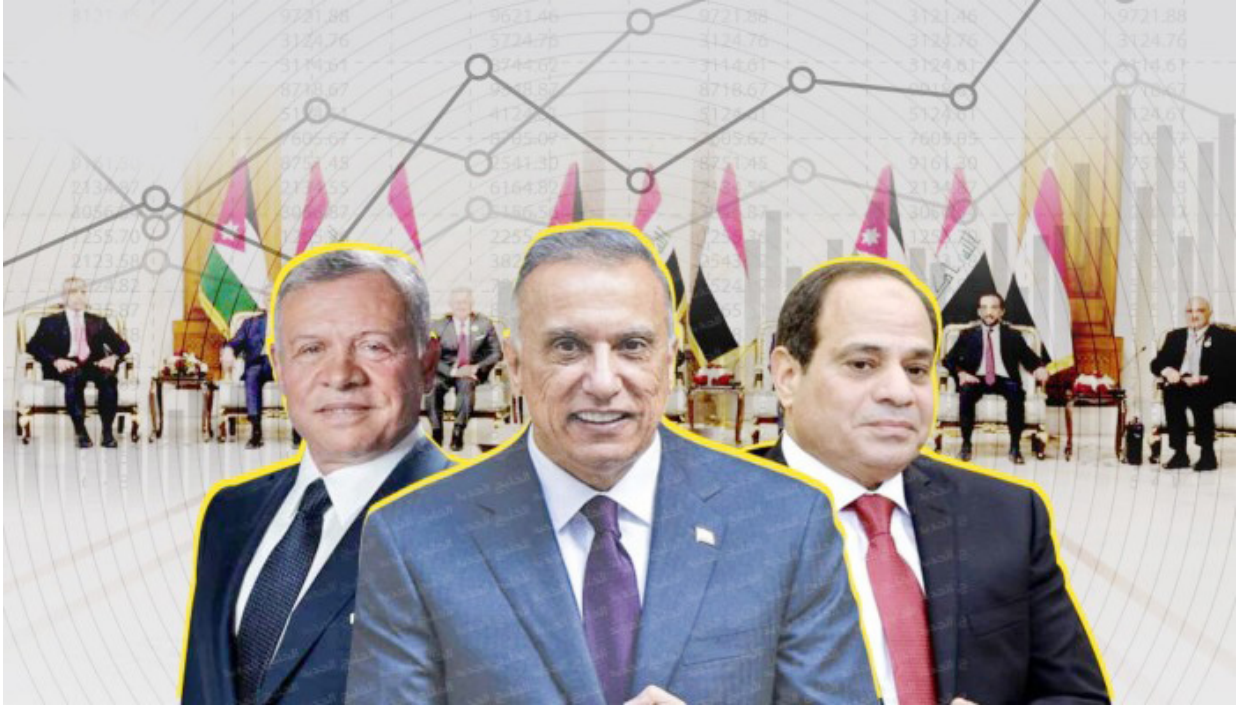
تم تشجيع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على إشراك العراق بشكل أوثق ولعب دور إيجابي في تحقيق الاستقرار في هذا البلد. واعتبرت التدخلات الأمنية الإيرانية والتركية داخل العراق من دوافع عدم الاستقرار في المنطقة الأوسع وكذلك محركات الصراع داخل العراق.

المشاركون:

حضر هذه المائدة المستديرة عدد من صانعي السياسات ونشطاء المجتمع المدني والخبراء الأكاديميين بالإضافة إلى وفد من اللجنة الفرعية للأمن والدفاع التابعة للبرلمان الأوروبي وفريق البعثة الاستشارية للاتحاد الأوروبي في بغداد وأربيل.

- أنا باربييري، مديرة في اللجنة الفرعية للأمن والدفاع، البرلمان الأوروبي
- آن ميسكانين، رئيسة البعثة الاستشارية للاتحاد الأوروبي في العراق
- أسيتا كانكو، عضو البرلمان الأوروبي، بلجيكا
- أرنو دانجان، عضو البرلمان الأوروبي، فرنسا
- أورماس بيت، عضو البرلمان الأوروبي، إستونيا
- بختيار محمد، وزارة البيشمركة، حكومة إقليم كردستان
- جيرارد كويل، المديرية العامة للسياسات الخارجية في اللجنة الفرعية للأمن والدفاع
- جوزاس أوليكاس، عضو البرلمان الأوروبي، ليتوانيا

يمكن لإقليم كردستان إقليم فيدرالي، أن يكون نموذجاً للشرق الأوسط الأوسع



زيدون الكيلاني :

الشراكة بين مصر والعراق والأردن.. المصالح فوق التنافس الإقليمي

*منتدى الخليج الدولي

مجلس التعاون الخليجي وإيران من هذه الشراكة؟ وهل يسعى المحور المصري الأردني العراقي للتأثير على التنافس الإقليمي السعودي الإيراني، أم تجاوزه؟ أخيراً، كيف سيفيد التعاون بين هذه الدول استقرارها الاقتصادي والسياسي المحلي واستقرار المنطقة ككل؟ ومنذ مارس/آذار ٢٠١٩، التقى قادة مصر والأردن والعراق ٤ مرات لمناقشة إنشاء مجموعة متنوعة من المشاريع الاستراتيجية. واستضاف العراق أحد هذه اللقاءات في يونيو/حزيران ٢٠٢١، وهي المرة الأولى التي يزور فيها رئيس مصري العراق منذ أكثر من ٣٠ عامًا.

وتذكر أحداث السنوات الثلاث الماضية بالعلاقات التاريخية الوثيقة بين هذه الدول، فبين عامي ١٩٨٩

على مدى السنوات الثلاث الماضية، ظهرت شراكة استراتيجية ثلاثية بين مصر والأردن والعراق. وبالرغم من تزايد التنسيق غير الرسمي بين هذه الدول بمرور الوقت، لكن الدوافع وراء هذا التقارب لا تزال غير واضحة.

ويختلف المراقبون حول ما إذا كانت العوامل السياسية أو الاقتصادية تفسر بشكل أفضل سلوك هذه الدول، وما إذا كانت الوعود بعلاقات أوثق في قطاعات الطاقة والنفط والغاز والصناعة ستؤتي ثمارها في النهاية.

في الواقع، لا تزال هناك بعض الأسئلة الرئيسية حول مستقبل التحالف الثلاثي مثل: ما هو موقف دول

رغبة لكل طرف في إعادة هيكلة علاقاته مع إيران والسعودية

صناعية على الحدود الأردنية العراقية - وهو مشروع اكتمل بنسبة ٩٠٪ تقريباً وفقاً للتصريحات الصادرة عن مسؤولين في هذه الدول.

أخيراً، هناك خطط لربط شبكات الكهرباء في الأردن ومصر بشبكة العراق في محاولة لتقليل اعتماد الأخيرة على واردات الكهرباء من إيران. واكتسب هذا الملف زخماً سريعاً، حيث وقّع المسؤولون العراقيون والأردنيون اتفاقية في سبتمبر/أيلول ٢٠٢٠. وبعد الانتهاء بنجاح من البنية التحتية المخطط لها لمشروع الكهرباء، من المتوقع أن يستقبل العراق الكهرباء من المصادر الأردنية بحلول أوائل عام ٢٠٢٣.

ولا تخلو جهود التكامل الثلاثي بعيدة المدى من التحديات. ويهدف العراق إلى تنويع شبكته الإقليمية بعيداً عن النفوذ الإيراني، لكنه يخشى أيضاً من رد فعل طهران. ولتجنب عدم الاستقرار الإقليمي، قد لا تستغل مصر والأردن - وحتى الولايات المتحدة - العلاقة الثلاثية بالكامل لعزل إيران.

من ناحية أخرى، تهدف مصر والأردن إلى تقليل اعتمادهما على السعودية من خلال التعاون المستقبلي مع العراق. وعندما استضاف العاهل الأردني الملك «عبد الله» رئيس الوزراء العراقي «مصطفى الكاظمي» والرئيس المصري «عبدالفتاح السيسي» وولي عهد

و١٩٩٠، التقى العراق والأردن ومصر واليمن الشمالي تحت مظلة مجلس التعاون العربي في محاولة لتحقيق التوازن أمام الهيمنة الاقتصادية والسياسية لدول مجلس التعاون الخليجي التي تقودها السعودية، لكن الغزو العراقي للكويت في أغسطس/آب ١٩٩٠ قلص إلى حد كبير آفاق التعاون الإقليمي مع بغداد وقضى على التنسيق الناشئ.

وبالرغم من هذه البداية المشؤومة، ما يزال العراق يحافظ على علاقات اقتصادية قوية مع كل من مصر والأردن حتى يومنا هذا. وبالرغم أن الغزو الذي قاده الولايات المتحدة للعراق في عام ٢٠٠٣ أدى إلى زعزعة استقرار البلاد، حاولت كل من القاهرة وعمان إعادة العلاقات السياسية والاقتصادية مع العراق في فترة ما بعد الغزو.

وتوضح الشراكة بين الدول الثلاث رغبة كل طرف في إعادة هيكلة علاقاته الاقتصادية والسياسية مع القوتين الرئيسيتين في المنطقة: إيران والسعودية. واتفق قادة الدول الثلاث على بناء مشروع طاقة مشترك كبير يربط حقول النفط في البصرة العراقية بميناء العقبة في الأردن عبر خط أنابيب. وفي المستقبل، قد يتم توسيع خط الأنابيب هذا عبر البحر الأحمر إلى مصر.

وأعلنت الدول الثلاث عن خطط لبناء مدينة

يشهد الشرق الأوسط حاليا مرحلة من التدفق الجيوسياسي غير المسبوق

نتيجة الخبرة المصرية في هذا المجال. وعلى المدى الطويل، قد ينظر المحور الثلاثي في الحصول على التمويل من طرف رابع - وربما يفسر ذلك التواصل الجماعي مع الإمارات في الاجتماعات الأخيرة. ويشهد الشرق الأوسط حاليًا مرحلة من التدفق الجيوسياسي غير المسبوق. ولم يعد التنافس السعودي الإيراني يقود مختلف الأطراف في المنطقة بالطريقة التي كان عليها قبل الربيع العربي. في الواقع، ثبت أن الانحياز إلى جانب في المنافسة السعودية الإيرانية مكلف اقتصاديًا وسياسيًا، دون أي فائدة كبيرة. وتسعى بغداد إلى توسيع اندماجها الدبلوماسي داخل العالم العربي. وبالمثل، تحرص كل من مصر والأردن على اكتشاف الفرص المحتملة للتعاون مع الشركاء العرب خارج دول مجلس التعاون الخليجي. ولا تستهدف الشراكة الثلاثية بين مصر والأردن والعراق المنافسة مع الدول العربية الأخرى، لكنها تعكس حرص الدول الثلاث على اكتشاف قدرتها على بناء تحالفات جديدة خارج الأطر الجيوسياسية التقليدية في الشرق الأوسط.

*ترجمة وتحرير الخليج الجديد

أبوظبي آنذاك «محمد بن زايد» في مدينة العقبة المطلة على البحر الأحمر، كان من اللافت غياب القيادة السعودية عن الصورة.

ومنذ بدء المحادثات بين الدول الثلاث، مثّل العراق ٣ رؤساء وزراء مختلفين: «حيدر العبادي» و«عادل عبدالمهدي» و«مصطفى الكاظمي». ويعكس هذا الواقع أزمة دائمة ومستعصية في النظام السياسي العراقي.

ولا تزال عملية صنع القرار في بغداد غير مستقرة حيث تواجه النخبة السياسية الحاكمة احتجاجات بشكل متكرر.

ومثل العراق، قد يكون دافع الأردن للانخراط في الشراكة الثلاثية هو الأزمة الاقتصادية التي فاقمها الوباء ومحدودية موارد البلاد.

وفي الوقت نفسه، فإن مصر - القوة الإقليمية السابقة التي أدت مشاكلها الاقتصادية الدائمة وعدم الاستقرار السياسي إلى تهميشها في السنوات الأخيرة - هي الأخرى مدفوعة بأزماتها الاقتصادية الخاصة وتصميمها على استعادة بعض نفوذها المفقود في المنطقة.

وقد تتجاوز تطلعات الدول الثلاث قدراتها المالية الحالية. وفي نهاية عام ٢٠٢٠، قررت بغداد والقاهرة مقايضة النفط العراقي بدعم مصري في قطاع البناء

المرصد التركي و الملف الكردي

حزب الشعوب الديمقراطي:

حل القضية الكردية بالديمقراطية وليس الذهنية التفردية



وأردفت إيبرو غوناي: «مهما كان الثمن، فإن حزب الشعوب الديمقراطي لم يتخل أبداً عن السعي لتحقيق السلام والنضال. الشرط الأول لضمان السلام هو إنهاء عزلة القائد أوجلان وفتح سبل للحوار»

وحول موضوع رفع الحصانة عن البرلمانين والرئيسة المشتركة لحزب الأقاليم الديمقراطي صالحة أيدينز قالت غوناي: «صالحة أيدينز هي إرادة أهالي آمد. إن رفع الحصانة على البرلمانين ضربة لإرادة الشعب، وضغط على إرادة الكرد وحزب الشعوب الديمقراطي. الصمت حيال هذه الفاشية هو نتيجة المواجهة مع واقع المسألة الكردية، ومن لا يواجه هذا الواقع سينهزم.

إن كنتم تريدون أن تفهموا هذه الحقيقة، انتبهوا إلى سريلانكا التي جعلتموها مثلاً لكم، فعند محاولتها تنفيذ خطة التدمير، تعرضت لفشل اقتصادي واجتماعي وسياسي، وبدأ الناس بمهاجمة القلاع، حتى اضطر وزير الدولة الذي اضطهد الشعب إلى الفرار من البلاد. لذلك، الحل ليس بالضغط والاعتقال والحرب والهجوم، تخلوا عن هذه السياسة، فبهذه السياسة وبالضغط والاعتقالات والحرب لن تتمكنوا من تحقيق أية نتائج»

* وكالة فرات

أشارت المتحدث باسم حزب الشعوب الديمقراطي، إيبرو غوناي، الى أن الدولة التركية أصبحت كالأنقاض لأنها لم تحل القضية الكردية، وقالت: «لا يمكن حل القضية بإقصاء الكرد عن الساحة السياسية»

وعقدت إيبرو غوناي مؤتمراً صحفياً في المقر العام لحزب الشعوب الديمقراطي وناقشت ملفات الحصانة لنواب حزب الشعوب الديمقراطي والرئيسة المشتركة لحزب الاقاليم الديمقراطي صالحة أيدينز.

ونوهت غوناي إلى أن هناك فرصاً لحل القضية الكردية بالوسائل الديمقراطية، وقالت: «الحل الوحيد لهذه المشكلة هي الوسائل الديمقراطية، ولهذا أيضاً، هناك حاجة لتغيير العقلية. ذهنية الإدارة الفردانية التي تبقي الشعوب والمعتقدات خارج اطرها، لن تستطيع حل القضية الكردية، ما يتم عمله منذ مئة عام ليس حلاً»

وقالت غوناي: «في الوضع الحالي تركيا التي لم تحل هذه القضية أصبحت كالأنقاض. إذا كانت تركيا ستصبح جمهورية ديمقراطية وتضمن السلام، فإن المفتاح سيكون عبر حل القضية الكردية والوسائل الديمقراطية.

وهذا يجب أن يتم على الفور»

وأضافت إيبرو غوناي: «إقصاء الكرد عن الساحة السياسية لن يحل المشكلة الكردية»



حسني محلي:

رفاق درب إردوغان.. ساعة الانتقام

وأحياناً بالإرهاب والتآمر على الأمة والدولة التركيتين، من دون أن يستثني أحداً من هذه التهم، بمن فيهم رفاق دربه السابقون، فقد فاجأ رئيس البرلمان ونائب رئيس الوزراء السابق بولنت أرينج الجميع عندما وجّه الأسبوع الماضي انتقادات عنيفة إلى الرئيس إردوغان، واتهمه «بالاستبداد والاستكبار والتسلط»، وناشده «إعادة النظر في مجمل مواقفه وسياساته وإجراءاته». بولنت أرينج هو الحلقة الأخيرة في مسلسل رفاق

منذ أشهر، يستنفر الرئيس التركي رجب طيب إردوغان كل إمكانياته لمصالحة أعدائه السابقين في الخارج، ومنهم زعماء الإمارات و«إسرائيل» والسعودية ومصر، وهو ما أجبره على التراجع عن جميع مقولاته ومواقفه وتصرفاته ضد هؤلاء الزعماء، وهو الذي قال عنهم «إنهم أعداء الأمة التركية والدولة التركية». في المقابل، يستمر في حملاته ضد جميع أعدائه في الداخل، ويتهممهم تارة بالخيانة، وتارة أخرى بالعمالة،

النشاط السياسي، انتقاماً من دورها الفعال في انتصار أكرم إمام أوغلو في الانتخابات البلدية في آذار/مارس ٢٠١٩.

ولم يكتف إردوغان بذلك، فقد أمر البرلمان باستصدار قانون جديد اعتبرته المعارضة الضربة القاضية لحربة الصحافة والتعبير عن الرأي. ويمنع القانون الجديد، في حال صدوره، أي شخص، مهما كان موقعه، من أن يكتب أو يتحدث عن أي قضية تشكل خطراً على الأمن القومي والسلم الاجتماعي، وهو ما سيحدد القانون إطاره.

على سبيل المثال، لن يستطيع أحد أن ينتقد سياسات إردوغان في سوريا أو ليبيا أو أي مكان آخر.

كما لن يستطيع أحد أن يتحدث عن التضخم والبطالة وغلاء المعيشة وتراجع قيمة الليرة التركية إلا في إطار المعلومات الرسمية، ولن يستطيع أحد أن ينشر أي شيء عن نتائج استطلاعات الرأي التي

تتوقع لإردوغان هزيمة مدوية في الانتخابات القادمة. هذا القانون ليس سلاح إردوغان الوحيد ضد معارضيه، فهو يستعد لاتخاذ إجراءات وتدابير لا تخطر على بال أحد مع اقتراب موعد الانتخابات المقررة في حزيران/يونيو القادم. وتحدث المعارضة عن سيناريوهات عديدة تحدد مصير هذه الانتخابات التي قد يؤجلها إردوغان لأسباب أمنية، داخلية أو خارجية، ومنها الحرب في سوريا أو العراق أو ليبيا، وحتى مع اليونان، فيما يتحدث آخرون عن سيناريوهات أخطر، منها أن يعقد رئيس المفوضية العليا للانتخابات مؤتمراً صحافياً ليلة الانتخابات، ويعلن فوز إردوغان على منافسه، فالمفوضية هي السلطة القضائية الأعلى، ولا اعتراض على قراراتها

الدرب الذين ابتعدوا عن إردوغان، وفي مقدمتهم الرئيس السابق عبد الله غول، ورئيس الوزراء الأسبق أحمد داوود أوغلو، وهو الآن زعيم حزب المستقبل، ووزير الاقتصاد السابق علي باباجان، وهو الآن زعيم حزب الديمقراطية والتقدم. وقد سبقهم جميعاً نائب رئيس مجلس الوزراء الأسبق عبد اللطيف شنار، الذي استقال من الحكومة ومن حزب العدالة والتنمية عام ٢٠٠٧، بعد أن اتهم إردوغان بالتورط في قضايا فساد خطيرة كان اليهود طرفاً فيها.

عبد الله غول وبولنت أرينج وعبد اللطيف شنار هم من أهم مؤسسي العدالة والتنمية عام ٢٠٠١، وهم الآن،

ومعهم المئات من رفاق الدرب، جميعاً ضد إردوغان، الذي يقولون عنه إنه لم يعد إردوغان عام ٢٠٠١.

وتتلخص اتهامات رفاق دربه في العديد من القضايا الداخلية والخارجية، أهمها

التورط في قضايا فساد خطيرة، والاستبداد والديكتاتورية والاضطهاد والاستيلاء على مرافق الدولة وأجهزتها بالقوة، وأبرزها الأمن والمخابرات والجيش والقضاء.

ويقول هؤلاء إن ذلك ساعد إردوغان على فرض أجندته الداخلية والخارجية على الجميع، بعد أن سيطر على ٩٥٪ من الإعلام الخاص، وأحكم سيطرته على الإعلام الحكومي، وهو يبدو الآن البوق الذي يلعلع باسمه، فالمحاكم، وبتوجيهات من السلطة، تصدر أحكامها ضد معارضيه السياسيين والإعلاميين والأكاديميين، وحتى المواطنين العاديين، وآخر مثال على ذلك هو إسقاط الحقوق المدنية عن رئيسة حزب الشعب الجمهوري في إسطنبول، ومنعها من ممارسة

بولنت أرينج هو الحلقة الأخيرة من الذين ابتعدوا عن إردوغان

٣٠٪ في جميع استطلاعات الرأي التي يستعدّ لمنعها أيضاً، في آخر محاولة منه لضمان بقائه في السلطة. ويحتاج ذلك إلى أكثر من معجزة، أولاً لإقناع ملوك الخليج وأمرائه وأصحاب الرساميل الأجنبية بدعمه بما لا يقل عن ٢٠٠ مليار دولار، وبالتالي إقناع الرئيس بايدن بالاعتراف له بدور بطولي في المسرحية الكبرى إلى جانب السعودية ومصر و«إسرائيل».

وأخيراً، والأهم من كلّ ذلك، إيجاد السبل والوسائل الكفيلة بمواجهة أعدائه داخل البيت، لأنهم أدركوا بوضوح أن خفاياه. وفي حال أفصحوا عنها، سوف يخرجونه ويؤدون دوراً مهماً في التخلص والانتقام منه، كما تخلص منهم فرداً فرداً، ثم استفرد بالسلطة التي جاء إليها من أجل القيم الديمقراطية، ولكنه أصبح من أعدائهم، بعد أن أوصل البلاد إلى نهاية النفق المظلم، باعتراف رفاق دربه.

ولولاهم لما وصل إلى السلطة. وإعلان الحرب ضده، سيخسر إردوغان هذه السلطة في الانتخابات القادمة التي سيتحالف فيها رفاق دربه السابقون مع أعدائه في اليسار واليمين، لأن المهم هو التخلص منه. وبعد ذلك، ستعود الأمور إلى وضعها الطبيعي بالعودة إلى النظام البرلماني الذي قام بتغييره في استفتاء نيسان/أبريل ٢٠١٧، ليصبح الحاكم المطلق للبلاد بلا منازع أو معارض، وبأكبر عدد من الأعداء، بمن فيهم رفاق دربه السابقون.

*الميدان.نت

بأي شكل كان. وقد اتهمته المعارضة بإحكام سيطرته عليها، وذلك بتعيين شخصيات موالية له فيها، كما أنه غير قانون تشكيل اللجان الانتخابية، ليتسنى له تعيين القضاة المواليين له أعضاء ورؤساء لهذه اللجان.

وتكتسب مخاوف المعارضة هذه خطورة أكبر لدى الحديث عن احتمال انفجار الوضع الأمني في حال خروج المواطنين إلى الشوارع للاعتراض على قرار المفوضية، إذ ستصدي لهم الميليشيات المسلحة الموالية لإردوغان، وهي المخاوف التي تحدث عنها زعيم حزب الشعب الجمهوري كمال كليجدار أوغلو، فيما يتحدث الإعلام المعارض عن سيناريوهات أخطر، مفادها أن إردوغان لن

يتردد في الاستنجد بمسلي الفصائل السورية المسلحة للتصدي لمعارضيه في الداخل، وهو شأن خطر جداً.

لهذه الأسباب

جميعاً، ربما خرج نائب رئيس الوزراء الأسبق بولنت أرينج ليعبر عن قلقه البالغ من مثل هذه السيناريوهات، وهو أدرك بها، لأنه كان مقرباً جداً من إردوغان، حاله حال عبد الله غول وأحمد داوود أوغلو وعبد اللطيف شنار وعلي باباجان والعشرات من مؤسسي حزب العدالة والتنمية، وهم الآن جميعاً ضد إردوغان وسياساته وحساباته ومغامراته الخطرة على صعيد السياستين الداخلية والخارجية.

لا يبالى إردوغان بكلّ ذلك ما دام يسيطر على جميع أجهزة الدولة والإعلام الحكومي والخاص الذي يسوّق لأفكاره ومقولاته المتناقضة باستمرار، وهو ما لم يكن كافياً لمنع تدهور شعبيته التي تراجعت إلى أقلّ من



د.محمد نور الدين:

ابن سلمان في أحضان إردوغان.. المال يتكلم

في ١١ نيسان ٢٠١٦، والتي سبقت قمة «منظمة التعاون الإسلامي» في إسطنبول حينها. كما تأتي الزيارة بعد أخرى أجراها إردوغان إلى السعودية، في ٢٨ - ٢٩ نيسان الماضي، حيث التقى الملك سلمان ووليّ عهده. ولا شك في أن جدول أعمال الزيارة الحالية لابن سلمان، كان حافلاً بالموضوعات الثنائية والقضايا المشتركة، وعلى رأسها التطورات في شرق المتوسط وشمال سوريا، والعلاقات الإقليمية والدولية، ولا سيما بعدما تراجعت حظوظ توقيع الاتفاق النووي بين إيران والغرب. وكانت العلاقات السعودية - التركية قد وصلت إلى ذروة توترها بعد اغتيال الصحافي السعودي المعارض،

بكل الأبهة «السلطانية»، وعلى وقع الخيول التي حملت أعلام البلدين، ومن على المدخل الخارجي للمجمع الرئاسي، استقبل الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، محمد بن سلمان، كما لو أنه الملك الفعلي للمملكة السعودية، وليس وليّ عهدها. ومن حرائق مرمريس الهائلة، كان إردوغان ينتقل إلى قصر بش تبه الرئاسي في أنقرة، ليتداول مع ضيفه في كيفية إخماد الحرائق السياسية والاقتصادية الثنائية، وآلية مواجهة التحديات الإقليمية والدولية اكتسبت زيارة محمد بن سلمان إلى تركيا، أهمية خاصة، نظراً لكونها الأولى لشخصية من «آل سعود»، إلى تركيا، منذ زيارة الملك سلمان بن عبد العزيز إلى أنقرة

والدولية في ذروة التوتر بين أنقرة وكل من نيقوسيا وأثينا. وعلى النقيض، فإنه ليس متوقعاً أن يكون للزيارة تأثير على مسارات الملف السوري.

ومن دون شك، فإن التقارب التركي - السعودي سوف يُريح، أيضاً، قطر التي تمكّنت بمساعدة تركيا، من مقاومة الحصار الخليجي عليها، قبل أن يُرفع لاحقاً.

وعلى الرغم من كل ما يمكن أن يُحكى في الإعلام، فإن هذا التقارب لا يعني أبداً أنه سيكون على حساب العلاقات الجيدة - على رغم التباين في سوريا، والود بين تركيا و«إسرائيل» -، بين أنقرة وطهران، والتي تبقى دائماً في إطار التعاون والمصالح الواقعية، ولا سيما في الملفات الثنائية.

وفي المقابل، كان التركيز التركي في مواقف المسؤولين، كما في الصحافة الموالية، وحتى المعارضة، على الأبعاد الاقتصادية والمالية للزيارة السعودية، وكيف أن الاستثمارات السعودية ستدقق على تركيا، بما

يسهم في انتشار الأخيرة من الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تمرّ بها.

ويأمل إردوغان أن يسهم ذلك في استعادة شعبية تناكل وتهدد بقاءه في السلطة، وفق جميع استطلاعات الرأي.

وفي هذا السياق، لم يكن مفاجئاً أن يصطحب ابن سلمان معه نحو ٣٥ من أبرز رجال الأعمال السعوديين الذين سيجدون في تركيا فرصة لاستثمارات مربحة. وحجزت الزيارة، مساحة واسعة لها في الصحف ووسائل الإعلام التركية. ولعلّ أبرز المقالات كان ما كتبه نجم الدين باتيريل في صحيفة «تركيا» الموالية لإردوغان، تحت عنوان: «تركيا ستولد من جديد عام ٢٠٢٣».

جمال خاشقجي، في القنصلية السعودية في إسطنبول، في تشرين الأول ٢٠١٨، واتهام أنقرة - بلسان إردوغان شخصياً - مسؤولين كباراً في الديوان الملكي السعودي بالوقوف وراء الجريمة، وتداول الصحف الموالية للرئيس التركي اسم ولي العهد السعودي، كأحد أبرز المسؤولين عن اغتيال خاشقجي.

وقد ولد الموقف التركي الرسمي الحاد حينها، حرجاً كبيراً لابن سلمان، وساهم في تشويه صورته عالمياً، وفتح الباب أمام قطيعة شبه كاملة بين البلدين. واليوم، تأتي الزيارة على افتراض أنها ستفتح مرحلة جديدة من التعاون، تُملئها ظروف تركيا الاقتصادية الصعبة، وسعي ابن سلمان لـ«تنظيف» صورته وتعبيد طريق تولّيه العرش، فضلاً عن التحوّلات في

التوازنات الدولية ما بعد الحرب الأوكرانية.

وما كان ممكناً أن تتواصل فرص تحسّن العلاقات بين أنقرة والرياض، لولا التنازل التركي عمّا تسمّيه المعارضة التركية «حقاً

سيادياً» في الاستمرار في محاكمة قاتلي خاشقجي أمام القضاء التركي، حيث تمّ نقل الملف برمته إلى المحاكم السعودية، ما يعني طيّ «ملف خاشقجي» كاملاً.

ويكتسب القرار التركي هذا أهمية لدى ابن سلمان الذي يوجّه بزيارته إلى تركيا رسالة مباشرة إلى الرئيس الأمريكي، جو بايدن، بأنه إذا كان «صاحب الحق، أي إردوغان، قد عفا عن الأمير السعودي في ملف خاشقجي، فأيّ عذر لبايدن يمنعه عن لقاء ابن سلمان منفرداً؟»، خلال زيارة بايدن المرتقبة إلى المنطقة الشهر المقبل.

ومن جهة أخرى، فإن زيارة ابن سلمان إلى أنقرة، تشغل بال قبرص واليونان، اللتين تريان فيها «إراحة»، ولو نسبية، لتركيا، من ضغوط المشكلات الثنائية والإقليمية

تركيا دولة لم تعد ديمقراطية بالمعنى المعروف

جوانب الجريمة كونها حصلت على أراض تركية». وخاطب إردوغان بأنه «من أجل المال حوّلت تركيا التي تديرها بشكل سيء إلى متسوّل، وذهبت إلى السعودية وأعطيته ملف القضية كرمي لعيون المال. أل هذا الحدّ حطّطت من شأن تركيا من أجل المال؟».

ولم تر أصوات معارضة أخرى، ومنها لكتّاب أترك كبار، في الزيارة سوى «مقايضة بين المال والأخلاق». ويتساءل الكاتب المعروف، فهمي قورو، عن سبب «التوصّل إلى مصالح مع الإمارات على الرغم من اتهام ولي العهد (حينها) محمد بن زايد بأنه وراء المحاولة الانقلابية في تركيا؟»، ويحيي قورو: «إنه الاقتصاد. الأمر نفسه ينطبق على السعودية التي يُتوقّع أن تضخّ مليارات تسهم في إراحة البلد، ولهذا بُذلت محاولات تحسين العلاقات، ونسيان التصريحات اللاذعة بحق السعودية من قبل إردوغان». وعلى ما يبدو، يتابع قورو أن «من يرفع شعارات الأخلاق أولاً، لا

يعرف ربما كيف يمكن للاقتصاد أن يغيّر مزاج الحكّام». بدوره، يشير محمد أوجاقتان في صحيفة «قرار»، إلى أنه «لم يتقرّر بعد ما إذا كانت الحكومة التركية تريد أن تكون البلاد في صفوف الدول الديمقراطية، أو الاستبدادية».

وهذا هو بالضبط سبب احتضاننا للأمير السعودي، الذي «أعلنه بالأمس بأنه «قاتل» جمال خاشقجي، واليوم نعلنه شقيقاً». وقال أوجاقتان: «لنعلنها صراحة، تركيا دولة لم تعد ديموقراطية بالمعنى المعروف، ومثال على ذلك نقل ملف خاشقجي من تركيا إلى السعودية».

*صحيفة «الآخبار» اللبنانية

ويقول باتيريل إن «عجز الميزان التجاري التركي عام ٢٠٢٢، يُتوقّع أن يبلغ ٣٨ مليار دولار».

ويتساءل الكاتب: «هل بسبب ذلك ستذهب كلّ أرباحنا إلى روسيا وإيران؟»، ويحيي: «بالطبع، ونحن سنفق هذه الدمّة. لكن كيف؟ الجواب بدا بسيطاً: بالأموال السعودية». ويقول باتيريل إنه أثناء زيارة وليّ العهد السعودي «سيتمّ توقيع اتفاقية سواب مقايضة لا تقلّ عن عشرة مليارات دولار».

وستُوقّع اتفاقيات أيضاً في مجالات الصحة والطاقة وسلامة الغذاء والصناعات الدفاعية وغير ذلك، على أمل أن تتحسن قيمة الليرة التركية. ويضيف أنه «إضافة إلى اكتشافات النفط والغاز في البحر الأسود وشرق المتوسط، فسوف تولد تركيا من جديد

عام ٢٠٢٣، وسوف يحزن الأعداء، ولا سيما اليونان، وسيفرح الأصدقاء».

ويكتفي الكاتب الموالي لإردوغان، محمد برلاس، في صحيفة «صباح»، بدوره، بالإشارة إلى جوانب الزيارة

الاقتصادية والسياسية، حيث في الأول من تموز سوف تهبط في مطار طرابزون، أوّل طائرة سياح سعوديين، «الذين يحبّون هواء البحر الأسود العليل». ويقول إنه «من الواضح أن الموسم السياحي التركي سيكون هذا العام ممتازاً».

من جهته، انتقد زعيم «حزب الشعب الجمهوري» المعارض، كمال كيليتشدار أوغلو، زيارة ولي العهد السعودي إلى أنقرة، قائلاً: «من جديد سيأتي ومن جديد سيتعانقان. سوف يعانق رئيس الجمهورية التركية الشخص الذي يتّهمه بأنه كان وراء جريمة اغتيال الخاشقجي».

وأشار أوغلو إلى أن «الدولة التركية مسؤولة عن كلّ

المرصد السوري و الملف الكردي

القائد العام لـ "قسد" مظلوم عبيدي:

نأخذ التهديدات التركية على محمل الجد ونستعد للمواجهة



صرح القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية مظلوم عبيدي، أن دولة الاحتلال التركي تحاول استغلال الأزمة الأوكرانية وطلب السويد وفنلندا للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي لصالحها، وذلك خلال مؤتمر صحفي مع وسائل إعلامية سويدية وعالمية.

كما أشار "عبيدي" أنهم لا يرون حتى الآن أي تغيير بموقف دولة السويد تجاه الإدارة الذاتية، معرباً عن امتنانه للسويد وفنلندا لدعمهم المعنوي والسياسي في حربهم ضد داعش.

وبخصوص التهديدات الأخيرة للاحتلال التركي، شدد مظلوم عبيدي أنهم يأخذون هذه التهديدات على محمل الجد وهم يستعدون لدخول أي مواجهة محتملة.

وتمنى أن تواصل الدولتان تقديم الدعم لهم والالتزام بمواصلة محاربة التنظيم.

وعن طلب الدولتين الانضمام إلى "الناتو" والشروط التركية، قال عبيدي: "هذا شأن داخلي ونحن نحترم هذا القرار، لكن تركيا تحاول استغلال الحرب الروسية الأوكرانية وطلب السويد وفنلندا الانضمام إلى الناتو لصالحها".

وذكر القائد العام لـ "قسد" أنهم يأخذون التهديدات التركية على محمل الجد، وفي هذا السياق هم يستعدون لدخول أي مواجهة محتملة.

وأشار إلى أن سماء المنطقة التي تهدد تركيا بغزوها "تل رفعت ومنبج" تسيطر عليها روسيا كما إنها متداخلة القوات.

وبيّن أنهم لا يرغبون في خوض أي معارك في المنطقة وكذلك القوات الحكومة السورية والقوات الروسية وحتى الإيرانية المتواجدة في المنطقة.

وحذر من نزوح مئات الآلاف من سكان المنطقة في حال نفذت تركيا تهديداتها.

وعن الموقف الأمريكي حيال التطورات الأخيرة، قال عدي: "نحن نرى أن موقف إدارة الرئيس الأمريكي، جو بايدن، أفضل من مواقف إدارة الرئيس السابق، دونالد ترامب".

على كافة الأطراف السورية معاً مواجهة الغزو التركي المحتمل

الى ذلك أوضحت عضوة هيئة الرئاسة المشتركة لحزب الاتحاد الديمقراطي PYD (فوزة يوسف) بأن الوضع الحالي يتطلب التغاضي عن كافة التناقضات والخلافات القائمة بين الحكومة السورية والإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا من أجل مواجهة الغزو التركي المحتمل للأراضي السورية معاً، مؤكدةً بأنه إذا وضع الطرفان خطة لمواجهة تركيا فسيكون ذلك تمهيداً لمزيد من التفاهات، وقالت لوكالة (نورث بريس): «حزب الاتحاد الديمقراطي سيلتزم بما سيتم الاتفاق عليه بين الإدارة الذاتية والحكومة السورية».

وحول التقارب بين الطرفين أكدت يوسف أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق حتى الآن، مضيفاً بأن القضايا الداخلية السورية يمكن حلها بشكل سلمي وتفاوضي، وأن الموضوع الأكبر (الهجوم التركي) حالياً يهدد وجود كل السوريين.

لااعتراضات امريكية على تقارب الإدارة الذاتية مع دمشق

ورجحت فوزة يوسف أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تعترض على تقارب الإدارة الذاتية مع الحكومة السورية، لأن أمريكا ترفض العملية العسكرية التركية، موضحةً بأن هذا التقارب هو قضية داخلية وتخدم استقرار المنطقة.

وتوقعت يوسف أن تعمل بعض الأطراف الدولية والإقليمية على عرقلة هذه التقارب، لأن هناك حالة صراع بين هذه الأطراف لتحقيق مصالحها، وبالتالي فإن أي اتفاق لا يخدم أهدافها.

وأضافت فوزة يوسف: هدف أردوغان ليس الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا فقط، بل هو لا يزال يسعى لتحقيق هدفه الرئيسي الذي كشف عنه بوضوح في بداية الحرب السورية، حيث صرح آنذاك بأنهم سيصلون في المسجد الأموي بدمشق، والهدف من العملية التركية على منبج وتل رفعت هو احتلال حلب، وبالتالي احتلال مناطق أخرى من سوريا، لذلك من المهم إدراك هذه الحقيقة والتحرك للوقوف معاً ضد هذا العدوان، ووضع استراتيجية مشتركة في هذا الصدد، وهي قضية أساسية يجب أن نتفق عليها.

ضرورة فتح قنوات اتصال مع حكومة دمشق

ودعت فوزة يوسف إلى وضع خطة مشتركة بين دمشق والإدارة الذاتية في القامشلي للتعامل مع أي هجوم تركي محتمل على الأراضي السورية، وفتح قنوات اتصال لعقد تفاهات جانبية بين الطرفين.

وقالت إن التطورات الأخيرة في مناطق شمال شرقي سوريا، بعد ارتفاع وتيرة تهديدات تركيا بشن عملية عسكرية جديدة، «تتطلب وضع جميع التناقضات بين حكومة دمشق والإدارة الذاتية» التي يهيمن عليها الكرد.

وأشارت يوسف إلى ضرورة وضع خطط مشتركة بين دمشق والقامشلي لمواجهة تركيا، معتبرة أن ذلك «سيفتح المجال أمام تفاهات أخرى... من طرفنا سنلتزم بما سيتم الاتفاق عليه بهذا الخصوص وما يقع علينا من مسؤوليات».



صالح مسلم زعيماً متجدّداً لـ«PYD» رسالة تحدّ إلى أنقرة

رغبة الأخيرة في إرساء أرضية حوار مع أنقرة، على أساس عزل ملفّ «قسد» عن ملفّ «العمال»، من خلال فكّ الارتباط العسكري والسياسي بينهما. وعلى عكس النصائح الامريكية، فقد رفع المؤتمر، في يافطته الرئيسية، صوراً عملاقة لزعيم حزب «العمال»، عبدالله أوجلان، مع رفع رايات ترمز إلى «PKK».

ويمثّل اسم صالح مسلم حساسية خاصة لدى الأتراك، خاصة أن صاحبه من ضمن ٤٨ شخصية من قادة «العمال»، أصدرت أنقرة مذكرات اعتقال بحقهم سابقاً، بتهمة ممارسة أنشطة ضدّ الأمن القومي التركي، خلال فترة اختفائه في سوريا ما بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠١٠، والتي تعتقد تركيا أنه قضاها في جبال قنديل. كذلك، عادةً ما يردّد الإعلام التركي اسم مسلم

أيهم مرعي-الحسكة | بعد خمس سنوات من مغادرة السياسي الكردي المعروف، صالح مسلم محمّد، قيادة «حزب الاتحاد الديمقراطي»، الذي يقود «الإدارة الذاتية» الكردية، في مناطق سيطرة «قسد»، عاد الرجل مجدّداً إلى الواجهة بعد انتخابه رئيساً جديداً للحزب في المؤتمر التاسع المنعقد في مدينة الحسكة. وجاء هذا التطوّر على رغم أن النظام العام لـ«PYD» لا يسمح بقيادة الشخص نفسه للحزب لأكثر من دورتين، وهو ما كان مسلم قد أنهاه في الفترة ما بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٥.

وتعدّ عودة مسلم، وشريكته في القيادة آسيا عبدالله، رسالة تحدّ إلى الأتراك الذين يرون فيه زعيماً وراعياً لمصالح «حزب العمال الكردستاني» في سوريا، ورسالة تطنيش إلى واشنطن بخصوص

الواضح أنها تبعث برسالة عنوانها التحدي إلى أنقرة

الديموقراطي»، جرت إعادة كلٍّ من مسلم والعبداً إلى الرئاسة المشتركة، في ما يبدو محاولة لترتيب البيت الداخلي استعداداً لمواجهة التهديدات التركية. ومع ذلك، ينفي مصدر كردي مقرب من الحزب، في تصريح إلى «الأخبار»، أن «يكون قرار عودة مسلم إلى القيادة تحدياً لتركيا أو لأيّ جهة كانت، بل هو قرار داخلي لأعضاء الحزب الذين انتخبوه لقيادتهم في هذه المرحلة»، لافتاً إلى أن «مسلم يتمتع بشعبية كبيرة بين الأعضاء، نظراً إلى المكانة النضالية له، وإلى كونه من المؤسسين في عام ٢٠٠٣، ويملك شبكة علاقات واسعة محلياً ودولياً»، مضيفاً أنه «كان ضمن هيئة التنسيق الوطنية، ويُعدّ من قيادات المعارضة، ولا علاقة لانتخابه بأيّ توجّهات سياسية أخرى، بما فيها العلاقة مع حزب العمال».

ويرى المصدر أن «وجود قيادة متجددة للحزب من شخصيتين مهمّتين هو أمر طبيعي، في ظلّ المخاطر التي تهدّد المنطقة، والحاجة إلى فتح قنوات تواصل مع الجميع لمواجهة أيّ عدوان تركي جديد على المنطقة، بما في ذلك تفعيل الحوار مع حكومة دمشق».

على أنه زعيم لميليشيا «PYD»، التابعة لـ«PKK»، حتى خلال فترة تركه مهمّة قيادة الحزب، والاكتفاء بمهمّة عضوية هيئته الرئاسية فقط. وقد سعى الأتراك أكثر من مرّة لإلقاء القبض على الرجل، وهو أمرٌ بدا وشيكاً تحقّقه، عندما اعتقلته السلطات التشيكية أثناء وجوده في العاصمة براغ في عام ٢٠١٨، بناءً على مذكرة اعتقال بحقه صادرة من تركيا، قبل أن تُفرج عنه لاحقاً بعد فترة توقيف قصيرة. واللافت أن الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، ردّ بنفسه على أسئلة الصحفيين خلال هذا الأسبوع، حول مستجدّات انضمام السويد إلى حلف «الناتو»، بأنه «لا يمكن أن نُوافق على انضمام السويد التي يُجري إعلامها لقاءً مع زعيم الإرهابيين»، في إشارة إلى لقاء أجراه التلفزيون السويدي مع مسلم، الأسبوع الفائت. وتتهم تركيا، السوريين المتعاقبين على زعامة «PYD»، بأنهم بالأساس أعضاء فاعلون في «PKK»، ويأثمرون بأمر قيادته في جبال قنديل.

على أنه من الواضح أن قيادة الحزب لم ترَ فعالية قوية للرئيسيين اللذين خلفا مسلم، وهما شاهوز حسن وأنور مسلم، إذ شهدت فترتا هذين الأخيرين سقوط كلٍّ من عفرين ورأس العين وتل أبيض بيد الأتراك. وفي ظلّ تصاعد المخاوف اليوم من إطلاق عملية عسكرية تركية جديدة ضدّ مناطق نفوذ «الاتحاد

❖ صحيفة «الاخبار» اللبنانية

مارك بيريني وفرانشيسكو سيكاردى

عملية تركية جديدة في سورية؟



*مؤسسة كارنيغي

شمال سورية، بيد أن محاولاتها السابقة الرامية إلى إقامة منطقة آمنة بعمق ٣٠ كيلومتراً على طول الحدود التركية-السورية باءت بالفشل. فالقوات التركية والقوات التابعة لها لم تنجح في السيطرة على منطقة تبلغ قرابة ٧٠ كيلومتراً وتمتد شرق مدينة كوباني وغربها، ومساحة أكبر من الأراضي المحيطة بمدينة القامشلي، وصولاً إلى نهر الفرات في الشرق. ففي هذه المناطق، أوقفت القوات الروسية مراراً التوغّل التركي، فيما اتفقت موسكو وأنقرة على تنفيذ «دوريات مشتركة».

يبدو أن تركيا باتت واثقة الآن من قدرتها على تجديد محاولة السيطرة بشكل كامل على بعض هذه المناطق، ما دفع أردوغان إلى الإعلان عن هذه العملية

أطلقت تركيا أربع عمليات عسكرية على طول حدودها مع سورية بين العامين ٢٠١٦ و٢٠٢٠. ففي ٢٦ أيار/مايو، تبنت مجلس الأمن القومي التركي إعلان الرئيس رجب طيب أردوغان بأن أنقرة ستنفذ عملية عسكرية جديدة في شمال سورية «لتطهير حدودها الجنوبية من خطر الإرهاب». يُشار إلى أن المدفعية التركية قصفت مواقع عدة في المنطقة منذ مطلع حزيران/يونيو، فيما كثفت روسيا تسيير دورياتها العسكرية في الأجزاء الخاضعة لسيطرتها في الشمال السوري. لكن لماذا اختارت تركيا هذا التوقيت لتنفيذ عملية جديدة؟

تسيطر أنقرة على مساحات شاسعة من الأراضي في

ثالثاً،

ترى الدول الغربية أن ثمة من دون شكّ بعداً سياسياً محلياً لمثل هذه العملية، على غرار اعتراض تركيا على توسيع حلف شمال الأطلسي (الناتو) ليشمل فنلندا والسويد. ففيما يواجه أردوغان نتائج غير مؤاتية إلى حدّ كبير في استطلاعات الرأي لمرحلة ما قبل الانتخابات ووضعاً اقتصادياً مزمياً، بما في ذلك معدلات تضخم مرتفعة ومستويات متدنية من الاستثمار الأجنبي، تبدو محاولاته الرامية إلى حشد النخبين وكمّ أفواه منتقديه من ائتلاف المعارضة حول قضية متعلقة بالمصلحة الوطنية واضحة. علاوةً على ذلك، كلما زادت القوى الأجنبية وتيرة انتقاداتها للعملية، كلما رأت فيها القيادة التركية فائدة أكبر، إذ إنها تسعى دائماً إلى تصوير نفسها كقوة مستقلة عن روسيا والغرب.

رابعاً،

إذا أثبتت العملية نجاحها واستدامتها، قد تعزّز خطة أنقرة التي تقضي «بإعادة اللاجئين السوريين [في تركيا] طواعيةً إلى وطنهم»، وبالتالي قد تسجّل نجاحاً جديداً على الساحة السياسية الداخلية، وسط تزايد الاستياء من وجود اللاجئين في البلاد.

لكن المسألة الأساسية بالنسبة إلى القيادة التركية تتمحور حول تقييم المخاطر التي تنطوي عليها هذه العملية، إذ لا شكّ أن الولايات المتحدة ستعارض عملية عسكرية تركية جديدة في شمال سورية. وجاء تأكيد ذلك على لسان وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن في ١ حزيران/يونيو، حين قال إن واشنطن «تدعم الحفاظ على خطوط وقف إطلاق النار الحالية». وبالتالي، قد يعتمد الاتحاد الأوروبي إلى تبني الموقف عينه.

على الملأ. كذلك، صرّح الرئيس التركي بأن القوات التركية ستستهدف في البدء مدينتي منبج وتل رفعت الواقعيتين غرب كوباني. يبدو أن ثمة أربعة أسباب أساسية خلف هذه العملية.

أولاً،

سيشكل إحكام السيطرة الكاملة على منطقة آمنة إضافية على طول الحدود التركية-السورية استمراراً منطقياً للعمليات التركية السابقة في شمال سورية. ويندرج ذلك أيضاً في إطار المحور الأساسي للسياسة التركية، وهو محاربة حزب العمال الكردستاني الذي تعتبره أنقرة تنظيمًا إرهابيًا، وحليفه السوري المتمثل بوحدات حماية الشعب. لا جديد في هذا الصدد سوى كسر الوضع القائم الذي تم الاتفاق بشأنه مع القوات الروسية على الأرض حين أوقفت عملية نبع السلام في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

ثانياً،

ربما تعتقد أنقرة أن روسيا، المنهمكة بغزوها المديد لأوكرانيا، قد لا تملك الوقت والموارد اللازمة لمنع التوغّل التركي الجديد، ولا الشرعية السياسية للاعتراض عليه نظراً إلى العمليات التي تشنّها في دونباس. لكن تجدر الإشارة إلى أن روسيا، وفقاً للمرصد السوري لحقوق الإنسان، أرسلت تعزيزات إلى قاعدتها في مطار القامشلي تضمّ طائرات ومروحيات وصواريخ مضادة للطائرات. وكشف المصدر نفسه عن تواجد قوات أمريكية أيضاً في الطرف الجنوبي لتلك المنطقة.

لم تنته تركيا من محاربة القوات الكردية الواقعة على حدودها الجنوبية

هي الليرة التركية.

وفي ٢ حزيران/يونيو، أعربت روسيا أيضًا عن معارضتها تنفيذ عملية مماثلة بعبارات واضحة ولا لبس فيها، ومفادها: «نأمل أن تمتنع أنقرة عن تنفيذ أي خطوات من شأنها التسبب بتدهور خطير للوضع الصعب أساسًا في سورية». لكنها عبّرت في الوقت نفسه عن تفهمها «للتحديات التي تطرحها المناطق الحدودية على الأمن القومي [التركي]».

وأشار بيان رسمي صادر عن رئاسة الجمهورية التركية إلى أن العملية المخطط لها في الشمال السوري جرى التداول بشأنها في مكالمات هاتفية بين أردوغان والرئيس الروسي فلاديمير بوتين في ٣٠ أيار/مايو، لكن لم يتطرق بيان موازٍ من الكرملين إلى هذه المسألة. لا بدّ من الإشارة إلى أن روسيا تدعم نظام الأسد في سورية، وتؤيّد سيادة البلاد الكاملة ووحدة أراضيها. وعلى الرغم من الثقة التي أبدتها

الدوائر الرسمية في أنقرة، من الصعب فهم سبب سماح روسيا لعضو في الناتو بالتحرّك بمثل هذا التصميم ضدّ سياستها في سورية، فيما تواجه موسكو التكتّل الغربي بأكمله بعد غزوها لأوكرانيا. فأى فشل لموسكو في حماية مصالحها في المنطقة سيُعتبر على نطاق واسع أنه مؤشّر ضعف.

إن العلاقة بين أردوغان وبوتين معقّدة، وقد وقعت خلال السنوات الأخيرة أحداث خطيرة للغاية بين جيشيهما على الأراضي السورية وفي المجال الجوي السوري. وإن لم نفترض وجود تفاهم سرّي قائم، قد تكون المخاطر المحيطة بأنقرة هذه المرة أكبر من ذي قبل.

تُبقي الولايات المتحدة فرقة صغيرة قوامها ٩٠٠ جندي في شمال شرق سورية، وتهدف في الدرجة الأولى إلى منع عودة ظهور تنظيم الدولة الإسلامية. وقد شكّل تعاون واشنطن مع وحدات حماية الشعب في هذه المنطقة إحدى أكثر المسائل الشائكة التي تواجه العلاقات الثنائية بين تركيا والولايات المتحدة. وبالتالي، قد تصطدم أي عملية تركية جديدة بالمصالح الأمريكية على الأرض، ما قد يفاقم بشكل إضافي الخلاف الدبلوماسي بين تركيا وحلفائها الغربيين حول بيع الطائرات الحربية الأمريكية، والعلاقات مع روسيا، وتوسيع نطاق الناتو.

بالإضافة إلى ذلك، من المستبعد أن يحظى أمل تركيا بجذب المساعدات الإنسانية الدولية لإعادة توطين اللاجئين السوريين في المناطق التي تسيطر عليها في شمال سورية بدعم كبير، وذلك لأسباب واضحة، أبرزها أن العمليات المتتالية في شمال سورية لا تمتلك أي تفويض دولي. وتبرز مؤشرات على حدوث تغيير ديموغرافي ضخم، إذ إن غالبية اللاجئين السوريين المتواجدين راهناً في تركيا هم من العرب السنّة، لذا من شأن نقلهم إلى شمال سورية أن يساعد تركيا على تحقيق هدفها الاستراتيجي المتمثل في تحجيم وجود السكان الكرد الذين يعيشون هناك. وتأمل أنقرة أن تمكّنها هذه الخطوة من ضمان أمنها على المدى الطويل. علاوةً على ذلك، تُبدي المناطق السورية الأخرى الخاضعة للسيطرة التركية مؤشرات الاستمرار، إذ إن أنقرة تعيّن الهياكل الإدارية والأمنية المحلية، وتقوم بإدارة الخدمات العامة كالصحة ومكاتب البريد، ناهيك عن أن العملة المستخدمة بحكم الأمر الواقع

العلاقة بين أردوغان وبوتين معقدة، وقد وقعت أحداث خطيرة للغاية بين جيشيهما

المرصد الصيني



قمة بريكس تؤكد أهمية تعزيز الشراكة

*المرصد-فريق الرصد

ترأس الرئيس الصيني شي جين بينغ قمة بريكس الـ١٤ مساء (الخميس ٢٣/٦/٢٠٢٢) في بكين عبر رابط فيديو. وحضر القمة رئيس جنوب إفريقيا سيريل رامافوزا والرئيس البرازيلي جايير بولسونارو والرئيس الروسي فلاديمير بوتين ورئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي.

قدم الرئيس شي الترحيب أولاً. وأشار إلى أنه على مدار العام الماضي، رغم الظروف الصعبة والمعقدة، احتضنت دول بريكس روح بريكس للانفتاح والشمول والتعاون المربح للجميع وعززت التضامن والتنسيق، وواجهت الصعوبات بشكل مشترك.

وقال إن آلية بريكس أظهرت مرونة وحيوية. وحقق تعاون بريكس تقدماً سليماً ونتائج جيدة. تنعقد هذه القمة خلال

منعطف حاسم في تشكيل المسار المستقبلي للبشرية.

وتحتاج دول بريكس، باعتبارها أسواقا ناشئة هامة ودولا نامية رئيسية، إلى التصرف بحس من المسؤولية والتحدث بصوت الإنصاف والعدالة، والبقاء راسخة في اقتناعها بهزيمة الجائحة وحشد القوة من أجل التعافي الاقتصادي وتدعيم التنمية المستدامة والمساهمة بالحكمة والأفكار بشكل مشترك في التنمية العالية الجودة لتعاون بريكس وتحقيق قوة إيجابية وثابتة وبناءة للعالم.

إطلاق مسيرة جديدة لتعاون بريكس

وألقى الرئيس الصيني كلمة مهمة بعنوان «إقامة علاقات الشراكة العالية الجودة وإطلاق مسيرة جديدة لتعاون بريكس».

وقال إنه في الوقت الراهن، تتطور التغيرات غير المسبوقة في العالم منذ مائة سنة بشكل متسارع، وما زالت جائحة فيروس كورونا المستجد تتفشى، ويواجه المجتمع البشري تحديات غير مسبوقة.

على مدى ١٦ سنة مضت على إنشاء مجموعة بريكس، ظلت المجموعة كسفينة كبيرة تتركب الرياح والأمواج وتبحر بشجاعة إلى الأمام رغم الأمواج الهائجة والرياح القوية والأمطار الغزيرة، مما كرّس قيما يجب التمسك بها في الدنيا لتبادل التشجيع والتعاون والكسب المشترك.

عند مفترق الطرق في التاريخ، ينبغي أن نستعرض الطريق الذي قطعناه، لإعادة تذكير الهدف الأصلي لإنشاء بريكس؛ كما ينبغي أن نعمل معا للمستقبل، ونبذل جهودا مشتركة لإقامة علاقات الشراكة العالية الجودة والأكثر شمولاً وكثافة وعملية واستيعاباً، ونعمل سوياً على إطلاق مسيرة جديدة لتعاون بريكس.

على مدى ٥ سنوات مضت، أقمنا فعاليات متنوعة في إطار «البريكس بلاس» في مجالات أبحاث وتطوير اللقاحات والابتكار العلمي والتكنولوجي والتواصل الإنساني والتنمية المستدامة، مما وفر منصة جديدة للتعاون بين الأسواق الناشئة والدول النامية الغفيرة. وهو أصبح نموذجاً للأسواق الناشئة والدول النامية في إجراء تعاون الجنوب الجنوب وتحقيق التقوية الذاتية عبر الوحدة.

في ظل الوضع الجديد، تزداد الضرورة لدول بريكس للسعي وراء التنمية وتعزيز التعاون بأبوابها وأذرعها المفتوحة. من المهم دفع عملية توسيع عضوية بريكس للسماح للشركاء المماثلين بالانضمام إلى أسرة بريكس في أقرب وقت. سيضخون حيوية جديدة في تعاون بريكس وسيعززون تمثيل وتأثير بريكس.

كممثلين للأسواق الناشئة والدول النامية، إنه لأمر ذو أهمية بالغة بالنسبة للعالم أن نتخذ الخيار الصحيح ونتخذ خطوات مسؤولة في اللحظة الحاسمة في التاريخ. لنتحداً بقلب واحد، ونحشد القوة، ونتقدم إلى الأمام بشجاعة، وندفع بإقامة مجتمع مصير مشترك للبشرية، ونعمل سوياً على خلق مستقبل جميل للبشرية.

وشكر القادة المشاركون في القمة الصين على استضافة هذا الحدث والجهود التي تبذلها لتعزيز تعاون بريكس. وأعربوا عن اعتقادهم بأنه في مواجهة أجواء عدم اليقين الدولية، يتعين على دول بريكس تعزيز التضامن والمضي قدماً بروح بريكس وتوطيد الشراكة الاستراتيجية والاستجابة المشتركة للتحديات المختلفة، حتى يبلغ تعاون بريكس مستوى جديداً ويلعب دوراً أكبر في الشؤون الدولية.

تعزيز شراكة بريكس وبدء عصر جديد للتنمية العالمية

وتحت شعار «تعزيز شراكة بريكس العالمية الجودة، وبدء عصر جديد للتنمية العالمية»، أجرى قادة الدول الخمس تبادلًا معمقًا لوجهات النظر بشأن تعاون بريكس في شتى القطاعات والقضايا الرئيسية ذات الاهتمام المشترك وتوصلوا إلى توافق مهم في الآراء.

واتفقوا على الحاجة إلى مواصلة الالتزام بالتعددية والعمل من أجل ديمقراطية أكبر في الحوكمة العالمية وحماية النزاهة والعدالة وضخ الاستقرار والطاقة الإيجابية في المشهد الدولي المضطرب.

كما اتفقوا على الحاجة إلى الاستجابة المشتركة لكوفيد-19 وإفساح المجال كاملاً لآليات مثل مركز أبحاث وتطوير اللقاحات في مجموعة بريكس، وتعزيز التوزيع العادل والمنصف للقاحات، وتعزيز التأهب لمواجهة أزمات الصحة العامة.

كما اتفقوا على الحاجة إلى تعميق التعاون الاقتصادي العملي، والدفاع بقوة عن النظام التجاري متعدد الأطراف، والعمل على تعزيز اقتصاد عالمي مفتوح، ومعارضة العقوبات الأحادية و«الولاية القضائية طويلة الذراع»، وتعزيز التعاون في مجالات مثل الاقتصاد الرقمي والابتكار التكنولوجي وسلاسل الصناعة والإمداد، والأمن الغذائي وأمن الطاقة، والعمل المشترك على تعزيز التعافي الاقتصادي العالمي.

واتفقوا على الحاجة إلى تعزيز التنمية العالمية المشتركة، وإعطاء الأولوية لتلبية الحاجات الأكثر إلحاحاً للبلدان النامية، والقضاء على الفقر والجوع، والتصدي للتحدي الذي يمثلته تغير المناخ، وتوسيع نطاق تطبيق تكنولوجيات مثل الفضاء الجوي والبيانات الضخمة في مجال التنمية، وتسريع تنفيذ أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وإسهام مجموعة بريكس في البدء المشترك لعصر جديد من التنمية العالمية.

كما اتفقوا على الحاجة إلى تعزيز التبادلات الشعبية والثقافية والتعلم المتبادل وإقامة المزيد من المشروعات المميزة في مختلف القطاعات، من بينها مراكز البحوث والأحزاب السياسية والإعلام والرياضة. واتفقوا أيضاً على الحاجة إلى متابعة تعاون «بريكس بلس» على مستويات أكثر، وفي مجالات أوسع وضمن نطاق أكبر، والنهوض بنشاط بعملية توسيع عضوية بريكس، واستمرار بريكس في مواكبة العصر وزيادة جاذبيتها وأهميتها، والسعي باستمرار لتحقيق تقدم جوهري وثابت ومستدام.

إعلان بكين لقمة بريكس الـ14

هذا وتم تبني إعلان بكين لقمة بريكس الـ14 وإصداره.

وأكد القادة مجدداً على أهمية مواصلة تعزيز التضامن والتعاون بين دول بريكس على أساس المصالح المشتركة والأولويات الرئيسية، من أجل زيادة تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الدول الخمس، وفقاً للإعلان وجاء في إعلان بكين للقمة الرابعة عشرة لدول «بريكس»، «إننا نؤكد أن الحوكمة الاقتصادية العالمية ضرورية للبلدان لتحقيق التنمية المستدامة، ونذكر بشأن دعم توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية و الدول ذات الأسواق الناشئة في عمليات صنع القرار الاقتصادي الدولي و وضع المعايير».

وأكدت دول «بريكس» دعمها للدور الريادي لـ «مجموعة العشرين» في الحوكمة الاقتصادية العالمية وشددت على

أن "مجموعة العشرين" يجب أن تحافظ على سلامتها والاستجابة للتحديات العالمية الحالية. ودعت الأطراف المجتمع الدولي إلى "تعزيز الشراكات مع التأكيد على الحاجة إلى تعزيز تنسيق سياسة الاقتصاد الكلي لإخراج الاقتصاد العالمي من الأزمة وبناء انتعاش اقتصادي قوي ومستدام ومتوازن وشامل بعد انتشار الوباء". كما طالب قادة دول "بريكس" يوم الخميس، بحل القضية النووية الإيرانية بالوسائل السلمية والدبلوماسية. وجاء في البيان الختامي "تؤكد مجدداً على ضرورة حل القضية النووية الإيرانية بالوسائل السلمية والدبلوماسية وفقاً للقانون الدولي، ونؤكد على أهمية الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة وقرار مجلس الأمن رقم ٢٢٣١ من أجل عدم انتشار [الأسلحة النووية] في العالم والسلام والاستقرار، ونحن نتطلع إلى نجاح الجهود الدبلوماسية لاستعادة خطة العمل الشاملة المشتركة".

هذا، وناقش قادة دول "بريكس" يوم الخميس، الوضع في أوكرانيا، مع التأكيد على دعم المفاوضات بين كييف وموسكو.

وجاء في البيان الختامي "ناقشنا الوضع في أوكرانيا واستذكرنا مواقف بلداننا، التي تم التعبير عنها في أماكن متخصصة، وبالتحديد في مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة. نحن ندعم المفاوضات بين روسيا وأوكرانيا".

وجاء في إعلان ختامي اعتمدته المشاركون في القمة أنه "بالنظر إلى أن بلدان بريكس تنتج حوالي ثلث غذاء العالم فإننا نؤكد الالتزام بمواصلة التعاون في مجال الزراعة وتكثيف التنمية المستدامة للزراعة والمناطق الريفية في بلدان المجموعة بهدف ضمان الأمن الغذائي في بلداننا وفي كل العالم".

وأيد قادة دول "بريكس" يوم الخميس، سلمية واستقرار أفغانستان مع احترام سيادتها وسلامة أراضيها. وجاء في البيان الختامي عقب قمة مجموعة دول البريكس: "نؤيد بشدة قيام أفغانستان بالسلام والأمن والاستقرار، مع الإشارة إلى ضرورة احترام سيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية". وأضاف البيان: "نشدد على أن أراضي أفغانستان يجب ألا تستخدم لتهديد أو مهاجمة أي دولة، أو لإيواء أو تدريب الإرهابيين، أو لتخطيط أو تمويل أعمال إرهابية، ونعيد التأكيد على أهمية مكافحة الإرهاب في أفغانستان".

مصطلح بريكس (BRIC)

ويعتبر مصطلح بريكس (BRIC) اختصاراً يشير إلى الأحرف الأولى من أسماء البلدان هذه على التوالي: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا، الدول التي تعتبر صاحبة أسرع نمو اقتصادي في العالم، وهي دول في مرحلة مماثلة من التنمية الاقتصادية المتقدمة حديثاً، وفي طريقها إلى أن تصبح دولاً متقدمة. كما تم إطلاع قادة بريكس من قبل ممثلي آليات تعاون بريكس ذات الصلة على عملها.

إنه عصر محفوف بالتحديات، كما أنه عصر مليء بالأمال

ويوم (الجمعة) استضاف الرئيس الصيني شي جين بينغ الحوار رفيع المستوى بشأن التنمية العالمية افتراضياً، داعياً إلى بذل جهود مشتركة لتعزيز التنمية العالمية وتدعيم نموذج تنمية يتميز بالنفع للجميع والتوازن والتنسيق

والشمول والتعاون المريح للجميع والازدهار المشترك.

وأشار شي إلى أن التنمية عنوانا أبديا للمجتمع البشري، وقال إنه من خلال التنمية المستمرة فقط يمكن تحقيق حلم الشعوب بحياة أفضل واستقرار اجتماعي.

في الوقت الراهن، تلتهم جائحة فيروس كورونا المستجد ثمار التنمية التي أحرزها العالم منذ السنوات، وتتعرض عملية تنفيذ أجندة الأمم المتحدة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، وتتواصل الفجوة بين الجنوب والشمال في الاتساع، وحصلت الأزمات في مجال أمن الغذاء والطاقة، وفقا لما قال.

وقال شي «إنه عصر محفوف بالتحديات، كما أنه عصر مليء بالأمال».

يتعين علينا بذل جهود مشتركة لبلمرة التوافق الدولي حول تعزيز التنمية. ويتعين علينا أن نضع التنمية في مقدمة الأجندات الدولية وننفذ أجندة الأمم المتحدة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، ونعمل على إيجاد توافق سياسي يتمثل في اهتمام الجميع بالتنمية ومساعي كافة الدول إلى التعاون، وفقا لما قال.

وواصل شي الدعوة إلى بذل جهود مشتركة لتهيئة بيئة دولية مواتية للتنمية، مضيفا أنه من المهم أن نواصل التنمية بجدية حقيقية وأن نعزز التنمية معا، وأن نبني اقتصادا عالميا منفتحا وأن نشكل نظام حوكمة عالميا وبيئة مؤسسية أكثر عدلاً وإنصافاً.

يتعين علينا بذل جهود مشتركة لإيجاد طاقة جديدة للتنمية العالمية. وينبغي أن ندفع بالابتكار التكنولوجي والمؤسسي ونسرع في نقل التكنولوجيا وتقاسم المعارف ودعم التطور للصناعات الحديثة ونجسر الفجوة الرقمية ونسرع في التحول منخفض الكربون وندفع بتحقيق تنمية عالمية أكثر قوة وخضرة وصحة، وفقا لما قال.

يتعين علينا بذل جهود مشتركة لبناء علاقات الشراكة للتنمية العالمية. ويجب على الدول المتقدمة الوفاء بواجباتها، وعلى الدول النامية تعميق التعاون فيما بينها، وعلى الجنوب والشمال التوجه نحو نفس الاتجاه، بغية التعاون في إقامة شراكة التنمية العالمية التي تتسم بالتضامن والمساواة والتوازن والنفع للجميع، وفقا لما قال.

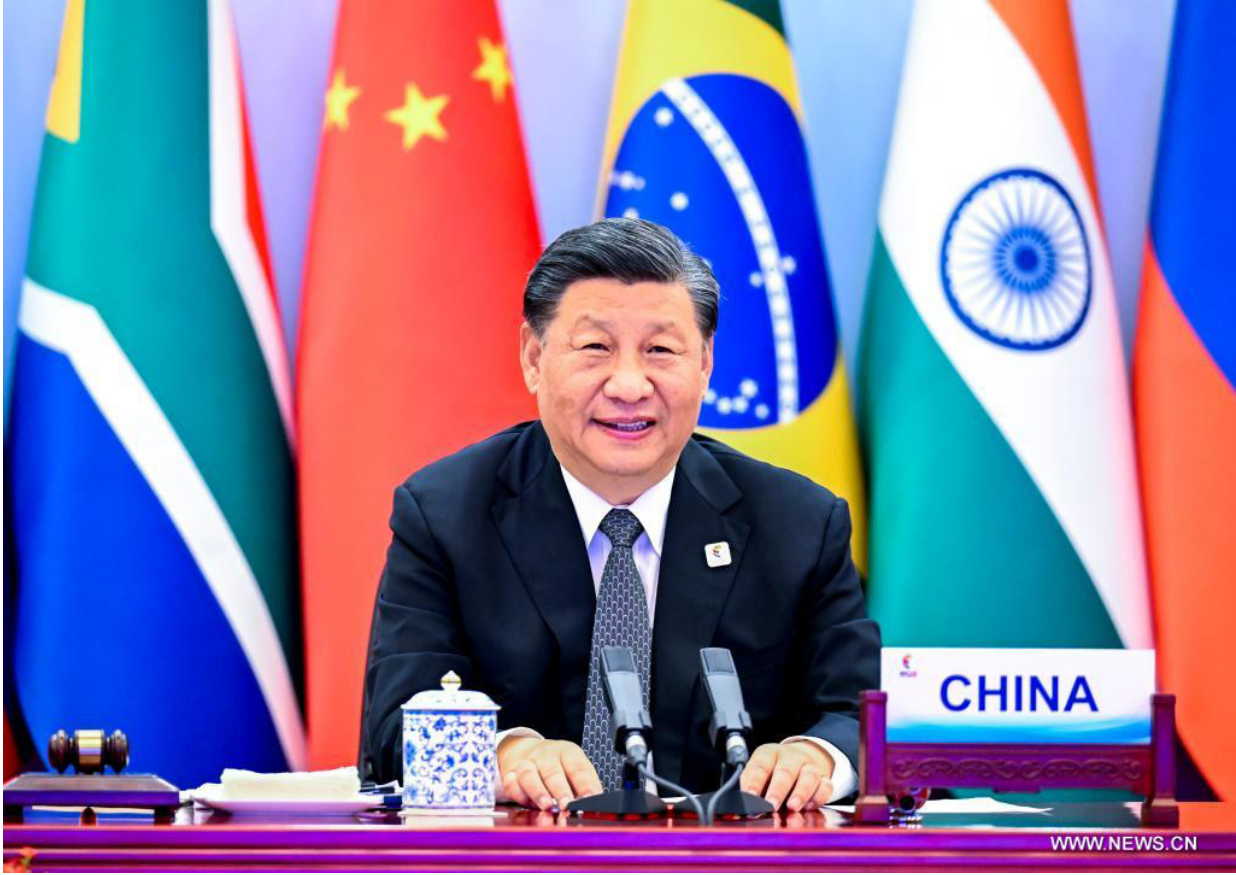
ظلت الصين عضوا في العائلة الكبيرة للدول النامية. وستتخذ إجراءات عملية لمواصلة دعم أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ للأمم المتحدة، وفقا لما قال.

وأوضح أن الصين ستقوم بإعادة هيكلة صندوق المساعدة لتعاون الجنوب الجنوب وترقيته إلى «صندوق التنمية العالمية وتعاون الجنوب الجنوب» وزيادة مليار دولار أمريكي إضافي إلى الصندوق على أساس أصوله البالغة ٣ مليارات دولار أمريكي؛ وستزيد الصين استثمارها في صندوق الصين-الأمم المتحدة للسلام والتنمية.

ستعمل الصين مع كافة الأطراف يدا بيد على تعزيز التعاون في المجالات ذات الأولوية، وستقوم الصين بتعبئة الموارد التنموية وتعميق التعاون العالمي في الحد من الفقر والقضاء عليه ورفع القدرة على إنتاج الغذاء وإمداده والدفع بعلاقات الشراكة في مجال الطاقة النظيفة، وفقا لما قال.

كما ستقوم الصين ببناء منصة دولية لتبادل المعارف والخبرات حول التنمية، وإنشاء مركز تعزيز التنمية العالمية وإنشاء شبكة المعارف للتنمية العالمية وتبادل الخبرات في الحوكمة والإدارة، بغية تعزيز التعلم المتبادل والاستفادة المتبادلة، وفقا لما قال.

وأضاف شي «ستعقد الصين منتدى الشباب للتنمية العالمية، وتبادر مع الأطراف الأخرى إلى إطلاق خطة العمل للشباب حول التنمية العالمية، بغية حشد قوة مشتركة على نطاق أوسع لتنفيذ أجندة الأمم المتحدة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة».



كلمة الرئيس الصيني شي جين بينغ في قمة البريكس

أيها الزملاء،

الهدف الأصلي لإنشاء البريكس؛ كما ينبغي أن نعمل معا للمستقبل، ونبذل جهودا مشتركة لإقامة علاقات الشراكة العالية الجودة والأكثر شمولاً وكثافة وعملية واستيعاباً، ونعمل سوياً على إطلاق مسيرة جديدة لتعاون البريكس.

أولاً،

يتعين علينا التمسك بالتآزر والتساند للحفاظ على السلام والأمن في العالم. عندما ننظر إلى العالم، نجد أن ظلال عقلية الحرب الباردة وسياسة القوة لا تزال تخيم على الأنحاء، وأن التحديات الأمنية التقليدية وغير التقليدية تظهر بلا نهاية. تحاول بعض الدول توسيع التحالفات العسكرية للسعي إلى الأمن المطلق، وتجبر الدول الأخرى على الوقوف إلى جانبها وتثير مواجهة بين التكتلات، وتتجاهل الحقوق والمصالح للدول الأخرى،

في الوقت الراهن، تتطور التغيرات غير المسبوقة في العالم منذ مائة سنة بشكل متسارع، وما زالت جائحة فيروس كورونا المستجد تتفشى، ويواجه المجتمع البشري تحديات غير مسبوقة، ودخلت التنمية العالمية إلى مرحلة جديدة من الاضطراب والتحول.

يقول الصينيون إنه «لا يصقل الذهب الخالص إلا بالنار». على مدى ١٦ سنة مضت على إنشاء مجموعة البريكس، ظلت مجموعة البريكس كسفينة كبيرة تركب الرياح والأمواج وتبحر بشجاعة إلى الأمام رغم الأمواج الهائجة والرياح القوية والأمطار الغزيرة، مما كرس قيماً يجب التمسك بها في الدنيا لتبادل التشجيع والتعاون والكسب المشترك. عند مفترق الطرق في التاريخ، ينبغي أن نستعرض الطريق الذي قطعناه، لإعادة تذكير

تؤدي إلى اضطراب وتحفز تحولا، وسبل التعامل مع الأزمة ستقرر ما يتبعها.

قد أطلقنا منذ العام الجاري مبادرة دول البريكس لتعزيز التعاون بشأن سلاسل الإمداد ومبادرة دول البريكس بشأن التجارة والاستثمار من أجل التنمية المستدامة، وأقرنا اتفاق التعاون والمساعدة الإدارية المتبادلة في الشؤون الجمركية واستراتيجية التعاون بشأن الأمن الغذائي، وعقدنا لأول مرة الاجتماع الرفيع المستوى بشأن مواجهة تغير المناخ. وينبغي أن تستفيد دول البريكس استفادة كاملة من هذه المنصات الجديدة لتدعيم الترابط والتواصل لسلاسل الصناعة والإمداد والعمل المشترك لمواجهة التحديات في مجالات الحد من الفقر والزراعة والطاقة والخدمات اللوجستية. ويجب دعم تطوير بنك التنمية

الجديد وتعزيز إمكانيته، والعمل على توسيع عضويته بخطوات متزنة، والدفع باستكمال آلية الترتيبات الاحتياطي الطوارئ، وتحسين شبكة الأمان وجدار الحماية في مجال المالية. كما يجب توسيع التعاون بين

دول البريكس في المدفوعات العابرة للحدود والتصنيف الائتماني، والارتقاء بمستوى تسهيل التجارة والاستثمار والتمويل.

طرحنا في العام الماضي مبادرة التنمية العالمية التي تهدف إلى تحريك عملية تنفيذ أجندة الأمم المتحدة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة والدفع بإقامة المجتمع المشترك للتنمية العالمية. إن الصين على استعداد لبذل جهود مشتركة مع شركائها في البريكس لتنفيذ المبادرة على نحو عميق وعملي، بما يحقق تنمية عالمية أكثر قوة وخضرة وصحة.

ثالثا،

يتعين علينا التمسك بالريادة والابتكار لتفعيل إمكانيات التعاون وتحفيز حيويته. من يغتنم الفرص

وتمارس استعلاء الذات بشكل سافر. إذا سمحنا باستمرار هذا التوجه الخطر، فسيصبح العالم أكثر اضطرابا.

يجب على دول البريكس أن تتبادل الدعم في القضايا المتعلقة بمصالحها الجوهرية، وتطبق تعددية الأطراف الحقيقية، وتحافظ على العدالة والإنصاف والتضامن، وترفض الهيمنة والتنمر والانقسام. عقدنا في العام الجاري اجتماع وزراء الخارجية واجتماع الممثلين الرفيعي المستوى للشؤون الأمنية في إطار البريكس، وقمنا بتعميق التعاون في مكافحة الإرهاب والأمن السيبراني، وقمنا بتعزيز التنسيق في الأمم المتحدة وغيرها من الأطر المتعددة الأطراف، وأطلقنا صوتا من أجل العدالة في المحافل الدولية.

طرحنا مؤخرا مبادرة الأمن العالمي، التي تدعو إلى

التمسك بمفهوم الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام، وإيجاد طريق جديد للأمن يكرس الحوار والشراكة والكسب المشترك بدلا من المواجهة والتحالف واللعبة الصفرية، وذلك من منطلق أن البشرية تعيش في مجتمع يكون

الأمن فيه غير قابل للتجزئة. إن الجانب الصيني على استعداد لبذل جهود مشتركة مع شركائه في البريكس لترجمة هذه المبادرة على أرض الواقع وتحقيق نتائج ملموسة، بما يضح طاقة إيجابية واستقرارية في العالم.

ثانيا،

يتعين علينا التمسك بالتنمية عبر التعاون، والعمل سويا على مواجهة المخاطر والتحديات. إن تشابك وتفاعل آثار جائحة فيروس كورونا المستجد والأزمة الأوكرانية لأمر أدى إلى اضطراب سلاسل الصناعة والإمداد العالمية والارتفاع المستمر لأسعار السلع الأساسية ومزيد من هشاشة النظامين النقدي والمالي الدوليين، مما ألقى بظلال على التنمية في دول العالم، وتكون الأسواق الناشئة والدول النامية في مقدمة المتضررين. إن الأزمة

للأسواق الناشئة والدول النامية في إجراء تعاون الجنوب الجنوب وتحقيق التقوية الذاتية عبر الوحدة. في ظل الوضع الجديد، تزداد الضرورة لدول البريكس للسعي وراء التنمية وتعزيز التعاون بأبوابها وأذرعها المفتوحة.

وجهنا في العام الجاري وللمرة الأولى دعوة إلى الدول الأخرى لحضور اجتماع وزراء الخارجية لدول البريكس بصفة ضيوف. وتم تحديد مبدأ الانفتاح لمركز البحوث والتطوير للقاح لدول البريكس الذي تم إنشاؤه مؤخرًا.

كما أقمنا فعاليات متنوعة في إطار «البريكس بلاس» في مجالات التكنولوجيا والابتكار والتواصل الإنساني والتنمية المستدامة وفقا لمبدأ التدرج، مما وفر منصة جديدة للتعاون بين الأسواق الناشئة والدول

النامية الصغيرة. في السنوات الأخيرة، أعربت دول عديدة عن أملها في الانضمام إلى آلية التعاون للبريكس. إن ضخ الدماء الجديدة سيأتي بحيوية جديدة للتعاون في إطار

البريكس، وسيزيد من تمثيل دول البريكس

وتأثيرتها. قد أجرينا في العام الجاري النقاش في مختلف المناسبات وعلى نحو معمق حول توسيع عضوية البريكس، ومن الضروري المضي قدما في هذه العملية، بما يمكن الشركاء ذوي التطلعات المشتركة من الانضمام إلى العائلة الكبيرة للبريكس في يوم مبكر.

أيها الزملاء!

نحن ممثلو الأسواق الناشئة والدول النامية، فإنه لأمر ذو أهمية بالغة بالنسبة للعالم أن نتخذ الخيار الصحيح ونتخذ خطوات مسؤولة في اللحظة الحاسمة في التاريخ. لنتحذ بقلب واحد، ونحشد القوة، ونتقدم إلى الأمام بشجاعة، وندفع بإقامة مجتمع المستقبل المشترك للبشرية، ونعمل سويا على خلق مستقبل جميل للبشرية!

الجديدة للتنمية الاقتصادية مثل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي، يواكب تيار العصر. ومن يحاول تشويش التنمية المدفوعة بالابتكار للدول الأخرى باستغلال الوسائل في مجال التكنولوجيا بما فيها الاحتكار والحصار ووضع الحواجز، من أجل الحفاظ على هيمنته، سيجد طريقه مسدودا.

يجب أن ندفع باستكمال الحوكمة العالمية للعلوم والتكنولوجيا، بما يعود بفوائد الثمار التكنولوجية على مزيد من الناس. أسرعنا في العام الجاري في بناء قاعدة شيامن للابتكار لشراكة دول البريكس للثورة الصناعية الجديدة، وعقدنا منتدى تطوير الانترنت الصناعي والتصنيع الرقمي ومنتدى البيانات الضخمة للتنمية المستدامة، وتوصلنا إلى إطار شراكة الاقتصاد الرقمي، وأصدرنا

مبادرة التعاون بشأن التحول الرقمي لقطاع التصنيع، وأنشأنا شبكة مراكز نقل التكنولوجيا وآلية التعاون الفضائي، الأمر الذي فتح مسارات جديدة لتعزيز المواءمة بين السياسات الصناعية للدول الخمس. كما أنشأنا رابطة التعليم

المهني انطلاقا من احتياجات العصر الرقمي للأكفاء، ونظمنا مسابقة المهارات المهنية ومسابقة المرأة للابتكار بغية تكوين مجمع المواهب لتعزيز التعاون في الابتكار وريادة الأعمال.

رابعا،

يتعين علينا التمسك بالانفتاح والشمولة، وحشد الحكمة والقوة الجماعية. إن مجموعة البريكس ليست ناديا حصريا، ولا «دائرة ضيقة» تقصي الآخرين، بل هي عائلة كبيرة يتبادل الشركاء فيها الدعم والمساعدة للسعي إلى التعاون والكسب المشترك. طرح مفهوم التعاون بشأن «البريكس بلاس» في قمة شيامن للبريكس عام ٢٠١٧. على مدى ٥ سنوات مضت، يتطور نمط «البريكس بلاس» عمقا واتساعا بشكل مستمر، وهو أصبح نموذجا

رؤى و قضايا عالمية



فيديل سبيتي :

القضايا المعقدة تلاحق قادة العالم فلماذا خفت «الرأي العام»؟

**الأعراف الديمقراطية تتدهور والحريات المدنية تتراجع والتشاؤم يسود
بينما يتمتع الشعبويون بنجاح مذهل في صناديق الاقتراع**

السؤال حول حالة الرأي العام العالمي ينطلق من شعور لدى الباحثين الاجتماعيين والسياسيين على السواء، باختفاء مشاهد الجماهير التي تظهر على شاشات التلفزيون في تظاهرات سلمية أو عنيفة وبمختلف وسائل الاعتراض على أمر سياسي أو بيئي أو اقتصادي أو اجتماعي أو يتعلق بحقوق المرأة والطفل والحيوانات، أو أية أزمة حول العالم، ولو كانت تتعلق بكرة القدم أو بحقوق المثليين وغيرها من المواضيع.

المشكلات التي تهم الرأي العام العالمي

يمكننا الاتفاق على توصيف الرأي العام بأنه مجموعة من الأفراد المستقلين أو المنظمين في جمعيات ومنظمات ونقابات وأحزاب تمارس دورها في الاعتراض من أجل تحقيق مكاسب للفئات الاجتماعية التي تمثلها، سواء على المستوى العالمي أو على المستوى المحلي، إذ يمكن لرأي عام في دولة معينة أن يتظاهر ضد حكومته في ما يتعلق بدورها في الاحتباس الحراري، ويمكنه أن يتظاهر أيضاً اعتراضاً على الاحتباس الحراري العالمي والذي تسببه سائر الدول مجتمعة.

التساؤل المطروح اليوم في العقد الثاني من القرن الـ ٢٠ مرتبط بخفوت مطالب الرأي العام العالمي هذا على الرغم من أن القضايا الكبرى التي تلاحق قادة العالم حالياً كثيرة وجلها معقد الحل، بدءاً من الحرب الروسية التي بدأت تظهر أولى نتائجها الواضحة، أي نقص الغذاء حول العالم وارتفاع أسعار النفط والطاقة على أنواعها، وتحديدًا في أوروبا الغنية التي كان الرأي العام فيها منشغلاً خلال العقود اللاحقة على الحرب الثانية بقضايا تجعله يبدو مسالماً مطمئناً بأن سلاماً مديداً وطويلاً قادماً.

وتعقدت مشكلات العالم مع نتائج فيروس كورونا على الاقتصادات والعلاقات الاجتماعية وطبيعة العمل والتعليم، وصولاً إلى التضخم العالمي الذي يؤدي إلى ارتفاع في الأسعار غير مشهود منذ ما بعد الحرب الثانية مباشرة، ناهيك بالتوترات في شتى أنحاء العالم، بدءاً من الانفجار الشعبي الهائل المعترض على التدهور المعيشي في أمريكا اللاتينية لكن على شكل اعتراضات منفصلة في كل دولة على حدة لم تجتمع وفق مصالح مشتركة، ثم التوترات في منطقة الشرق الأوسط التي لا تنتهي والمرتبطة بالملف النووي الإيراني والحصار والعقوبات على إيران وعلى شعبها والحرب السورية المستمرة من دون حل سياسي والعرقلة المقصودة للمسار السياسي الديمقراطي في العراق.

ومن بين المشكلات المعقدة تقدم اليمين المتطرف في عدد من الدول الأوروبية خلال الانتخابات المحلية، والتفتت السياسي في الولايات المتحدة والخلاف حول الدور الأمريكي في العالم، بين من يرى ضرورة الانكفاء على الداخل ومن يطالب باستمرار دورها كشرطي يدير العالم.

ثم يأتي التخوف من اندلاع حرب نووية على حين غرة، وقد كان الكلام في هذا الموضوع ضرباً من الوهم في البداية، بينما بات النقاش فيه مطروحاً الآن لدى كل المحللين السياسيين.

ومن بين المشكلات التي يمكن للرأي العام العالمي تناولها تأتي الثورة الفائقة في عالم الاتصالات ذي الجوانب السلبية كما الإيجابية، ومن ثم مشكلة الفيروسات التي تهدد البشر بموت جماعي بين فينة وأخرى، وتأتي الأصوليات على أنواعها وعصابات الاتجار بالمخدرات والبشر من ضمن لائحة الأزمات أيضاً.

التعريف الرسمي للرأي العام العالمي

موسوعة «بريطانیکا» الإنجليزية تعرف الرأي العام بأنه اجتماع لعدد من الأشخاص الذين يتفقون حول قضية معينة، وتلعب الآراء والمواقف والقيم دوراً حاسماً في تنمية الرأي العام وتشكيله، ويرى المحلل السياسي الأمريكي المولد روبرت وويستر، مؤسس شركة MORI للاستطلاعات ومقرها لندن Market & Opinion أن الرأي العام يرتبط

بوجود «القيم» وهي «الموجات العميقة للمزاج العام، بطيئة التغيير، لكنها قوية الارتدادات». أما «الآراء» فهي على النقيض من ذلك لأنها «تموجات على سطح وعي الجمهور، ضحلة ويمكن تغييرها بسهولة»، أما «المواقف» فهي «التيارات الموجودة تحت السطح وتمثل نطاقاً متوسطاً بين القيم والآراء». وبغض النظر عن مدى قوتها فإن المواقف عرضة للتغيير إذا تعلم الأفراد الذين يحتفظون بها حقائق أو وجهات نظر جديدة تتحدى تفكيرهم السابق، ويحدث هذا بشكل خاص عندما يعرف الناس موقفاً مخالفاً يتخذه شخص عام يعتبر جماعة كبيرة من الناس آراءه محل ثقة، وهذا المسار من التأثير المعروف باسم «قيادة الرأي» كثيراً ما يستخدمه مسؤولو الدعاية كوسيلة لحث الناس على إعادة النظر أو تغيير وجهة نظرهم الخاصة. أما تشكيل المواقف فيكون بمجرد التعرف على قضية ما، إذ يبدأ بعض الناس في تكوين مواقف حولها، وإذا تم التعبير عن هذا الموقف وإيصاله إلى الآخرين من قبل أعداد كافية من الناس، فسيبدأ الرأي العام حول هذا الموضوع في الظهور، والنوع الأكثر انتشاراً من المواقف هو الناتج من تأثير البيئة الاجتماعية مثل الأسرة أو الأصدقاء أو الحي أو مكان العمل أو المجتمع الديني أو المدرسة، وعادة ما يعدل الناس مواقفهم لتتوافق مع تلك السائدة في الفئات الاجتماعية التي ينتمون إليها، ويمكن لوسائل الإعلام الجماهيرية ووسائل التواصل الاجتماعي أن تؤكد المواقف الكامنة وتنشطها، مما يدفع الناس إلى اتخاذ إجراءات عملية أو مواقف واضحة لطرف معين في قضية ما.

وفي الدول أو الأنظمة السياسية التي تكون فيها وسائل الإعلام ضعيفة الانتشار أو حيث يكون الوصول إلى وسائل التواصل الاجتماعي محدوداً، كما في البلدان النامية أو في البلدان التي تخضع فيها وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية لرقابة صارمة، يمكن أن تؤدي الكلمات الشفوية في بعض الأحيان وظائف الصحافة والإذاعة نفسها، ويتم نقل قدر كبير من المعلومات من طريق الإشاعات. ولكن بسبب التأثيرات المعقدة لتشكيل الرأي العام ومنها التركيب النفسي والظروف الشخصية والتأثيرات الخارجية، فمن الصعب التنبؤ بكيفية تشكل الرأي العام حول قضية ما.

عصر القلق الديمقراطي

مركز «بيو» للأبحاث أصدر بحثاً بعنوان «الرأي العام العالمي في عصر القلق الديمقراطي» بقلم ريتشارد ويك وجانيل فيتيرولف نشر في ديسمبر (كانون الأول) ٢٠٢١، وجاء في مقدمته «في جميع أنحاء العالم تدهورت الأعراف الديمقراطية والحريات المدنية بينما يتمتع الشعبويون بنجاح مذهل في صناديق الاقتراع، وانكشفت نقاط الضعف التي طال تأثيرها في أنسجة الأنظمة الاجتماعية الديمقراطية».

وفي أسئلة استطلاعية تقيس كيفية تفكير المواطنين في الديمقراطية وبدائلها، كشفت عن أربع رؤى رئيسية وأظهرت أنه بالنسبة لكثيرين لا تحقق الديمقراطية النتائج المرجوة منها مثل الاستقرار السياسي، وما يقرب من الثلثين أو أكثر يعبرون عن هذا الرأي في إيطاليا وإسبانيا والولايات المتحدة وكوريا الجنوبية واليونان وفرنسا وبلجيكا واليابان، ويرتبط هذا السخط وخيبة الأمل من الوضع السياسي الراهن بالأداء الاقتصادي والكفاءة الحكومية والإنصاف العام للنظام السياسي والاقتصادي.

وأظهر بحث مركز «بيو» أنه بمرور الوقت وعندما يعتقد الناس أن أداء حكوماتهم ضعيف في هذه الأبعاد، فإن

الثقة في الديمقراطية غالباً ما تتراجع.

ويأتي في نتائج هذا الاستطلاع العالمي أنه على مدى العقد ونصف العقد الماضيين عانى الناس في جميع أنحاء العالم أزمة مالية عالمية، وأخيراً تراجعاً عالمياً بسبب الوباء، ولقد أصبح كثيرون متشائمين في شأن المستقبل الاقتصادي على المدى الطويل.

وأوضحت البيانات كيف أن التشاؤم الاقتصادي يغذي عدم الرضا من الطريقة التي تعمل بها الديمقراطية ويضعف الالتزام بقيمها، فعلى سبيل المثال ولتأكيد وجهة النظر حول الديمقراطية، أجرى مركز «بيو» استفتاء لشعوب الأنظمة الاشتراكية السابقة بعد أن تحولت إلى الديمقراطية لقياس مدى رضاهم عن هذا التحول، وقال معظم البلغار والأوكرانيين إن الوضع الاقتصادي لمعظم الناس كان في الواقع أفضل في ظل الشيوعية، وفي البلدان التي لديها تقويمات أكثر إيجابية بكثير للانتقال إلى الديمقراطية والرأسمالية، هناك مخاوف في شأن بعض الآثار المترتبة على هذا التحول، مما يقرب من أربعة من كل ١٠ أو أكثر في جميع أنحاء هذه الدول يقولون إن التغييرات منذ سقوط الشيوعية كان لها تأثير سلبي في الرعاية الصحية والقانون والنظام والقيم الأسرية، ويعتقد كثيرون أيضاً أن السياسيين ورجال الأعمال استفادوا أكثر من الناس العاديين عندما انتقلت بلدانهم إلى نظام متعدد الأحزاب واقتصاد السوق.

أغلبية ليبرالية صامتة في الصين

حول الرأي العام في الصين، كتب إيلاريا مازوكو وسكوت كينيدي في فبراير (شباط) ٢٠٢٢ بحثاً حمل عنوان «Big Data China»، وهو تعاون بين كرسي «CSIS Trustee» في الأعمال والاقتصاد الصيني ومركز «ستانفورد للاقتصاد» والمؤسسات الصينية (SCCEI) ويهدف إلى سد الفجوة بين البحوث الأكاديمية الكمية المتطورة ومجتمع سياسة واشنطن.

اختلاف الرأي واحترام الرؤية

وجاء في البحث الاستطلاعي أن سكان المدن الصينيين أكثر ليبرالية مما كان متوقعاً وأكثر ليبرالية من المواقف الرسمية لحكومتهم على الرغم من أن صانعي السياسة الأمريكيين يعتقدون أن الرئيس الصيني شي جينبينغ والحزب الشيوعي الصيني لا يواجهان أي تحديات من الرأي العام المحلي باستثناء بعض الجماعات القومية المفرطة، لكن يمكن للرأي العام الصيني أن يختلف عن الخط الحزبي وهو أكثر تنوعاً وليبرالية مما قد يتوقعه المرء، فهناك كثير من القوميين، ولكن هناك أيضاً أغلبية صامتة تؤيد الإصلاح الاقتصادي والليبرالية السياسية.

ووجدت العديد من الدراسات المستندة إلى استطلاعات الرأي العام ومجموعات التركيز والمقابلات في الصين أن دعم النظام والرضا مرتفع نسبياً، بخاصة بين الطبقة المتوسطة ورجال الأعمال، وبالنسبة إلى المحللين فإن هذا التوافق في وجهات النظر بين الجمهور والدولة الحزبية أسهم في استقرار النظام وساعد الذين استفادوا اقتصادياً من سياسات الحكومة وكانوا أقرب إلى مركز السلطة في دعم النظام ومعارضة الليبرالية السياسية.

*انديندنت عربية



خافير سولانا:

الأمن الأوروبي بعد قمة الناتو في مدريد

وما تلا ذلك من إنشاء مجلس الناتو-روسيا، كانت أوروبا تتطلع إلى مستقبل من التقارب غير المسبوق مع الكرملين. والآن، بالطبع، لم يتبق من ذلك التفاؤل سوى أقل القليل.

أثبت الناتو أنه لا غنى عنه لأمن أوروبا وأفضل ضمانة للأمن الوطني لعدد متنام من البلدان. كانت إحدى أهم العواقب المترتبة على الحرب في أوكرانيا تقدم فنلندا والسويد بطلب للانضمام إلى عضوية الناتو – إذ تتمتع هاتان الدولتان بكل المؤهلات التي تسمح لهما بالمساهمة إيجابيا في الحلف. وبعد القرار الأخير الذي اتخذته المواطنون في الدنمرك بالانضمام إلى سياسة الاتحاد الأوروبي الدفاعية، أصبحت المؤسسات التي تشكل الأساس الذي يستند إليه الأمن الأوروبي متوافقة على نحو متزايد.

لعقود من الزمن، كان الانقسام الزائف بين أوروبيين وأطلسيين سببا في احتدام جدال أمني عقيم وهذام

مدريد – في نهاية شهر يونيو/حزيران، أي بعد مرور خمسة وعشرين عاما على آخر قمة استضافتها مدريد لحلف شمال الأطلسي (الناتو)، ستكون العاصمة الإسبانية مرة أخرى المشهد الذي تدور فيه أحداث فصل جديد من فصول الأمن الأوروبي. وسوف يكون لزاما على أوروبا، في الأغلب الأعم، أن تلعب دور البطولة في الرواية. في النهاية، يجب أن يساعد اجتماع الحلف القادم الأوروبيين على النهوض وتحمل مسؤولياتهم في ما يتصل بأمن القارة الأوروبية. هذه هي أفضل وأهم مساهمة يمكن أن تقدمها أوروبا لمستقبل الناتو. يختلف السياق الجيوسياسي اليوم تمام الاختلاف عن الهيئة التي كان عليها قبل ربع قرن من الزمن. في قمة مدريد عام ١٩٩٧، وجه الناتو الدعوة إلى ثلاث دول سابقة في حلف وارسو – جمهورية التشيك، والمجر، وبولندا – للانضمام. بالإضافة إلى هذا، بعد التوقيع في ذلك العام على قانون الناتو التأسيسي الخاص بروسيا

تطوير سياسة دفاعية مشتركة للاتحاد الأوروبي لا يستلزم تقسيم المسؤوليات

أكد الرد الأوروبي على غزو روسيا لأوكرانيا، بعد التدابير التي تبنتها القارة للتخفيف من العواقب الاقتصادية المترتبة على جائحة مرض فيروس كورونا ٢٠١٩ (كوفيد-١٩)، أن أوروبا تصبح أقوى في أوقات الشدائد. صحيح أن العدوان الذي يشنه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين جعل من السهل على أوروبا أن تتوحد، لكن طموح قادتها جدير بالملاحظة، نظرا لبعض التكاليف الاقتصادية التي ستخلفها هذه التدابير على أوروبا.

إن الأساس الذي يجب أن يستند إليه تعزيز تكامل الدفاع الأوروبي قائم بالفعل. وقد ساعد التقدم المحرز طوال السنوات العشرين الأخيرة في مجالات السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة، والخبرة المكتسبة في مهام الاتحاد الأوروبي المدنية والعسكرية، وعمل وكالة الدفاع الأوروبية، وتبني البوصلة الاستراتيجية، في وضع أوروبا في موقف ملائم لمواجهة التحدي.

تُعَدُّ رغبة الجماهير الوطنية ومؤسسات الاتحاد الأوروبي في تمويل مشاريع مشتركة لتقوية قطاع الدفاع الأوروبي خطوة أولى أساسية. ويمثل التحول الذي طرأ مؤخرا على سياسة الحكومة الألمانية – التي ضاعفت إنفاقها الدفاعي تقريبا في عام ٢٠٢٢، إلى ١٠٠ مليار يورو (١٠٧ مليار دولار أمريكي) – فرصة تاريخية لتمويل المشاريع مع شركاء أوروبيين آخرين.

في أوروبا. اليوم، لا يشك إلا قلة من المراقبين في أن الأوروبيين يجب أن يساهموا بشكل أكبر في الحلف والأمن الأوروبي، وأنهم يجب أن يعملوا على تطوير القدرة على القيادة في الأزمات الأمنية في المستقبل. وعلى هذا فإن السؤال المطروح الآن هو كيف من الممكن أن تساهم أوروبا على أفضل وجه في مهمة الناتو.

من المؤكد أن أوروبا القوية لا غنى عنها لتنشيط الرباط الأمني عبر الأطلسي. في أحد اجتماعاتي الأولى بصفتي ممثل الاتحاد الأوروبي الأعلى للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، قدم رئيس أركان الدفاع البريطاني وصفا لائقا للاتجاه الذي ينبغي للعلاقة أن تتخذه. قال: «إن أوروبا التي تظل متحالفة مع الولايات المتحدة، بسبب ضعفها ببساطة، محدودة القيمة».

إن تعزيز قوة العلاقة عبر صفتي الأطلسي يعني ضمنا إدراك حقيقة مفادها أن مكونها الأوروبي تغير. أظهرت الأحداث التي وقعت في الأشهر الأخيرة أن الاتحاد الأوروبي قادر على الاستجابة للتهديدات الأمنية بطريقة منسقة وقوية. ما كان لأحد قبل بضع سنوات فقط أن يتخيل إمكانية فرض عقوبات مكثفة وممتدة ضد روسيا، فضلا عن التمويل المشترك لإمدادات الأسلحة إلى أوكرانيا، بل ومجرد فكرة الحد بشكل كبير من اعتماد أوروبا على الطاقة الروسية.

تعزيز قوة العلاقة عبر ضفتي الأطلسي يعني أن مكوناتها الأوروبية تغير

الاستراتيجية الأوروبية. ولكن في حين ينبغي لنا أن نشجع الاستثمار في صناعة دفاعية أوروبية بالكامل، فمن الأهمية بمكان أن لا يتسبب اقتراح رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين بإنشاء اتحاد دفاعي أوروبي في خلق تبعيات داخلية جديدة تعود بالفائدة على قلة من الصناعات الوطنية داخل أوروبا. إن تطوير سياسة دفاعية مشتركة للاتحاد الأوروبي لا يستلزم تقسيم المسؤوليات في ما يتصل بالأمن الأوروبي، ولا يجب أن يحل محل الوظيفة الحيوية التي يضطلع بها الناتو. سوف تظل مسؤوليات المنظمات التي تشكل الأساس الذي يقوم عليه الرباط الأمني عبر الأطلسي على حالها. ما يهم هو تحمل تلك المسؤوليات بكل ما أوتينا من قوة.

قال المعلق الأمريكي والتر ليبمان إن التحالف أشبه بالسلسلة: فمن غير الممكن أن تكون قوية وبها حلقات ضعيفة. في عشية قمة الناتو ٢٠٢٢ التي تستضيفها مدينة مدريد، هذه أفضل طريقة لوصف التحدي السياسي الذي يواجهه العلاقة عبر ضفتي الأطلسي. لن يتسنى لنا تعزيز أمن قارتنا إلا من خلال إرادة الأوروبيين السياسية وعزيمة قادتهم.

*بروجيكت سنديكيت/ترجمة: إبراهيم محمد علي

لم تكن ألمانيا وحدها في هذا. فقد دفعت الحرب في أوكرانيا دول الاتحاد الأوروبي إلى الإعلان عن زيادات غير مسبوقة في الإنفاق الدفاعي تبلغ في المجمل ٢٠٠ مليار يورو على مدار السنوات الأربع المقبلة. تتباين هذه التعهدات مع تباطؤ أوروبا في هذا المجال سابقا. فعلى مدار عشرين عاما، كانت الزيادة المئوية في الإنفاق الدفاعي المشترك من قبل بلدان الاتحاد الأوروبي أقل بثلاث مرات من مثيلتها في الولايات المتحدة، وأقل بنحو ١٥ مرة مقارنة بروسيا، وأقل بثلاثين مرة مقارنة بالصين.

من حسن الحظ أن حجم الإنفاق العسكري أقل أهمية من كيفية إنفاقه. يتعين علينا أن ننفق بشكل أفضل، معا، وكأوروبيين. الواقع أن الإنفاق الدفاعي المشترك أكثر كفاءة من الجهود الوطنية المنفردة، وهو يساعد في تعزيز القاعدة الصناعية والتكنولوجية في أوروبا. يشير التزام المفوضية الأوروبية الأخير بتخصيص ٥٠٠ مليون يورو لمشتريات الدفاع المشتركة إلى أن أوروبا تسير في الاتجاه الصحيح.

تعتمد أوروبا حاليا على الإنفاق خارج حدودها لنحو ٦٠٪ من قدراتها العسكرية. ويجب أن يتجنب الإنفاق الدفاعي الأكبر والأفضل زيادة اعتماد أوروبا على صناعات الأسلحة في دول أخرى، لأن هذا من شأنه أن يقوض الجهود المبذولة لتحقيق قدر أكبر من الاستقلالية



ديفيد شينكر

رأب الصدع بين واشنطن ودول الخليج

وساهمت مجموعة من العوامل في تدهور علاقات واشنطن مع الرياض وأبوظبي. وكانت الرغبة المتصورة للإدارة الأمريكية لاستئناف العمل بالاتفاق النووي مع إيران دون معالجة مخاوف المنطقة بشأن الميليشيات المدعومة من إيران، مصدر إزعاج مبكر. وما زاد الطين بلة هو شطب واشنطن لجماعة «الحوثيين» اليمنية من قائمة الإرهاب، والتي كانت في ذلك الحين تكثف استهدافها للسعودية. وعلى نحو مماثل، لم يساعد التخلي عن كابول والانسحاب الفوضوي للولايات المتحدة من أفغانستان في تعزيز الثقة بقدرة واشنطن على الوفاء بالتزاماتها بتوفير الأمن في المنطقة، وهو الأمر بالنسبة إلى رد الإدارة الأمريكية المتأخر على هجمات الحوثيين غير المسبوقه بالطائرات المسييرة والصواريخ في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢ على دولة الإمارات العربية المتحدة

خلال خطاب تنصيبه الأول، تعهد الرئيس الأمريكي جو بايدن بـ«إصلاح تحالفاتنا» وبتأدية دور «الشريك القوي والموثوق فيه للسلام والتقدم والأمن». وبعد مرور عام على تولي بايدن زمام الرئاسة، يُنسب إليه الفضل بدعم حلف «الناتو» المتداعي لمواجهة التحدي الذي يمثله الغزو الروسي لأوكرانيا ومواصلته دعم الشركاء في منطقة المحيطين الهندي والهادئ لمواجهة التهديد الذي تشكله الصين. غير أن إدارة التحالف التي مارسها فريق بايدن كانت أقل نجاحاً بلا ريب. فعلى مدار الثمانية عشر شهراً الماضية، وصلت ثقة دول الخليج العربي في شراكاتها طويلة الأمد مع الولايات المتحدة إلى أدنى مستوياتها على الإطلاق. واليوم، تشوب علاقات الولايات المتحدة مع السعودية والإمارات حالة من التوتر على وجه التحديد.

الشخصية المتوترة. ووفقاً لبعض التقارير رفض محمد بن سلمان استلام مكالمات هاتفية من الرئيس بايدن، ويقال أنه أعد قائمة طويلة من المطالب التي يجب تلبيتها قبل أي تقارب مع واشنطن. وفي موازاة ذلك، تجاهل ولي عهد أبوظبي محمد بن زايد رئيس «القيادة المركزية الأمريكية»، الجنرال كينيث ماكنزي، خلال زيارته [للإمارات] بعد أسابيع من هجمات الحوثيين، كما رفض لقاء وزير الخارجية الأمريكي أنطوني بلينكن لقبول اعتذاره عن الرد الأمريكي المتأخر على هذه الهجمات. (في النهاية التقى الاثنان في المغرب). فضلاً عن ذلك، لن ينظر محمد بن سلمان أو محمد بن زايد في التماسات إدارة بايدن لفسخ العلاقات مع روسيا ومجموعة «أوبك بلس» وكذلك زيادة إنتاج النفط لخفض أسعاره في السوق العالمي.

وفي حين قد تؤدي الهزيمة في الانتخابات النصفية للكونغرس الأمريكي لعام ٢٠٢٢ إلى

تغيير النهج المعتمد من قبل إدارة بايدن، لا يبدو أن شركاء واشنطن الخليجيين يراهنون على هذه الخطوة، بل يبدو أن السعودية والإمارات لن تحركاً ساكناً بانتظار الانتقال السياسي في البيت الأبيض من إدارة ديمقراطية إلى جمهورية في عام ٢٠٢٤ - بل يأملان حقاً في حدوث ذلك. وفي ظل ارتفاع أسعار الطاقة، والتهديد الذي تشكله إيران على الاستقرار في الشرق الأوسط، والحاجة الأمريكية المتزايدة إلى دعم إقليمي في منطقة تستخدم فيها المنافسة بين القوى العظمى، فإن تدهور العلاقات جاء في وقت سيء للغاية.

وتقترب العلاقات الثنائية مع هذين الشريكين القديمين من نقطة التآزم، إن لم تكن قد بلغت أساساً.

والتي شبهها الإماراتيون بنسختهم من هجمات «١١ أيلول/سبتمبر».

وقد سبق كل ذلك وصف بايدن، حين كان مرشحاً للرئاسة، ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان بـ «المنبوذ» باستناده بالطبع على جريمة قتل الصحفي السعودي المقيم في الولايات المتحدة جمال خاشقجي في قنصلية بلاده في اسطنبول. واستمر ازدراء الرئيس الأمريكي العلني لمحمد بن سلمان في إضعاف علاقات الولايات المتحدة مع الرياض خلال السنة ونصف السنة الأولى من ولاية الإدارة الأمريكية الحالية.

وترافقت مع هذه التطورات مخاوف إقليمية من الانسحاب الأمريكي من الشرق الأوسط في سياق «التحول نحو آسيا»، وإحجام واشنطن الواضح عن استخدام القوة العسكرية، مما دفع بالرياض وأبوظبي إلى الاستنتاج بأن الولايات

المتحدة لم تعد شريكاً موثقاً به في مجال الأمن. ونتيجة لذلك، بدأت كل من السعودية والإمارات باتخاذ تدابير احتياطية، في مساعهما إلى تنويع علاقاتهما الاستراتيجية. ومن هذا المنطلق، تبني الرياض مصنعاً للصواريخ الباليستية في المملكة بمساعدة بكين، في حين تشتري الإمارات مقاتلات صينية، وأفادت بعض التقارير أن جمهورية الصين الشعبية، على الأقل حتى وقت قريب نسبياً، تقوم ببناء ميناء بحري بالقرب من أبوظبي.

إن رغبة الشركاء الخليجيين القدامى في البحث عن جهة غير واشنطن من أجل التعاون الأمني تُعقد محاولات إصلاح هذه العلاقات، شأنها شأن الديناميكيات

من وجهة نظر أبو ظبي والرياض، ليس هناك بديل عن شريك أمريكي

مع الشركاء الخليجيين حالياً سيكون أكثر تعقيداً مما كان عليه في الماضي. ففي النهاية، إنه عالم متعدد الأقطاب بشكل متزايد، فالسعودية والإمارات تربطهما علاقات اقتصادية وأمنية عميقة ومزدهرة مع الصين وروسيا. وبينما يدرك شركاء واشنطن في منطقة الخليج أنه لا يمكن لموسكو ولا حتى لبيكين الحلول محل الولايات المتحدة، ففي الوقت نفسه لا تثق هذه الدول كثيراً بإمكان اعتمادها على الولايات المتحدة في لعب دورها الأمني التقليدي في المنطقة.

وحتى إذا ما «تحوّلت» الولايات المتحدة نحو آسيا، سيبقى الشرق الأوسط منطقة مهمة بالنسبة لواشنطن. فضلاً عن مواصلة ضمان عدم انقطاع تدفق النفط عبر

الخليج، سيستمر تركيز واشنطن منصباً على تقويض أنشطة إيران المزعزعة للاستقرار والنفوذ الصيني والروسي الخبيث في أرجاء المنطقة.

[وعليه]، سيكون الوجود

الدبلوماسي والعسكري الأمريكي الراسخ أساسياً لإحياء الشراكات المحلية والحفاظ عليها من أجل تحقيق هذه الأهداف. غير أنه من أجل إصلاح هذا النوع من العلاقات، سيتعين على الولايات المتحدة أولاً إقناع شركائها القدامى غير المقتنعين حالياً بأنها حليف موثوق به.

ومن أجل إعادة العلاقة مع الرياض إلى ما كانت عليه، سيكون من الضروري أن تعمل الإدارة الأمريكية على طي صفحة خاشقجي. فما حلّ بالمواطن السعودي كان فظيلاً بشكل موضوعي، وقد حددت إدارة ترامب حوالي ١٧ مسؤولاً أمنياً سعودياً لدورهم في هذه الجريمة. غير أن المصالح القومية الأمريكية لا تتحقق من خلال محاولة عزل الحاكم المستقبلي المرجح للمملكة ومعاقبته. فقرار

وعلى الرغم من أن احتمالات تحسينها تبدو قاتمة، من المهم أن نتذكر أن واشنطن تغلبت على التحديات التي اعترضتها في الماضي يداً بيد مع حلفائها الخليجيين.

ففي عام ١٩٧٣، فرضت منظمة «أوبك» بقيادة السعودية حظراً نفطياً على الولايات المتحدة في محاولة لممارسة الضغط على واشنطن لكي توقف دعمها لإسرائيل خلال حربها مع مصر وسوريا. وقد أسفر ذلك الحظر عن زيادة أسعار النفط بواقع أربعة أضعاف، مما أدى إلى حدوث ركود تضخمي وانهيار سوق الأسهم الأمريكية. كذلك، ساهمت الهجمات الإرهابية في ١١ أيلول/سبتمبر التي نفذها تنظيم «القاعدة» على الولايات المتحدة وأودت بحياة ٣ آلاف شخص تقريباً، في توتر العلاقات الأمريكية السعودية،

حيث كان ١٥ من الإرهابيين التسعة عشر ينحدرون من المملكة. أما قانون «العدالة ضد رعاة الإرهاب» («جاستا») الذي أقرته الولايات المتحدة عقب

الهجمات، فقد ألغى «الحصانة السيادية الأجنبية» التي كانت تتمتع بها الرياض، والتي سمحت للضحايا في عام ٢٠١٨ بمقاضاة السعودية ومصادرة أصولها الموجودة في الولايات المتحدة، الأمر الذي فاقم التوتر في العلاقات. ومؤخراً، في عام ٢٠٢٠، هدد الرئيس ترامب ولي العهد السعودي محمد بن سلمان بأن الكونغرس قد يسحب جميع القوات الأمريكية من المملكة إذا لم تقلل «أوبك» إنتاج النفط من المستوى الذي أدى إلى انخفاض الأسعار العالمية وعرض قطاع التكسير الهيدرولي الأمريكي للخطر. وبمرور الوقت، وفي جميع هذه الحالات، تمكنت واشنطن والرياض من حل الخلافات وإعادة العلاقات الثنائية إلى مسارها الصحيح. وبقيناً، إن إصلاح العلاقات

يتحتم على إدارة بايدن اتخاذ خطوات لإصلاح هذه العلاقات الثنائية المتعثرة

في إقامة بنية دفاعية إقليمية - بما في ذلك نظام الدفاع الصاروخي - للتصدي لإيران، تشمل إسرائيل والأردن والإمارات والبحرين وأي دولة أخرى ترغب في المشاركة. وبينما تتعاون هذه الدول أساساً في مسائل دفاعية، بإمكان «القيادة المركزية الأمريكية» والجيش الأمريكي توفير الخبرة الفنية فضلاً عن قدرة تنظيمية لا تُقدّر بثمن. وقد تساعد هذه الخطوات على استعادة الثقة نوعاً ما بقدرة واشنطن على مواجهة إيران. ومع ذلك، فمن وجهة نظر السعودية والإمارات، لا يوجد بديل لشريك أمريكي مستعد لردع و/أو معاقبة إيران عسكرياً على أي هجوم تنفذه في المنطقة.

ويقينا أن تدهور العلاقات بين واشنطن وشريكها الخليجين، الرياض وأبوظبي، لا يُعزى فقط إلى أخطاء سياسة إدارة بايدن. فعلى سبيل المثال، فشلت السعودية والإمارات في إدراك القدرة المتزايدة للقوى العظمى على منافسة

صناع السياسة الأمريكيين سواء من الحزب الجمهوري أو الديمقراطي. وبغض النظر عن ذلك، وفي حين تشهد الصيغة التقليدية للنقط مقابل الأمن والهيمنة الأمريكية في الخليج تحولاً، لا تزال شراكات الولايات المتحدة مع الرياض وأبوظبي تعود بفائدة متبادلة، وتساهم في استقرار المنطقة، وتستحق بذل الجهود للحفاظ عليها. يتحتم على إدارة بايدن اتخاذ خطوات لإصلاح هذه العلاقات الثنائية المتعثرة.

*ديفيد شينكر هو زميل أوفزين ومدير برنامج السياسة العربية في معهد واشنطن.
*معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى

إدارة بايدن بإحباط العلاقات الأمريكية السعودية لمعاقبة ولي العهد بسبب ترجيح ضلوعه في عملية القتل يشكّل سابقة غير مفيدة لمستقبل [أمريكا في المنطقة]. وعليه، هل يجب أن تكون واشنطن ملزمة أيضاً بإدانة نجل الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، محمود، الذي هو مسؤول كبير في «جهاز المخابرات العامة» المصرية، على خلفية مشاركة الجهاز الأمني بتعذيب الطالب الإيطالي يوليو ريجيني وقتله عام ٢٠١٦؟

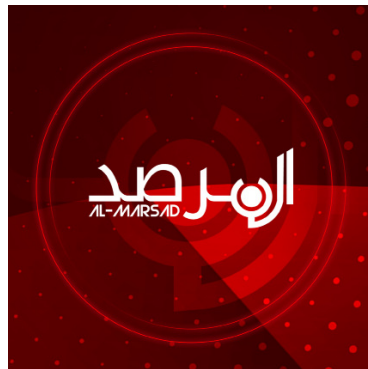
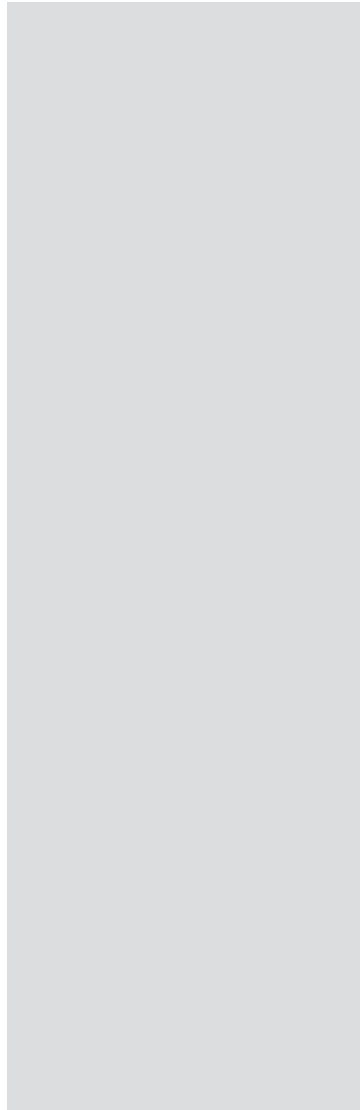
كما تترتب نتائج عكسية على القذح والذم الصادر عن الإدارة الأمريكية. فبعد أسابيع فقط من زيارة مدير «مجلس الأمن القومي» الأمريكي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بريت ماكغورك و«المبعوث الخاص لوزارة

الخارجية الأمريكية لشؤون الطاقة» عاموس هوشستين إلى الرياض لإقناع السعودية بزيادة إنتاجها من النفط، كرر البيت الأبيض انتقاداته للمملكة. وفي هذا السياق، ذكرت

المتحدثة باسم البيت الأبيض جين بساكي لدى سؤالها في ٧ آذار/مارس ٢٠٢٢ عن تعهد سابق بإعادة المملكة «إلى حجمها الفعلي كدولة منبوذة» أن الرئيس بايدن «يلتزم بهذه التعليقات». ولكن إصرار الإدارة الأمريكية على إهانة السعودية لا يعاقب محمد بن سلمان ولا يدعم مصالح الولايات المتحدة، ولن يساعد في تحسين العلاقات الثنائية.

سيكون من الصعب إعادة بناء الثقة، لا سيما نظراً إلى تركيز الجيش الأمريكي المتزايد على آسيا. وفي ظل عدم زيادة القوات والمعدات الأمريكية المرسلة إلى الشرق الأوسط، تتمثل إحدى الطرق لطمأنة الشركاء في تولي «القيادة المركزية الأمريكية» جهود التنسيق، والمساهمة

فشلت السعودية والإمارات في إدراك القدرة المتزايدة للقوى العظمى على منافسة صناع السياسة الأمريكيين



www.marsaddaily.com



الموسم الثاني للإنصات المركزي

www.marsaddaily.com
facebook: marsad.puk